

اشكالية بناء الأمن الإقليمي المغربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إقليمية

إشراف الأستاذ:

د/ ونوغي مصطفى

إعداد الطالبة:

براقة ديهية

سماي صبرينة

لجنة المناقشة:

رئيسا

د. شيخ فتيحة

مشرفا ومقررا

د. ونوغي مصطفى

مناقشا

أ. بن بلعيد فريد

الملخص

يعد الأمن هدف تسعى إليه كل دول العالم إلا أن هناك من بين هذه الدول ما يعرقل تحقيق أمنها، فنجد المنطقة المغربية تمر بمجموعة من التحولات على الصعيد البنيوي وتحديات تؤثر على مسار الاتحاد المغربي. إضافة إلى ظهور مجموعة من الفواعل المهددة لأمن المغرب العربي التماثلية منها كضعف الديمقراطية، وأزمة المديونية والاقتصاد الريعي وغياب الحريات والحقوق، أما اللاتماثلية تتمثل في الظاهرة الإرهابية، الاتجار الغير شرعي للأسلحة وانتشار أشكال الجريمة المنظمة وتفاقم مشكل الهجرة غير الشرعية مما جعل صعوبة تحقيق أمن مغربي حيث أن انتشار هذه التهديدات عقد من أزمة الدول المغربية بشكلها الحالي وتلخص الدراسة ضرورة إيجاد إطار جماعي تعاوني لتنسيق السياسات والجهود المشتركة لمجابهة هذه التهديدات الأمنية لتحقيق الأمن والتكامل.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، التهديدات الأمنية، الأمن الإقليمي.

Résumé

La sécurité est un objectif poursuivi par tous les pays du monde, mais parmi ces pays empêchant la réalisation de sa sécurité, nous constatons que la région du Maghreb est en train de subir une série de changements structurels et de défis affectant le cours de l'Union du Maghreb. Outre l'émergence d'un groupe de menaces à la sécurité de l'analogie du Maghreb arabe, telles que la démocratie faible, la crise de l'endettement et de la rentière économie et l'absence de libertés et de droits, tandis que l'asymétrie est le phénomène du terrorisme, du trafic d'armes illégal, La propagation des formes de criminalité organisée et l'exacerbation du problème de l'immigration clandestine, qui rendait difficile la sécurité du Maghreb, car la propagation de ces menaces complique la crise des pays du Maghreb dans sa forme actuelle.

Les mots clés : Maghreb Arabe, les menaces sécuritaires, la sécurité régionale.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الأمن الإقليمي المغربي (دراسة مفاهيمية)

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإقليمي

المطلب الأول: تعريف الأمن

المطلب الثاني: تعريف الأمن الإقليمي

المطلب الثالث: تعريف التهديدات الأمنية الجديدة

المبحث الثاني: جيواستراتيجية المنطقة المغربية

المطلب الأول: تعريف الاتحاد المغربي

المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المغربية

المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية للدول المغربية

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في الدول المغربية

المبحث الأول: التهديدات التماثلية في الدول المغربية

المطلب الأول: الحركات السياسية والاقتصادية المسببة للأمن المغربي

المطلب الثاني: الحركات الاجتماعية والثقافية المسببة للأمن المغربي

المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية في دول الاتحاد المغربي

المطلب الأول: التهديدات الإرهابية والإتجار الغير الشرعي للأسلحة

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر

الفصل الثالث: استراتيجيات بناء الأمن الإقليمي المغربي

المبحث الأول: الاستراتيجية السياسية والأمنية

المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية

المبحث الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاجتماعية والثقافية

الخاتمة

قائمة المراجع

الشكر والعرفان

الشكر والحمد لله قبل كل شيء الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الدكتور ونوغي مصطفى على إشرافه ومساعدته على ما قدمه لنا من معلومات وتوجيهات صارمة ونصائح ساعدتنا في إنشاء هذه المذكرة، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل، كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية على كل ما قدموه لنا خلال مشوارنا الدراسي بجامعة مولود معمري، والشكر موجه كذلك إلى كل من ساعدنا من زملاء وأصدقاء خاصة نعيمة موصر التي لم تبخل علينا بالمساعدة القيمة طيلة انجاز دراستنا للموضوع.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين عرفانا وتقديرا لهما، إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة الكريمة وإلى جدتي العزيزة التي أتمنى لها الشفاء العاجل وإلى كل من يحمل في قلبه الحب والاحترام لي.

صبرينة

الاهداء

إلى روح أبي الطاهرة راجية من الله أن يتغمده بواسع رحمته، وإلى أُمي الغالية حبيبة قلبي،
إلى أخواني وإلى كل من يحبني.

ديهية

مقدمة

يعتبر الأمن هدف للدول من أجل ضمان بقائها واستمرارها على الساحة الدولية، وهو ما تسعى إليه كل دول العالم باعتباره أهم مقومات الحياة الإنسانية، ونظرا لأهميته جعل من الأفراد والدولة والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية تساهم في العملية الأمنية، ولقد كان مفهوم الأمن مرتبط بمحافظه الدولة على كيانها العسكري، فمع نهاية الحرب الباردة تغير هذا المفهوم من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل حيث أصبح متعدد المضامين وهذا بسبب ظهور تهديدات أمنية جديدة إلى جانب التهديدات الداخلية للدول.

جعلت الأطماع والتنافسات الدولية من المنطقة المغربية ساحة للصراعات لكون المنطقة تتمتع بأهمية استراتيجية واقتصادية، إذ مازالت تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وهذا راجع إلى الاستعمارات المختلفة في المنطقة بالإضافة إلى اتباع البعض منها المعسكر الشرقي والبعض الآخر للمعسكر الغربي.

وقررت هذه الدول قيام اتحاد مغربي بين الدول الخمس الذي يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاندماج والتكامل الاقتصادي ومواجهة المعوقات الداخلية التقليدية والتهديدات الجديدة لافتقاده لعامل الفعالية والاستمرارية والتحديات التي تعرقله وجمدت مسيرته.

1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه عن الأمن، وهو أهم الحاجات الأساسية التي تسعى إليه كل الدول. وتكمن أهمية هذه الدراسة في كون أن الدول لجأت إلى تكتلات إقليمية لتحقيق أمنها ومن بينها التجربة التكاملية المغربية وفي هذه الدراسة سيتم التعرف على واقعها وانجازاتها عبر مسارها التكاملي، كما تقع الأهمية لهذا الموضوع في الوقوف ومعرفة مختلف العوامل والتحديات الأمنية التي تمر بها الدول المغربية، بالإضافة إلى تأثيرات أخرى خارجية ما أوجب على الدول المغربية تبنيها سياسات قطرية لبناء دولة مستقرة في جميع المجالات وإيجاد سياسة إقليمية تشاركية في إطار جماعي لتحقيق أمن إقليمي في المنطقة المغربية بإيجاد إطار مؤسساتي. كما تتضمن الدراسة مقترحات وحلول لإعادة تفعيل الاتحاد المغربي.

2. مبررات اختيار الموضوع

هناك سببان لاختيار هذا الموضوع:

المبررات الذاتية:

تتجلى رغبتنا الذاتية في اختيار هذا الموضوع في:

- الاهتمام بقضايا دول المغرب العربي ودراسة أهم التفاعلات الحاصلة في المنطقة.
- التعرف على أهم مقومات المغرب العربي وأهم أهدافه ومعرفة الجذور التاريخية لهذه التجربة وأهم معوقاته التي عرقلت مسيرته سواء الداخلية أو الخارجية.

المبررات الموضوعية:

تتمثل فيما يكسبه هذا الموضوع من أهمية كبيرة خاصة في الساحة الدولية، ومحاولة إيجاد مدخل تفسيري منهجي لإخفاق هذا التكتل في مسيرته وتحليل الوضع القائم واحاطة الموضوع بجوانبه. ومحاولة إيجاد سبل لتحقيق وبلوغ الأهداف المنشودة للاتحاد وتجاوز التحديات والاختلالات التي يواجهها وتحقيق الأمن والاستقرار للدول المغاربية.

3. أهداف الدراسة

تكمن أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- استعراض أهداف الاتحاد المغاربي في ظل المعوقات الداخلية والتهديدات الأمنية الجديدة في العالم.
- توضيح أهم هذه التهديدات التي يواجهها الاتحاد ومصادرها.
- معرفة الآثار والانعكاسات التي يمر بها الاتحاد.
- محاولة طرح بعض الاستراتيجيات والحلول البديلة لبناء أمن واستقرار ورفاهية الاتحاد.

4. إشكالية الموضوع

إن هذه الدراسة تعالج الأمن المغربي في ظل الاختلالات الداخلية والتهديدات الأمنية الجديدة التي أثرت على انماء الاتحاد وتكامله وذلك عن طريق محاولة دول الاتحاد تجاوز تلك التهديدات وحماية أمنها وعليه نطرح الإشكالية الأساسية للبحث وهي كالتالي:

هل يحقق الاتحاد المغربي الأمن والاستقرار في ظل المعوقات الداخلية والتهديدات الأمنية الراهنة؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع، وهي:

- ماهية الأمن الإقليمي؟
- ماهي أهم التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية الجديدة التي يعاني منها الاتحاد المغربي؟
- ماهي الاستراتيجيات المغربية لمكافحة ومواجهة أهم هذه التهديدات المختلفة؟

5. الحدود المكانية والزمانية للدراسة

- أ. **الحدود المكانية:** تتناول هذه الدراسة موضوع بناء الأمن الإقليمي المغربي في ظل التهديدات الأمنية، مع إبراز الموقع الجغرافي للمنطقة المغربية وأهميتها الاقتصادية والجيواستراتيجية، وإبراز مكانة وأهمية هذه المنطقة.
- ب. **الحدود الزمانية:** تنطلق الحدود الزمانية للدراسة من سنة 2001 إلى 2018.

6. الفرضيات

انطلاقاً من الإشكالية التي طرحت حول البحث، والتي تتضمن الأمن المغربي وأهم التساؤلات الفرعية التي تبعتها وللإجابة عليها قمنا بوضع جملة من الفرضيات التي نعتبر بمثابة أجوبة أولية مؤقتة على التساؤلات المسبقة وهي كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

كلما ازدادت التهديدات التماثلية واللاتماثلية في المغرب العربي كلما انعكس ذلك على أمنها الإقليمي.

الفرضيات الفرعية:

- الإشكالات البنوية في الاتحاد المغربي ترتبط مباشرة بطبيعة التحولات السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة.
- نجاح التحولات السياسية والاقتصادية في دول المغرب العربي مرهون بضرورة معالجة الاختلالات البنوية في المجال السياسي والقانوني والتنموي.
- تظهر صعوبة وضعف الدول المغربية في معالجة التهديد الأمني الداخلي والخارجي، بما يتطلب قيام استراتيجيات بديلة وتضاعف الجهود نحو بناء سياسة أمنية مشتركة لمواجهة مختلف هذه التهديدات الأمنية بتكاملها.

7. دراسات سابقة

تطور موضوع دراستنا حول إشكالية بناء الأمن الإقليمي المغربي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة انطلاقاً من مجموعة من الأدبيات السابقة المتوفرة حول موضوعنا بتركيزها على البعد الأمني في واقعه الإقليمي مما يساعدنا على فهم موضوع الأمن الإقليمي والتهديدات الأمنية لهذه الأقاليم. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى البعض منها وهي:

- أ. دراسة كمال روابحي في مذكرته تحت عنوان: **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، في (2017-2018). تتناول المذكرة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، فالفصل الأول عبارة عن إطار نظري ومفاهيمي للأمن حيث تطرق فيه إلى مفهوم الأمن ومستوياته وأبعاده ومفهوم التهديد الأمني والأمن حسب المقاربات النظرية وتحولات مفهوم الأمن الضيق إلى الموسع وأما الفصل الثاني فيعالج فيه مفهوم منطقة المتوسط والأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لها وأهم التهديدات الأمنية الجديدة فيها وتأثيراتها على المنطقة. وفي الفصل الثالث تعبيره لتداعيات التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري فيبحث

الأول المقاربة الجزائرية في ضبط الحدود وتأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري وفي المبحث الثالث عرضه للاستراتيجيات الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، وأنهى دراسته بخاتمة يلخص فيها أهم النتائج.¹

ب. دراسة جمال عبد الناصر مانع في كتابه: **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)** الصادر عام 2004، حيث تطرق الكاتب لجذور الفكرة الوحودية ومقوماتها، ولم يولي اهتماما كافيا لتجربة اللجنة الاستشارية ومؤسساتها رغم أهميتها في أرضية موضوعه، كما لم يتعرض لإنجازات ومعوقات التجربة التكاملية في المغرب العربي.²

ت. مقدم عبد الجبار، في مذكرته بعنوان: **التنافس الاوروامريكي في المنطقة المغربية وأثره على التعاون المغربي، 2010-2011**. حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث خصص الفصل الأول لإبراز المكانة الاستراتيجية للمنطقة المغربية والتهديدات الأمنية، فالمبحث الأول يدور حول جغرافية إقليم المغرب العربي والمبحث الثاني تناول فيه أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة المغربية، أما المبحث الثالث خصص للتحولات السياسية في المنطقة المغربية واشكالية التهديدات الأمنية الجديدة. وتطرق في الفصل الثاني من دراسته إلى آليات التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغربية أما بالنسبة للفصل الأخير من دراسته تمحور حول آثار التنافس الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغربية وأختم دراسته بخاتمة حول النتائج التي توصل لها بين الدول المغربية والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.³

ث. رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، 2010 – 2011**. تناولت الباحثة في مذكرتها موضوع التكامل في الإقليم المغربي وإطاره الجغرافي والبعد التاريخي لمشروع التكامل المغربي وأهم إنجازات هذه التجربة في العديد من المجالات، كما تطرقت إلى التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الاتحاد المغربي رغم الإمكانيات المتوفرة فيه من الثروات الطبيعية والطاقة

¹ - كمال روابحي، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، **مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية**، تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية، (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018).

² - جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي (دراسة قانونية سياسية)**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

³ - عبد الجبار مقدم، التنافس الاوروامريكي في المنطقة المغربية وأثره على التعاون المغربي، **مذكرة لنيل شهادة الماستر للعلوم السياسية**، تخصص: تحليل سياسة خارجية، (جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018).

البشرية والإمكانات المالية والتجارية واقتراحها لاستراتيجيات بديلة لدعم هذه التجربة كما ذكرت سيناريو الإخفاق واستبدال المشروع بالمشروع القاري الأفريقي.⁴

8. منهجية الدراسة

- **المنهج التاريخي:** اعتماد المنهج التاريخي الأنسب لكونه يعبر عن المسار التاريخي لنشأة الاتحاد المغربي.
- **المنهج المقارن:** اتبعنا هذا المنهج في ضرورة المقارنة بين الظواهر من حيث التشابه والاختلاف في دول المغرب العربي ودراسة كل دولة على حدى من حيث منتجات كل دولة وتعدد بعض خصوصيات التركيبة البنيوية للدول المغربية والاختلاف في اقتصادياتها والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية فيها مما أدى إلى فوارق كثيرة فيما بينها. اعتمدنا المنهج المقارن كذلك في بحثنا لمقارنة مستويات الامن وطني، إقليمي، ودولي.

9. الإطار النظري للدراسة

- **المقاربة الموسعة للأمن: الأمن الشامل**

ساهمت هذه المقاربة في تقديم تعريفا شاملا للأمن بفضل اسهامات أهم مفكري مدرسة كوبنهاجن للأمن الموسع الذي سعى إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعاد أخرى عسكرية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، وتجاوز المعنى الضيق للأمن المتمثل في الجانب العسكري واستمدت هذه المدرسة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر "باري بوزان" «الناس الدول والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية» الصادر عام 1991، كما ساهمت مدرسة كوبنهاجن في وضع مفهوم الأمانة لإضفاء الطابع الأمني والتحرر من التهديدات الأمنية المختلفة.

- رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011).

تم الاعتماد على هذه المقاربة لإبراز كيف يتأثر الأمن الإقليمي المغربي بالتهديدات الأمنية الداخلية والتهديدات الجديدة التي تؤثر فيه بشكل جعله يتراجع من الناحية التكاملية والأمنية.

10. الإطار المفاهيمي للدراسة

- **الأمن:** هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.
- **التهديد الأمني:** يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة، ويشترط في التهديد أن يسبب وينشر الخوف للطرف المهدد.
- **الأمن الإقليمي:** يعرف الأمن الإقليمي على أنه اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسات دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"، ويراه آخرون على أنه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"، فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً، ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق ارادات أساسها المصالح الذاتية لكل دولة والمصالح المشتركة بين مجموع دول النظام.
- **الاتحاد المغربي:** المغرب العربي هو منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي، وتتألف من 5 أقطار وهي: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، ليبيا وتعرف كذلك باسم المغرب الكبير أو المنطقة المغاربية، وأنشأ اتحاد مغاربي بين هذه الدول مع اتفاقية مراكش في 16 فيفري 1989.
- **المعوقات الداخلية:** هي الاختلالات والعراقيل التي تعاني منها مختلف دول الاتحاد المغربي ماضياً إلى الوقت الراهن فيما بينها وعرقلت مسيرته واندماجه كالقضية الصحراوية ومشكلة الحدود والمديونية ونقص البنية التحتية ومشكلة الأقليات.

– الاستراتيجية: أسلوب تفكير وعمل يخير لصاحبها التعامل بصورة صحيحة مع الأحداث وهي فن يزاولها السياسيون والاقتصاديون والاستراتيجيون..... الخ، لتحقيق أهداف معينة.

11. تقسيم الدراسة

تم معالجة هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة ابتداء من مقدمة منهجية إلى موضوع الدراسة والمقسم إلى ثلاث فصول، وكل فصل مقسم إلى مبحثين ومطالب وفي الأخير الخاتمة.

ففي الفصل الأول تطرقنا إلى مفهوم الأمن الإقليمي فعالجنا في المبحث الأول من هذا الفصل تعريف الأمن وأنواعه ومستوياته، ثم عرفنا الأمن الإقليمي، أشكاله وأهدافه وفي المطلب الأخير قمنا بتعريف التهديدات الأمنية الجديدة وعلاقتها بالمفاهيم المشابهة لها، ثم تطرقنا للمبحث الثاني الذي تناولنا فيه تعريف الاتحاد المغربي، مبادئه وأهدافه، وفي المطلب الثاني تحدثنا فيه حول الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المغربية، أما المطلب الثالث ذكرنا الأهمية الجيواقتصادية للدول المغربية.

أما الفصل الثاني فعالجنا في المبحث الأول بعض من انعكاسات المعوقات الداخلية السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية المسببة للأمن المغربي أما المبحث الثاني تمحور حول تأثير أهم التهديدات الأمنية الجديدة على الدول المغربية.

وأخيرا في الفصل الثالث بعنوان استراتيجيات بناء الأمن الإقليمي المغربي تطرقنا في المبحث الأول إلى الاستراتيجية السياسية والأمنية التي يجب على دول الاتحاد العمل بها، أما في المبحث الثاني تكلمنا عن الاستراتيجية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية البديلة في هذه الدول.

الفصل الأول: الأمن الإقليمي المغربي (دراسة مفاهيمية)

تقديم:

يعد الأمن موضوعا مركزيا هاما في برامج الأطر التقليدية وحتى المعاصرة، فهو ذات أهمية كبيرة فبات دارسو السياسة الدولية لتحقيقها فكان التنظير الأول بين الواقعية والمثالية، فالمثاليون هدفهم الأمن الجماعي والتركيز على المقاربة الأخلاقية والقانونية، وبنشوب الحرب العالمية الثانية أكد على قصور المثاليين وانهيار هذا النظام الذي مثلته عصبة الأمم، أما تصور الواقعية رأى أن الصراع والحرب سمة لازمة للعلاقات الدولية، وعرف الاتجاه التقليدي إسهامات النظرية الليبرالية باتجاهها البنوي والمؤسساتي، لكن بعد نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش بين التصور الواقعي والليبرالي للأمن وأدى إلى إعادة النظر في مرتكزات الأمن، الذي أثار نقاشات حول مفهومه وأنواعه ومستوياته بحيث انتقله من الوطني إلى الإقليمي وبلورة هذا الأخير لتحقيق الأمن في نسقه الوطني والإقليمي والدولي ووضع حد لأهم التهديدات المختلفة الجديدة خاصة بعد الثورة التكنولوجية التي أثارت إشكالا في ذلك.

ونتطرق في هذا الفصل من هذا البحث إلى الجانب المفاهيمي للأمن وأهم مستوياته وأنواعه وعلاقته بالأمن الإقليمي والتهديدات الجديدة له.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإقليمي (دراسة مفاهيمية)

بداية نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الأمن الذي له علاقة بمفهوم الأمن الإقليمي والمقصود بهذا الأخير أشكاله وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

(1) تعريف الأمن:

يفتقر هذا المفهوم إلى تعريف محدد حيث أنه يعتبر أكثر المفاهيم في العلاقات الدولية كما أنه يتسم بالغموض وله عدة تعاريف حسب المنطلقات التي اعتمد عليها كل باحث والتطورات التي مست المفهوم وبلورته. كما ساهمت المتغيرات الدولية في تغير مفهوم الأمن، وعليه نجد:

أ. تعريف الأمن من منظور تقليدي:

- تعريف دائرة المعارف البريطانية: "الأمن هو حماية الدولة من السيطرة عليها من قوى أجنبية".

- تعريف "والتر ليبمان": "إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة للتضحية بالقيم الأساسية، إذ كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه".

يمكن تسجيل ملاحظات من خلال التعاريف التقليدية للأمن هي:

- تركز على الدولة كفاعل رئيسي فيما يتعلق بالأمن.
- تقدم البعد العسكري للأمن على غيره من أبعاد، مما يجعل التهديد الخارجي والخوف من السيطرة الأجنبية، من الأولويات الرئيسية لأمن الدول¹.
- وفي ظل التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، وبروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات الدولية، كفاعلين جدد على الساحة الدولية، وكون أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدول بل أصبح يشمل كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية،

- ، الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الامن الإقليمي، مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية، 1تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص3.

والاجتماعية وزاد الاهتمام بموضوع الأمن لاستيعاب هذه التغيرات في مستوى المعالجة المفاهيمية للموضوع.

ب. تعريف الأمن في مفهومه الموسع:

- تعريف "روبيرت ماكنمارا": في مؤلفه "جوهر الأمن" يربط التنمية بالأمن: "الأمن لا يعني تراكم السلاح على الرغم من أنه قد يكون جزءا منه وليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنه قد يشتمل عليها، وليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمن".
- تعريف "باري بوزان": "الأمن هو الحالة التي يكون النقاش فيها دائرة حول السعي للتحقق من التهديد".
- تعريف "ويلر وكين بوث": "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر، إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نظر للأمن على أنه تحرر وانعتاق".
- تعريف "دفيد دومينيك": "هو خلق وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر، وتوفير الوسائل اللازمة للتصدي للخطر، في حال أصبح ذلك ممكنا".²

أ. أنواع الأمن

- الأمن العسكري: هو قدرة الدولة على مواجهة أي تهديد خارجي وسلامة مواطنيها وممتلكاتهم عن طريق مهاجمة هذه الأخطار بعد حصولها على الأسلحة وإعداد القوات الكافية لذلك.
- وفي جانب آخر أصبح العالم الآن يواجه تغيرا جذريا في طبيعة النزاعات وانتشار تهديدات مختلفة في دول العالم واستخدام القوة المسلحة خاصة بعد التطور التكنولوجي المتلاحق مثل ظهور أسلحة جديدة لحرب المعلومات وحرب الشبكات.
- وتهتم دراسات الأمن العسكري المعاصرة بظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار الأسلحة الصغيرة في الدول الإفريقية والآسيوية التي تعاني من حروب أهلية واتخاذ

تدابير دفاعية وهجومية ويسعى العالم إلى إعادة بناء نظام عالمي يتسم بعلاقات أمنية جديدة ويبحث عن سبل تجنب الصراع والحرب.³

● **الأمن الاقتصادي:** يعني قدرة الدولة على توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي واستخدام قدراتها الإنتاجية المحلية أو من خلال التجارة العالمية طبقاً لقواعد عادلة، بحيث المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية تهدد أمنه، وتوفير الحاجيات لمواطنيها من منتجات وخدمات ضرورية والبضائع وغيرها، ويهدف كذلك الأمن الإقليمي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتعاون والتكامل. والأمن الاقتصادي يشمل مجموعة من العناصر هي:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية، ورصد تطور وحجم المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وتمثل القوة الاقتصادية للدولة تهديداً كامناً لخصومها يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار.⁴

● **الأمن البيئي:** يعتبر النشاط الإنساني مضر بالبيئة الطبيعية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري وتلويث مصادر المياه والأمطار وهذا له أثاره السياسية والأمنية والسلبية في المستقبل، فما تحدثته الدولة من تلوث وأضرار لا يقتصر على أرضها فقط، بل ينتشر ويضر بالبيئة كلها بالإضافة إلى الزيادة السكانية في الدول النامية، وبات ضرورياً البحث عن نقطة توازن بين الصناعة والاستهلاك وحماية البيئة أيضاً.⁵

وإيجاد حلول جماعية لحل المخاطر البيئية بالابتعاد عن التلوث والاستنزاف واستخدام الموارد بطرق سلمية مما يخدم الدولة ومجتمعاتها، فنجد دول العالم من تهتم بذلك بإقامة برامج الفضاء الدولية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وإعطاء اهتماماً لمستقبل الحياة على الأرض والمخاطر التي تهددها وهناك دول تهتمش ذلك كلية.

3- محمد قدرى سعيد، الأمن، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2000، ص59.
 - هشام داودي، الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الأوروبي والأمريكي على المنطقة المغربية، مؤكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، (جامعة السعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص18.
 5- محمد قدرى سعيد، المرجع نفسه، ص66.

• **الأمن السياسي:** يتمحور حول التهديدات التي تسبب أضرارا للاستقرار المؤسساتي والتنظيمي للدول، وأنظمة حكمها وشرعية الإيديولوجيات التي تتبناها، ويتحقق الأمن السياسي بواسطة إجراءات تقوم بها الدولة كالحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية ومدى محافظتها على هيكل الحكم وحماية المعتقدات والقيم الوطنية والتركيز على التهديدات الأمنية الموجهة لها، أما على مستوى الخارجي فيعني عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى مما يعطيها المجال لحماية مصالحها.⁶

• **الأمن المجتمعي:** هو قدرة الدولة على المحافظة على تراثها ولغتها وثقافتها ومنع الجرائم الاجتماعية التي تضر باستقرار وامن المجتمع وحمايتهم من الاخطار الخارجية.

ويعتبر النمو السكاني مشكلة أمنية على الدول النامية أين تنتشر هذه الظاهرة لاختلال التوازن بين الموارد الضرورية لحياة السكان كما يشكل ذلك خطرا على المجتمعات الغنية التي تعاني من مشاكل نزوح الأفراد إليها، وحتى في مجتمعات تنعم بالحرية والديمقراطية يواجه الأمن المجتمعي مخاطر بسبب قوى سياسية تعتنق إيديولوجيات قومية متطرفة.⁷

ب. مستويات الأمن

• **الأمن الوطني:** يعرفه أمين "هويدي": "الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة".

- أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018)، ص62.

7- محمد قدرى سعيد، المرجع نفسه، ص71.

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:⁸

✓ **المدرسة الاستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي

والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية.

✓ **المدرسة المعاصرة (التنموية):** يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر

التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي، إنما أيضا على التهديد الداخلي

ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية،

اجتماعية وثقافية.

على المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من أجل

مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس باستقرار المجتمع، وعلى المستوى

الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات

مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، وحتى التدخل العسكري.⁹

• **الأمن الإقليمي:** يؤثر هذا المستوى تأثيرا مباشرا على الأمن القومي للدولة، لذلك

تولي الدولة أهمية خاصة من أجل إقامة علاقات جيدة مع جيرانها من خلال اتفاقية

ثنائية أو متعددة الأطراف قد تتطور إلى إنشاء منظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق الأمن

والمصالح المشتركة لهذه الدول.¹⁰

ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها:

- **المدرسة الإقليمية** التي نشأت لمواجهة فكرة العالمية، حيث دعى أنصار الإقليمية

إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم

الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة عالمية تضم

جميع الدول لحفاظ الاستقرار ومنع الحروب.

- **مدرسة التكامل** وخاصة الوظيفية الجديدة لها إسهامات في دفع التكامل الوظيفي على

المستوى الإقليمي.

-لخميسي شبيبي، **الامن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)**،
8الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص 21-22.

- وهيبه تيباني، **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطة ومغربية، الامن والتعاون، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)**، ص41.

10- أسماء رسولي، **المرجع نفسه**، ص30.

- **مدرسة النظم** ومساهمتها في إبراز مستجدات البيئة الدولية، حيث أن ظهور أي تشابه أو تباين في أنماط العلاقات وأنواع المصالح بين الإطار الكوني والأطر الإقليمية المختلفة يؤدي إلى نشأة النظام الإقليمي.

ويقصد بالأمن الإقليمي تكامل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان الأمن الإقليمي.¹¹

والأمن الإقليمي في أبسط معانيه هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج إطار النظام الإقليمي وقد اعتمد باري بوزان في كتابه **«People State and Fear»** تسمية "المجتمع الأمني والمركب الأمني"، وكان إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية للأمن لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي وقد عرفه بأنه: "يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض".

للنظام الإقليمي مجموعة من الأسس وهي:

- وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم وحل الخلافات بطرق سلمية لضمان الاستقرار والأمن داخل الدولة.
- تجنب ورد – أي تهديد-أو أي تدخل أجنبي.
- التنازل الطوعي للدول عن جزء من سيادتها لتحقيق الأمن الجماعي.
- تشجيع التعاون والتكامل.
- تحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلا من الموازنة غير المنظمة التي تجرى في ظل الفوضى الإقليمية.
- إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية.
- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

11- وهيبة تيباني، المرجع نفسه، ص 41 – 42.

- تحقيق مصالح الدول المنظوية في التنظيم الإقليمي.

لكن هناك عوامل إذ ما لم تتوفر يؤدي إلى فشل النظام الإقليمي أبرزها:

- التناقض بين مصالح الدول داخل نفس النظام الإقليمي والتنافس على قيادته.

- التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم.¹²

• الأمن الدولي

إذا كان الأمن الدولي الإقليمي ينحصر في إطار منطقة أو إقليم معين، فإن الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية. لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالمية أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها.

والمقصود بنظام الأمن الجماعي هو: "النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذ ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية، ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وتقنن وسائله وغاياته وثائق دولية ملزمة التطبيق والتنفيذ.¹³

لتحقيق الأمن الدولي توجب توافر مجموعة من الشروط:

أ. حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلا في حالتين فقط:

12- أسماء رسولي، المرجع نفسه، ص 30 - 31.

13- كمال روابحي، المرجع نفسه، ص 15.

- من خلال الجهاز الدولي، الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.

- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

ب. احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

لقد يصعب إيجاد نظام أمن دولي خال من العدوان وخروق حقوق الإنسان ما دامت الأطماع والتنافس الكبير بين الدول الكبرى في استمرارية¹⁴.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي

1) تعريف الأمن الإقليمي

ظهر مفهوم الأمن الإقليمي ما بعد ترتيبات الحرب العالمية الثانية على شكل منظمات وهيئات إقليمية كانت بغرض اقتصادي ودفاعي غير أن معظمها غلب عليها الطابع الارتجالي السياسي الرمزي أكثر من كونها ذات طبيعة عسكرية للحفاظ على الأمن. وأخذ هذا المفهوم يتوسع ويزداد من خلال زيادة عدد المنظمات الإقليمية في الظهور كالتي نشأت في الوطن العربي وأمريكا اللاتينية وفي آسيا تختص في مسائل أمنية. وبالرغم من أنها بقيت محصورة غير عملية وجمد دورها خلال الحرب الباردة لكن هناك منها من نجحت في تسوية النزاعات وتحقيق الأمن من خلال التعاون والتكامل وتشكيل أقاليم أمنية.

لكن حتى ولو أن هناك تقدم للأمن الإقليمي في مناطق فإنه ليس كذلك في كل المناطق وذلك راجع لاختلاف في التركيبات الجغرافية والمجتمعية من منطقة إلى أخرى¹⁵. عرف الأمن الإقليمي مجموعة من التعريفات بين العديد من المفكرين والمنظمات الدولية ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

14- وهيبه تيباني، المرجع نفسه، ص 45 - 46.

- حليلة بوزناد ودلال أحسن، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط - أكراد سوريا نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية، جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016، ص 21.

• تعريفات حسب المفكرين

- تعريف الدكتور "حامد ربيع": الأمن الإقليمي اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول ذلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث".
- تعريف سليمان "عبد الله الحربي": "الأمن الإقليمي هو الذي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، اذ ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق ارادات تنطلق من مصالح ذاتية بكل دولة ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام".¹⁶
- تعريف حسب الموسوعة السياسية: "الأمن الإقليمي هو نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحى من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل دولة".
- و في ميثاق الأمم المتحدة ثم التركيز على ظاهرة الأمن الإقليمي نظرا لظهور بعض من التكتلات الإقليمية من قبل السابقة للأمم المتحدة لذلك جاء الفصل الثامن من ميثاق المنظمة الذي أقر على العمل الإقليمي و قيام تنظيمات و وكالات إقليمية بهدف أن نشاط هذه التنظيمات و المجموعات يتلاءم مع ما تنص عليه الأمم المتحدة (المادة 52 الفقرة 1)، و قد أعطى دستور العلاقات الدولية (ميثاق الأمم المتحدة أولوية لهذه المنظمات و هذا بغرض حل النزاعات المحلية فيما بين الدول قبل عرضها و وصولها إلى مجلس الأمن (المادة 52،

16- حليلة بوزناد ودلال أحسن، المرجع نفسه، ص22.

الفقرة 2) فهو يشجع على الإكثار من الحلول السلمية باعتماد التكتلات هذه، وبين أن المنظمات الإقليمية هي في الميثاق ظهير للمنظمة العالمية وليست بديلا منها.¹⁷

2) أشكال الأمن الإقليمي:

يتخذ الأمن الإقليمي أشكالا وصورا عديدة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنطاقها وأعراضها وآلياتها ونوعية التهديدات التي تواجهها ومن بين هذه الأشكال أهمها:

- **الدفاع الجماعي:** شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها حول وجود الدول التي تطابقها الرؤى في التهديدات أو العدو المشترك خاصة التهديد العسكري لردعه عبر اتفاقية أمنية رسمية.

- **الأمن الجماعي:** يهدف إلى حفظ الأمن والسلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة لدفاع بعضها البعض وكذلك تحقيق الأمن بوسائل جماعية ويقوم الأمن الجماعي على قواعد أساسية بدءا من استخدام القوة أو التهديد بها وتسهم كل الدول المعنية لوقف العدوان وبلوغ الأمن.

- **الأمن المشترك:** مهامه يرتبط بالبعد العسكري للأمن ويركز على القوات الدفاعية بدلا من القوات الهجومية ويفترض المصلحة المشتركة بغرض تجنب والابتعاد عن الحروب بالإضافة إلى نزع التسلح لتحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي.

- **الأمن الشامل:** يعتمد على ما هو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي ويتسع ليشمل أبعاد وجوانب اجتماعية واقتصادية للحفاظ على الأمن والتعاون عبر مستويات متعددة وليست التهديدات المباشرة فقط فإنه يتضمن ويشمل الجوانب الغير عسكرية فهو يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.

- **الأمن التنسيقي:** يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفاً، فالتنسيق بين وحدات النظام هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته للحد والتقليل من الصراع بين أطرافه.

- لمياء محمود، الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي "الأخطار وأدوار الفاعلين"، المركز الديمقراطي العربي، 15 ديسمبر 2017.

- **الأمن التعاوني:** من خلاله تتطور مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملاً.¹⁸

(3) أهداف الأمن الإقليمي

للأمن الإقليمي جملة من الأهداف والتي تتمثل في:

- حل الصراعات والنزاعات بين الدول الأعضاء بطرق سلمية وتذويب مختلف الخلافات والتفاهم المشترك فيما بين هذه الدول.
- بناء استراتيجية أمنية مشتركة لدفع أي تهديد أو تدخل أجنبي لتحقيق الاستقرار الداخلي وسيادة الإقليم (كالاتحاد الأوروبي).
- إلغاء الحواجز الجمركية ما بين الدول الأعضاء والعمل على الزيادة من التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة وتشجيع التعاون والتكامل لتحقيق الأمن الإقليمي.
- إقامة التوازن بين مستوى التهديدات والالتزامات وقدرات دول الإقليم مع مدى استطاعتها في مواجهة التهديدات في شكل تنظيمي إقليمي.
- تحقيق مصالح الدول المنخرطة في التنظيم وحمايتها والسعي لتوثيق العلاقة بين المصالح الاقتصادية والأمنية خاصة.
- تكريس الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الإقليم.
- اعتبار الأمن الإقليمي كجزء لا يتجزأ من الأمن الدولي وكآلية ذات طابع إقليمي.

المطلب الثالث: تعريف التهديدات الأمنية الجديدة

يمكن النظر إلى الأمن من خلال مجموعة التهديدات التي يتعرض إليها لوجود علاقة تأثير متبادلة بين الأمن والتهديد ففي حالة التهديد يجب اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن.

(1) التهديد الأمني من الناحية اللغوية

"هو ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر بالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجساً".

- سليمان عيد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، 18 الكويت، ص 24-25.

(2) التهديد من الناحية الاستراتيجية

"هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة ضغوط خارجية، الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأطراف الأخرى للتهديد".

فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردية، الجماعية، القومية، الإقليمية، العالمية)، مروراً بتحديد مصادر التهديد (داخلية، خارجية) وصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات و طبيعتها و أنواعها، و بين الاستراتيجيات و السياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات و التعامل معها و التي تختلف باختلاف طبيعة و مصادر تلك التهديدات فقط يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية و الدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو ردع، مثل الدفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن المشترك....إلخ، كما يمكن المزج بين مجموعة من الصيغ لمواجهة التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهرت فيها و تبعا للبيئة التي تتأثر بها.¹⁹

(3) مفاهيم مشابهة للتهديد الأمني:

يعد إشكال الخلط المستمر عند الباحثين والدارسين بين استعمال مفردات التحدي والخطر كمرادف للتهديد الأمني ما تعكس على تقديرات الدراسة سلبيا وهي كالتالي:

أ. التحدي:

اشتقت كلمة تحدي من الناحية اللغوية من اللفظ "تحدي" حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين، وتشير القواميس الإنجليزية البريطانية إلى عدة معاني للتحدي فهو يعبر على شيء صعب اختباره ويحتاج إلى القوة والمهارة وهو أيضا دعوة للمنافسة والمواجهة كأن يقترح شخص مباراة آخر وما إلى ذلك. ومن الناحية العلمية فإن المتفق عليه أن مفرد التحدي يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي تنتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية فلقد عرفها سليمان عبد الله

19- كمال روابحي، المرجع نفسه، ص19.

الحربي: "بأنها المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها والتحدي شيء صعب يتم فيه اختبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومنافسة الآخرين سواء تعلقت هذه التحديات بالمشاكل الداخلية أو الخارجية.²⁰

هناك فرق كذلك بين التحدي والتهديد فالتحدي تكمن صورته ضمن نطاق الأمن الناعم على عكس التهديد الذي تدخل صورته في نطاق الأمن الصلب فالتهديد يكون باستخدام القوة العسكرية ويكون تأثيرا مباشرا في الأمن أما التحدي يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.²¹

ب. الخطر

عرف قاموس **le petit Robert** الخطر على أنه: "كل مهدد محتمل الوقوع، وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان". ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصل بعلاقة ما مع قلة مناعة المجتمع من المجتمعات

20- لمياء محمود المرجع نفسه.
21- كمال روابحي، المرجع نفسه، ص20.

فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التهديد، وعند الوصول لإدراك الخطر نكون بصدد التحدث عن التهديد، فالخطر غير محدد المعالم، ويبقى الأمر محتمل قد يؤدي إلى التهديد كما قد لا يؤدي إليه.²²

جدول يبين أبرز أوجه الاختلاف بين التهديد والتحدي والخطر:

المفهوم مؤشر التمييز	التهديد	التحدي	الخطر
من حيث مضمون كل مفهوم	محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين (دولة، جماعة، أفراد (...))	مشاكل وصعوبات يقتضي للدولة مجابتهها.	فعل مهدد يحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان.
من حيث البعد الزمني	يكون أني نتيجة إدراك وجود خطر يهدد الفاعل.	مشاكل ننتجها في الواقع والمستقبل.	تهديد يكون على وشك الحدوث أو حدث فعلا.
من حيث الهدف	عادة ما يحمل أهداف سياسية.	اختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة والمواجهة.	محاولة إلحاق الضرر المعنوي أو المادي.

4) مصادر وعوامل تحديد التهديد الأمني

- مصادر التهديد الأمني

هناك مستويين لمصادر التهديد هما: مصادر التهديد الرئيسية ومصادر التهديد الثانوية، وتتمثل مجالات هذه المستويات المهددة للأمن بحيث يعملان من خلال مستويين فأولهما المستوى الداخلي والثاني المستوى الخارجي.

1. مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي: هي تلك المصادر التي تمثل خطرا على بقاء كيان ومصادر الحياة في الدولة، أي أننا أمام "أزمة وجودية من عدمها".

22- كمال روابحي، المرجع نفسه، ص20.

2. **مصادر التهديد الثانوية:** هي عندما لا يمس مصدر التهديد كيان الدولة ووجودها بل يلحق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية، فيمكن تجاوز تلك المهددات بمرور الزمن.

3. **مصادر التهديد الداخلية للأمن القومي:** تهدد هذه المصادر أبعاد الأمن الوطني في شقه الداخلي، أي أنها موجهة للدائرة المحلية للأمن الوطني للدولة، وغالبا تكون ذات تأثير قوي على تماسك الشعب، وقوة نسيجه الاجتماعي، فهي الأمن الذاتي للمواطنين.

4. **مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي:** توجه هذه المصادر، تهديداتها للأبعاد الأمنية للدولة، في دوائرها الخارجية (إقليمية، دولية)، وهي تعني تدخلا من قوى خارجية في الدائرة المحلية للدولة.

ويعد الاعتداء المسلح على أراضي الدولة ومصالحها الخارجية، أعلى درجات مصادر التهديد الخارجية.²³

- العوامل المؤثرة في تحديد التهديد الأمني وهي:

1. **طبيعة التهديد:** وهو نوع التهديد سواء سياسي كان أو اقتصادي أو اجتماعي.

2. **مكان التهديد:** وهي اتجاهات التهديد ومدى قربيه أو بعده الجغرافي والديمقراطي سواء كان مباشرا أو غير مباشر ومدى انتشاره لمجموعة من الدول أو معين في دولة ما.

3. **زمان التهديد:** مدى استمرارية تأثير التهديد وهل هو ثابت أو متغير.

4. **درجة التهديد:** قوته أو خطورته فزيادة درجة التهديد يتطلب تعبئة القوة الشاملة للدولة.

5. **تعبئة الموارد:** ترتبط بحجم وقوة التهديد الأمر الذي يتم في ضوءه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثير أبعاده.²⁴

(5) طبيعة التهديدات الأمنية:

- بكوش فريزة وقاسمي أمازيغ، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي دراسة حالة ليبيا، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطة، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية 2016-2018)، 23ص45.

- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات 24مقارنة، جامعة بسكرة، 2010، ص32.

1. أنواع التهديدات الأمنية:

تختلف تصنيفات طبيعة وأنواع التهديدات الأمنية بين الباحثين والدارسين منهم من يرى أن الأنواع الرئيسية للتهديدات هي:

- تهديد الهجوم العسكري.
 - تهديد النشاط الإجرامي.
 - تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته كالمجاعة والتدهور البيئي.
- ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي، إما كنشاط إجرامي، وإما كفئة بحد ذاتها.²⁵

كما تختلف درجة التهديد وصوره، حيث يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع وهي:

- التهديدات الفعلية: وهي تعرّض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.
- التهديدات المحتملة: وهي "وجود الأسباب الحقيقية لتعرّض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.
- التهديدات الكامنة: وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر لها مرئية على السطح.
- التهديدات المتصورة: وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية.

بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.²⁶

25- ليندة عكروم، المرجع نفسه، ص25.

26- سليمان عبد الله الحربي، المرجع نفسه، ص29.

المبحث الثاني: جيواستراتيجية المنطقة المغربية

المطلب الأول: التعريف بالاتحاد المغربي

تعني كلمة "المغرب" باللغة العربية "الغرب"، فهي تدل على مجمل مناطق الواقعة غربي وادي النيل، ثم أن منطقة المغرب في بعضهما وعمقها التاريخي والحضارة عرفت في الماضي تسميات متعددة منها:

– فالأوروبيون والرومان كان يسمونها شمال إفريقيا وهذه التسمية تستدعي إدخال مصر.

– العرب والأتراك فكلمة غرب أو المغرب هي المستعملتان عندهم، بتدخل الأندلس وغرب إفريقيا.

في بداية العصر المعاصر حاول الأوروبيين أن يشعوا تسمية بلا البربر على اعتبار أن العصر الغالب فيها هو من أصل بربري.

جاء مصطلح "المغرب العربي" من التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى.²⁷

على العموم المغرب العربي: متسع جغرافي، يعتبر جزء من البحر المتوسط، كما أن إقليمه اليابس يعتبر جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية، ويشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية، مما هيأ تشابها في الظروف المناخية وتقارب في نشاط السكان ويسر سبل التواصل بين المقيمين كما أن المغرب العربي يعتبر أقرب إفريقيا اتصالا بأوروبا، إذ يقع في شمال القارة السمراء مشكلة في الوقت ذاته، الجناح الغربي للوطن العربي.²⁸

يوصف بالكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى وبالعربي لتمييزه عن دول شمال إفريقيا ضمن مجموعة البلدان العربية، يتربع المغرب العربي على مساحة تقارب ستة

- حيلة لاميني، مليكة حساني، الاستراتيجية الامريكية اتجاه دول المغرب العربي دراسة حالة ليبيا 2011 -2016، شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطة (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2016-2017)، ص38.

فاطمة حموت، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص23.

ملايين كيلومتر مربع، ولهذه البلدان مميزات طبيعية متجانسة وتمتلك مناطق صحراوية ولها واجهة بحرية مهمة.

ويحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 4837 كلم وغربا المحيط الأطلسي بساحل طوله 3146 كلم وتحدها مصر والسودان شرقا ودول الساحل الصحراوي جنوبا.²⁹

أما جغرافيا فالمغرب العربي تختلف باختلاف المناطق، فمنطقة التل المحاذية للبحر المتوسط والتي تتخللها سلاسل جبلية تشمل السهول والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، في حين نجد المنطقة الصحراوية توجد فيها الصخور الرملية والحجرية أما مناخيا يتميز بالتجانس والتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير³⁰، وتبلغ المساحة القطرية لدول اتحاد المغرب العربي كما هو مبين في الجدول بالإضافة إلى أهم مميزات وخصائص المنطقة المغربية:

الدولة	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس
المساحة كلم ²	2.831.741	1.7775.5000	1.030.700	450.000	163.610
النسبة المغربية	39.25	29.26	16.98	7.41	2.69
المرتبة	1	2	3	4	5
النسبة القارية	7.85	5.85	3.40	1.48	0.53
المرتبة	2	4	10	24	35
نسبة العالمية	1.77	1.32	0.76	0.33	0.12
المرتبة	10	10	28	55	90

المرجع: عائشة مصطفاوي، إتحاد المغرب العربي (دراسة في المعلومات والتحديات)، تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، (جامعة تيزي وزو: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، 2013-2014، ص 12.

أما النسبة السكانية للوطن العربي فهي متفاوتة من دولة لأخرى. كما نجد أن اللغة الرسمية في المغرب العربي هي اللغة العربية، أما اللغة المحلية معترف بها هي العربية

29- حجلة لاميني، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص 39.

30- فاطمة حموت، المرجع نفسه، ص 24.

والمغربية والأمازيغية، أما نظام الحكم مختلف في الدول المغربية مثلاً نظام جمهوري في كل من الجزائر، تونس، موريتانيا، وبينما في المغرب نظام ملكي.³¹

ويقصد باتحاد المغرب العربي الدول الخمسة: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى وموريتانيا. ونحن بصدد دراسة اتحاد المغرب العربي الذي أنشأ مع اتفاقية مراكش وذلك في 17 فيفري 1989، إن هذه الاتفاقية المنشأة للاتحاد المغربي لم تأت صدفة بل لها سياقها التاريخي، فاتحاد المغرب العربي كان عبارة عن تواصل الآمال ورغبات بين شعوب المنطقة في الاتحاد، وتبلور مفهوم اتحاد المغرب العربي مع حركات التحرر المغربية في تونس والجزائر والمغرب، وانهقد مؤتمر طنجة في 26 أفريل 1958، بحضور أحزاب مغربية والملاحظ أنه جاء رد على ابرام الاتحاد الأوروبي لاتفاقية Rome سنة 1957.



31- حجيبة لاميني، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص41.

ورغم التناقضات الموجودة بين الجزائر والمغرب الأقصى، إلا أن الفترة بين (1964-1970) شهدت محاولات للتعاون الإقليمي وبرزت إلى العلن لجنة تقنية سميت اللجنة الاستشارية الدائمة إلى جانب خط التعاون المتعدد الأطراف كانت هناك محاولات للتقارب الثنائي ما بين الجزائر والمغرب في اتفاقية "الآخوة وحسن الجوار" بين ليبيا وتونس سنة 1974.

دخل المشروع المغربي بين (1974-1988) في شبه غيبوبة وجموده لعدة اعتبارات ونتيجة للعديد من الأزمات التي أصابت دول الاتحاد وتراجع مداخيلها كان هناك محاولة لإعادة تفعيل وجود الاتحاد المغربي، فكان هناك تقارب بين الجزائر والمغرب في 2 ماي 1987 ليتم انعقاد لقاء رؤساء الدول المغربية في 12 نوفمبر 1988 بزرالدة لتتوج اللقاءات المغربية باتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989، ومنذ قمة مراكش انعقدت ست دورات للمجلس الرئاسي من (1990-1994) انتخبت حوالي 40 اتفاقية وقرار لم يدخل حيز التنفيذ، ونتيجة للعديد من القضايا مثل قضية لوركيبي وموقف دول الاتحاد الأوروبي منها والازمة الجزائرية توقف المشروع المغربي وأغلقت الحدود المغربية الجزائرية بقرار من الدولة الجزائرية وجمدت مؤسسات الاتحاد المغربي إلى اشعار آخر وإلى أجل غير محدود.³²

لقيام أي تجمع إقليمي هناك شروط تبنى عليها التجربة التكاملية وهذه العملية التكاملية تقوم على المبادئ التي جاءت في القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة وغيرها فاتحاد المغرب العربي عمل على تطبيق هذه المبادئ لتحقيق أهدافه.

ومن المبادئ المستخلصة في ديباجة المعاهدة عن قيام الاتحاد المغربي هي:

- مبدأ المساواة: جميع الدول المغربية تشترك في المساواة في جميع الهيئات العامة وذلك من خلال النشاطات.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية: بحيث لا تسمح الدول المغربية بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس النظام السياسي لأي منهم وعدم انضمامهم لأي حلف أو توجه عسكري يؤدي إلى تمزيق الوحدة الترابية للاتحاد.

- فائزة غنام، التعاون الأمني الأورو - مغربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001-2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المتوسطة والمغربية في الأمن والتعاون، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013، ص ص 338 - 339.

- مبدأ تسوية النزاعات بطرق سلمية: انطلاقاً من هذا المبدأ منع استخدام القوة لحل المشكلات مع أية دولة من الدول بل اللجوء إلى الطرق السلمية والودية من أجل السلام داخل ساحة الاتحاد.
 - مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: نادى بهذا المبدأ دول الاتحاد منذ الاستقلال، بدءاً من قضية الصحراوية لكن عجزت الدول على تطبيق هذا المبدأ.
 - مبدأ عدم الانحياز: تلتزم به الدول المغرب العربي وتعتبره ركن من أركان السياسة الخارجية المشتركة كما تحرص الدول الانتماء لحركة عدم الانحياز التي خلصته من الاستعمار.
 - مبدأ التعاون الدولي: بحيث توثيق التعاون المغربي مع المنظمات الجهوية العربية الإفريقية، الدولية، من أجل نظام عالمي يركز على العدل، الكرامة، احترام حقوق الإنسان الاحترام المتبادل.
- كذلك توجد مبادئ لقيام أي تجربة تكاملية هي:
- ضمان تكثيف وتقوية التضامن والاعتماد المتبادل.
 - تنسيق السياسات ومراعاة التكامل بين البرامج التي تعتمد عليها دول الإقليم.
 - العمل على رفع مستوى المشاركة الشعبية في الأنشطة التكاملية.
 - احترام حقوق الإنسان وحمايتها.
 - الاندماج التدريجي لاقتصاديات الإقليم في الاقتصادي العالمي.³³
- وللاتحاد المغربي أهداف يسعى ويطمح لتحقيقها هي:
- حيث انطلق الاتحاد المغربي لتحقيق التكامل بين دولة بمجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختلفة والتي تتلخص ضمن ما جاء في نص المادة الثانية من معاهدة إنشاء المغرب العربي هي:
- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.
 - تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
 - المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والأنصاف.

- كاهنة أشرار ولامية موايسي، رهانات بناء اتحاد المغرب العربي بين المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطة، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص 40 - 41.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.³⁴
- ومن الأهداف الحقيقية التي يمكن أن نستشفها للاتحاد المغربي نجد:
- أ- **الأهداف السياسية:** وتعتبر من أهم الأهداف التي تسعى الاتحاد لتحقيقها وهي:
 - مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغربية.
 - المحافظة على استقلالها والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية.
 - صيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف.
 - تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك لإقامة تعاون دبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار.³⁵

ب- الأهداف الأمنية والدفاعية

- من خلاله تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد في ميدان الدفاع على صيانة استقلال كل من دول الأعضاء وهذا مبدأ من المبادئ العام للعلاقات الدولية، إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، ويظهر ذلك من خلال معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي باهتمامه بأمن الدول الأعضاء ضد التهديدات الخارجية.
- كما تتعهد الدول الأعضاء في الإتحاد بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أي دولة أو نظام سياسي.
 - كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء.
- وهنا الإشارة إلى الاهتمام ومحافظة الاتحاد المغربي على أمن النظم الحاكمة في دولة.³⁶

34- رقية بلقاسمي، **المرجع نفسه**.

- عائشة مصطفى، اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات) 1964 – 1999، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب

35 **العربي الحديث والمعاصر**، (جامعة الوادي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، شعبة التاريخ، 2013-2014)، ص 60.

36- كاهنة أشرار ولامية موايسي، **المرجع نفسه**، ص 42.

ت- الأهداف الاقتصادية:

جاء في مضمون معاهدة إنشاء الاتحاد المغربي أن التعاون فيما بين دوله هو الأساس لتحقيق حياة أفضل لهذه الشعوب والدفاع عن حقوقها وتقوية أواصر الإخوة بينهم. ولتنفيذ ذلك اتبعت هذه الدول ما يلي:

- تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.
- تطوير القطاع الزراعي وتوفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والصناعية.
- إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة نقل البضائع والأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال.
- توحيد أسس التعامل النقدي والهيكل الضريبي بغرض حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.
- تطوير الموارد البشرية وتدريبها على تسيير المؤسسات المالية والاقتصادية والاتحادية.
- تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق النمو المغربي.³⁷

ث- الأهداف الثقافية: تنص معاهدة الاتحاد المغربي على ضرورة

- إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته.
- الحفاظ على القيم الروحية والثقافية والخلقية وصيانة الهوية العربية الإسلامية.
- تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية، وإنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغربية.³⁸

37- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه.

38- عائشة مصطفى، المرجع نفسه، ص 61.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي

1) الموقع الجغرافي والفلكي للمغرب العربي

تتكون منطقة المغرب العربي من خمسة دول ذات حدود سياسة مشتركة منها الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا والمغرب، أطلقت عليها عدة تسميات كشمال إفريقيا لأنها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية وبلاد البربر لأن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري وتسمية الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. لكن يمكن القول أن التسمية الشائعة لهذه المنطقة هي "المغرب العربي".

فجغرافيا يحد المغرب العربي شمالا، البحر الأبيض المتوسط وغربا المحيط الأطلسي، وشرقا مصر والسودان، وجنوبا السنغال والنيجر والتشاد ومالي. أما فلكيا فيمتد المغرب العربي بين خطي طول 16° غربا و 25° شرقا وبين دائرتي عرض 15° و 37° شمال خط الاستواء.³⁹

يتربع المغرب العربي على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 6 ملايين كلم²(40)، وتتنوع وتختلف المنطقة من حيث المناخ وأشكال التضاريس والتنوع في العطاء النباتي بين السهول والجبال والهضاب والصحاري⁴¹، يتسم الوضع المناخي للمغرب العربي بالتنوع، فالصيف معتدل الحرارة والشتاء قليل البرودة ودافئ. وهذا راجع لوقوعها على شاطئ البحر المتوسط، ويتغير هذا المناخ كلم تجهنا نحو الجنوب أين تقع المنطقة الصحراوية المعروفة بمناخ صحراوي شديد الحرارة وأمطار شبه منعدمة وقليلة.

فمناخ الجزائر، يسيطر عليه مناخ متوسطي في الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط، فالصيف حار والشتاء معتدل الحرارة، ولكن هذا المناخ يتغير كلما تم الابتعاد عن الساحل والتوغل جنوبا نحو المناطق الصحراوية والرملية أين يصبح المناخ صحراوي شديد الحرارة وتقل الأمطار.

- نصر الدين هنون، التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغربية (مقاربة أمنية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية، (جامعة السعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص 32 - 3339.

40-فايزة غنام، المرجع نفسه، ص 142.

41- حبيبة لاميني، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص 44.

بينما مناخ المغرب معتدل الحرارة صيفا وقليل البرودة شتاء وهذا على الشواطئ المتوسطية والأطلسية، هذا المناخ يتغير كلما تم التوغل داخل المغرب حيث تزيد البرودة على جبال الأطلس أين يصبح المناخ قاريا.

أما مناخ تونس فيتسم هو الآخر بالتنوع، ففي الشمال المطل على البحر الأبيض المتوسط يكون المناخ معتدل الحرارة صيفا وقليل البرودة شتاء أين تكثر الأمطار أما الجزء الجنوبي فيتسم بالمناخ الصحراوي، حيث ترتفع الحرارة وتكون الأمطار شبه معدومة.

أما مناخ ليبيا هو الآخر يتسم بمناخ متوسطي في الجزء الشمالي منها المحاذي للبحر المتوسط، أين نجد الصيف حارا والشتاء معتدلا ومعروفا بكثرة الأمطار وتقل هذه الأمطار كلما تم الابتعاد عن الساحل والتوغل نحو الجنوب أين يصبح المناخ صحراويا معروف بالحرارة الشديدة صيفا، والبرودة الشديدة شتاء.

وأخيرا، مناخ موريتانيا تسيطر عليه الحرارة التي ترتفع في بعض المناطق كما أن مناخها معروف أيضا بالرياح الجافة المتربة.

فأقاليم الاتحاد المغربي تشكل منطقة جغرافية واحدة وهي صفة الإقليم المتكامل⁴². ويمكن تقسيم المغرب العربي إلى منطقتين جغرافيتين مختلفتين هما:

- منطقة شمالية تضم أهم "الجبال الأطلس والريف"، وأهم السهول، كما أنها تخضع لمناخ متوسطي "حار صيفا ورطبا، باردا شتاء"، فتعرف هذه المنطقة بتركيز السكان فيها.

- منطقة جنوبية تحتل مساحة أكبر ذات مناخ صحراوي جاف مما يجعلها عبارة عن صحراء قاحلة مما يفسر قلة السكان بهذه الجهة، إذ لا تتجاوز الكثافة السكانية في المتوسط خمس نسمة في كيلومتر مربع⁴³.

(2) الأهمية الاستراتيجية

للموقع الجغرافي المغربي أهمية استراتيجية وجيوسياسية ما جعله يتوفر على مجموعة من المقومات التي ميزته عالميا الواقع في شمال القارة الإفريقية ويمتد المغرب العربي على شريط ساحلي مطل على البحر الأبيض المتوسط يقدر بـ 40000 كلم وشريط

42- جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 25 - 26.

43- حجيبة لاميني، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص 43.

ساحلي على المحيط الأطلسي يفوق طوله 20000 كلم كما تربع على ما يزيد عن 40000 كلم من الصحاري انطلاقا من موريتانيا إلى ليبيا شرقا⁴⁴، فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا ما جعله ممر التواصل الحضاري والديني، ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية وهو كذلك نقطة التقاء لثلاث قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا، وهو أيضا عبارة عن همزة وصل استراتيجية للعديد من الطرق المائية وممر للتجارة الدولية، فمثلا مضيق جبل طارق يربط البحر المتوسط بالمحيط الأطلسي ونصف الكرة الأرضية.

أما قناة السويس عبر البحر الأحمر تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي، فـ 50% من البترول المستهلك من أوروبا الغربية يمرّ عبر المتوسط وتعتمد العديد من الدول الأوروبية بنسبة 100% على البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط كما يعتمد اقتصاد هاته الدول بالدرجة الأولى على ثروات الدول المغربية كإيطاليا واليونان والنمسا وسويسرا، كما نجد أن المنطقة المغربية غنية من حيث الثروات الطبيعية وتنوعها التي يمكن استغلالها في مشاريع لصالح شعوب المنطقة.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، كما يتمتع بموقع استراتيجي هام واحتوائه على ثروات طبيعية مختلفة وكذلك ثروة بشرية إلا أنه من البلدان المختلفة ويعاني من تهديدات ومخاطر التي تهدد الدول والأفراد، رغم اتسام هذه التهديدات بالعالمية، إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة، كما يعتبره البعض مصدر هذه التهديدات نظرا لاعتباره من البلدان المتخلفة، لأن هناك مشاكل نابعة من هذه المنطقة بالذات تؤثر فيها وفي الدول الأخرى.⁴⁵

المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة المغرب العربي

تتمتع منطقة المغرب العربي بمكانة معتبرة من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل أساس الصناعات المتنوعة ومصادر الطاقة لاقتصادياتها، فهي تتوفر على موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة موزعة بين الدول الخمس.⁴⁶

44- فايزة غنام، المرجع نفسه، ص143.

45- نصر الدين هنون، المرجع نفسه، ص34 - 35.

46- عبد الجبار مقدم، المرجع نفسه، ص19.

كما تحتوي على العديد من المؤهلات لتحقيق نهضة اقتصادية حقيقية، حيث تحتوي هذه المنطقة على مساحة تشكل نسبة 42% من إجمالي مساحة الوطن العربي، كما يبلغ طول شريطها الساحلي حوالي 6506 كلم، أي ما يعادل 28% من الوطن العربي كله، هذه المساحة منها 22.3 مليون هكتار للزراعة، حيث أن المساحة الزراعية بمردود متذبذب ومتأثر دائما بالعوامل الطبيعية.⁴⁷

إلى جانب الإمكانيات الاقتصادية فالمنطقة المغربية غنية بكم وافر من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط حيث يتجاوز الاحتياطي من 5 مليار طن (50.6 مليار برميل) والغاز يزيد عن (6.100 مليار م³) إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة وكذلك الفوسفات والحديد والنحاس والذهب وكل هذه الإمكانيات كفيلة بأن تجعل منه قطبا اقتصاديا مميزا. وبصفة إجمالية فإن المغربي العربي يتوفر على ما يلي:

- 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4.58% من الاحتياطي العالمي من النفط و 7.3% من الاحتياطي العربي.
- 6100 مليار م³ من الغاز أي ما يعادل 3.93 % من الاحتياطي العالمي و 17.58% من الاحتياطي العربي.
- 44 مليار طن من الفوسفات أي ما يعادل 34% من الاحتياطي العالمي.
- 134 مليون طن من الفحم أي ما يعادل 16.6% من الاحتياطي العالمي.
- 210 مليون طن من الكوبالت أي ما يعادل 10% من الاحتياطي العالمي.
- 45 مليون طن من الزنك بنسبة 2% من الاحتياطي العالمي.⁴⁸

تتوفر منطقة المغرب العربي كما سبق ذكره على ثروة نفطية هائلة في كل من ليبيا والجزائر بأكبر حصة في هذه المنطقة كما أنه مرشح للزيادة باستمرار عن طريق عمليات التنقيب والاستكشاف، كذلك توفرها على احتياطي هام من الغاز الطبيعي في كل من الجزائر وليبيا ويشكل ما نسبته 3.93% من الاحتياطي العالمي و 17.59% من الاحتياطي العربي.

تمتلك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي عالميا بعد روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وقطر وثاني أكبر مصدر له في العالم و ثاني مصدر للغاز

47- حجلة لاميني، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص 48.

48- عبد الجبار مقدم، المرجع نفسه، ص ص 19، 20.

لأوروبا، فكل سنة تصدر الجزائر 1.4 تريليون م³ من الغاز عبر أنابيب التصدير يمتدان تحت مياه البحر المتوسط.⁴⁹

كما يتمتع المغرب العربي على مصادر كالفسفات والرصاص في كل من المغرب، وتونس وموريتانيا فهو يحتوي على أكبر من ثلث احتياطي الفوسفات المتوفر عالميا والمقدر بـ 185 مليار طن و85% من الاحتياطي العربي ويوفر إنتاج 5/1 الإنتاج العالمي، ويتوفر أيضا على نسبة إنتاج 1.16% من الإنتاج العالمي بالنسبة للحديد، وبالإضافة إلى المواد الطاقوية التي تزخر بها المنطقة المغربية فهي تمتلك أيضا مؤهلات فلاحية وزراعية تمكنه من أن يكون قطابا فلاحيا بامتياز.⁵⁰

يصدر الاتحاد المغربي ما قيمته 47.53 مليار دولار، تشكل 17.8% من صادرات الوطن العربي، وتحتل الجزائر المكان الأول بالنسبة 41% من صادرات الاتحاد، كما تبلغ واردات الاتحاد المغربي ما قيمته 37.71 مليار دولار، أي ما نسبة تقريبا 22% من استيراد الوطن العربي.⁵¹

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة المغربية فهي مختلفة ومتباينة من بلد لآخر، فنجد الجزائر وليبيا أن مجمل الاستثمارات الأجنبية تركز بشكل كبير في مجال المحروقات فهما يعتمدان الاقتصاد الريعي⁵². فالجزائر أكبر منتجي الغاز الطبيعي والنفط في العالم فهي تحتل المرتبة الخامسة عالميا لإحتياطي الغاز الطبيعي والرابعة عشر لإحتياط النفط، كما تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات.⁵³

تنتج الجزائر 1.45 مليون برميل يوميا من النفط و152 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا ما يعادل 234 مليون طن من الغاز الطبيعي والنفط وتصدر منه 134 مليون طن سنويا، بالإضافة إلى الصناعات البتروكيمياوية والسياحة الأجنبية بالنسبة للجزائر، كما تعتمد على زراعة الحمضيات والنخيل والحبوب وامتلاكها لحقول الحديد والفحم واليورانيوم والرصاص والنحاس والزنبق وإنتاج الرخام.⁵⁴

49- عبد الجبار مقدم، المرجع نفسه، ص20.

50- المرجع نفسه، ص21.

51- حجلة لاميني، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص49.

52- عبد الجبار مقدم، المرجع نفسه، ص21.

53- عائشة مصطفى، المرجع نفسه، ص16.

54- حجلة لاميني، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص51.

وتعتبر ليبيا أكبر منتجي النفط في العالم حيث تحتل المرتبة 18 عالميا وتعتمد على النفط في اقتصادها إلى جانب الصناعات الكيماوية.⁵⁵

أما المغرب وتونس فيرتكز استثمارهما الأجنبي في قطاعات أخرى غير المحروقات كالسياحة والصناعة وهذا لافتقارهما للمقومات الطبيعية كالغاز والبترول فنجد اقتصاد المغرب يعتمد على السياحة الأجنبية وتصدير الحمضيات والبطاطا والخضروات والأسماك والنسيج إلى أوروبا وأمريكا، كما أنها تتمتع بموارد معدنية هامة فهي أول دولة مصدرة للفوسفات في العالم، كما تمتلك 70% من احتياطي الفوسفات العالمي، وتزخر بالحديد والمعادن كالححاس والذهب والفضة وامتلاكها الثروة السمكية المعتبرة.⁵⁶

بالإضافة إلى السياحة التي تعتمد تونس في المرتبة الأولى في اقتصادها ونجد اقامتها لعلاقات تجارية أوروبية من خلال صناعة الملابس والصناعات الميكانيكية ومن أهم صادراتها الفلاحية فهي المصدر الأول لزيت الزيتون في العالم والمرتبة الثانية في التمور ويعتبر الاقتصاد التونسي الأكثر تنافسا في المنطقة العربية والقارة الإفريقية⁵⁷، كما تمتلك موارد معدنية أهمها الفوسفات فتصل نسبة إنتاجها فيه 6 مليون طن وتحتل المرتبة السادسة عالميا، أما المحروقات فاحتياطها جد محدود ويصل إنتاجها للبترول إلى خمسة ملايين طن، أما الغاز الطبيعي فيصل إلى ستة مائة مليون متر مكعب سنويا (600 مليون م³)⁵⁸.

أما موريتانيا فبالرغم من تنوع ثرواتها المعدنية كالحديد والححاس والزنك والذهب بالإضافة إلى امتلاكها احتياطي يقدر بعشرة طن ذات النوعية الجيدة من الفوسفات وغناها بالثروة السمكية والحيوانية الكبيرة التي تصل إلى 708 مليون رأس من البقر وحوالي مليون رأس من الإبل.

لكن رغم هذا يبقى الاستثمار الأجنبي في موريتانيا يتراجع ما يعود إلى غياب بيئة مناسبة تساعد على دعم الاستثمار بحيث انعدام الاستقرار السياسي إلا أنها تسعى دائما لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها البلد.⁵⁹

55-لاميني حجيبة، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص50

56- عائشة مصطفى، المرجع نفسه، ص17.

57- حجيبة لاميني، حساني مليكة، المرجع نفسه، ص51.

58-عائشة مصطفى، المرجع نفسه، ص 17.

59- عائشة مصطفى، المرجع نفسه، ص 18.

جدول يمثل الموارد الاقتصادية لبلدان المغرب العربي:

الدول	موريتانيا	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا
الموارد الاقتصادية					
القمح "مليون طن"	2.700	3.800	4.500	1.600	0.130
البنترول "مليون طن"	0.9	0.02	44.00	3.71	70.09
غاز طبيعي "مليار متر مكعب"	0.05	0.04	152.00	75.1	3.10

المصدر: قراءة في الاقتصاد الوطن العربي 2006/2007

- لقد حددت معاهدة مراكش في الجانب الاقتصادي مراحل الإنشاء التدريجي لاتحاد اقتصادي لدول المغرب العربي وحددت مراحل المسار لهذه التجربة كالتالي:
- وضع اتفاق للتجارة الحرة، مع تفكيك جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة بين الدول الأعضاء.
 - إنشاء الاتحاد الجمركي الذي يحدد منطقة جمركية موحدة مع تعريفه خارجية مشتركة في مواجهة بقية العالم.
 - تحقيق السوق المشتركة كخطوة نهائية تؤكد اندماج الاقتصاديات المغربية ورفع جميع القيود المفروضة على حركة عوامل الإنتاج بين البلدان الأعضاء⁶⁰.

استنتاجات الفصل الأول:

إن مفهوم الأمن من المفاهيم الغامضة المعقدة في العلاقات الدولية ولم يتفقوا المفكرين والمنظرين على تعريف شامل جامع له إلى حد اليوم، ويعتبر تحقيقه أمر صعب في الساحة الدولية لكن له مستوياته ومؤشراته وأنواعه، ولقد طرأت عليه العديد من التحولات والتغيرات وبروز نظريات لتفسير الأمن ودراسته دراسة علمية دقيقة وإخراجه من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع لكي يشمل أبعاد سياسية وعسكرية، اقتصادية، بيئية، مجتمعية.... الخ.

فرغم التعريفات والاتجاهات التي تناولت الأمن سواء في إطاره العام، وإطاره الإقليمي فمعظمها تصب في مضمون واحد وصولا إلى النظام الإقليمي الذي يقوم على مجموعة من التفاعلات الدولية في إطار جغرافي وله مقوماته تحدده وتميزه وتضبط وظائفه، الذي يهدف إلى تحقيق مصالح داخلية لدول الإقليم وتسوية الخلافات ورد التهديدات الخارجية كالإرهاب والهجرة الغير الشرعية وتجارة المخدرات والتدخلات العسكرية.

وفيما يتعلق بالتهديد الأمني كمصطلح فوجدنا أنه يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المهدد. ويزال الأمن مفهوما معقدا وليس بسيطا كما كان، إذ أوجب النظر مجددا فيه لاستيعاب الأحداث وتقديم تفسير لها وهذا ما تناولته النظرية النقدية ومدرسة كوبنهاغن من خلال توسيعهم لمفهوم الأمن ليشمل أبعاد جديدة مختلفة تتميز بالديناميكية واعتبرت أن الفرد جوهر عملية الأمن أي الأمن الفردي (الإنساني) يؤدي إلى أمن الدولة.

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في الدول المغاربية

تقديم

أدى التنافس الغربي بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى التمكن من السيطرة على أسواق العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور تكتلات عديدة ومختلفة، ما دفع الدول المغربية للتكامل والاتحاد من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتطور الاقتصادي. ورغم وجود الإمكانيات الاقتصادية والمادية وغيرها، إلا أنه يبقى عاجز بسبب الظروف والأزمات والتحديات التي مر بها الاتحاد في الماضي ولم ينفذ ما تم التخطيط له، بالإضافة إلى التغييرات الجديدة التي طرأت على هذا الإقليم وظهور التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة. وفي هذا الفصل نتعرف على مجموعة من التحديات الداخلية والتهديدات الجديدة، وأهم تأثيراتها على الاتحاد التي عرقلت مسيرته.

المبحث الأول: التحديات التماثلية في الدول المغربية

إن الهدف من قيام أي اتحاد أو كتل إقليمي هو تعزيز التعاون والتنسيق إلا أن الاتحاد المغربي يواجه تحديات وعراقيل عديدة أعاقت مسيرته وأدت إلى جموده وفشله، فبالرغم من وجود روابط الدين والحضارة والتاريخ المشترك لم يبلغ الاتحاد هدفه، فالتنوع في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبح لكل نظام قطري فلسفته في الحكم بالإضافة إلى الاقتصاد المتدهور، فنجاح أي كتل يعود إلى وحدة الهدف والمصلحة الواحدة والتنسيق والتنمية، لكن المنطقة المغربية لها معوقات كثيرة منها سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية عرقلت نجاحه، وفي هذا المبحث تبرز أهمها.

المطلب الأول: الحركات السياسية والاقتصادية المسببة للأمن المغربي

1) الحركات السياسية

– إشكالية ضعف الديمقراطية

تعد ظاهرة شائعة و ملف صعب المعالجة و التحقيق بحيث انعدام المناخ الديمقراطي السليم، ففي الدول المغربية نجد ليبيا بدأت مسيرة رفض السلطة المركزية و تطبيق نموذج الممارسة المباشرة، بمستوياتها العديدة لكن "معمر القذافي" واصل إلى غاية رحيله عن طريق انتفاضة شعبية ضد حكمه، إذ تحولت فيما بعد إلى ثورة مسلحة بمساعدة قوى أجنبية، أما موريتانيا هناك فساد النظام المدعم بنفوذ حزب الشعب الموريتاني تم دخولها مسيرة الانقلابات العسكرية، أما الجزائر اقتربت من النمط التعبوي، أما في المملكة المغربية حيث يمثل الملك السلطة العليا ولا أحد يستطيع محاسبته أو مساءلته ضمن قواعد الديمقراطية والشفافية.

أما في تونس كان النظام مرتكزا على المشروعية الكاريزمية المتمثلة في الرئيس الراحل "بورقيبة" الذي أدى بدوره إلى شخصنة السلطة في رئيس الدولة لكن التغيرات في مجال التربية والسياحة وحقوق المرأة في فترة حكم "زين العابدين بن علي" وفرت له مشروعية جديدة لكن اصطدام ذلك (بحركة النهضة الإسلامية) إلى المعارضة بقوة مما تراجعت السلطة عن بعض الإنجازات الديمقراطية مما أدى إلى إرساء عدم الاستقرار وانتهاك القواعد الدستورية.

يسود نمط الحكم الفردي في الدول المغاربية في الوصول إلى سدة الحكم ولا يتم عبر الإرادة الشعبية، إنما عبر انقلاب عسكري أو عن طريق الوراثة أو التعيين المصحوب باستفتاء شعبي شكلي، وتفرض على القاعدة دون مشاركة منها بحجة أن ولي الأمر أدرى بمصالح الرعية وكيفية تحقيقها.¹

وهذا الجدول يوضح مراتب الدول المغاربية الخمس من مؤشر الديمقراطية

البلد	المرتبة	المؤشرات
ليبيا	158	1.49
تونس	144	2.79
الجزائر	125	3.44
المغرب	116	3.79
موريتانيا	115	3.86

المصدر: Démocracy In retreat. Economiste Intelligence unit, 2010

– غياب الحريات السياسية

تحاول الدول المغاربية تعزيز وتطوير الحياة السياسية بمحاولات جزئية أو شكلية وبراغماتية لكنها عجزت على تبني إصلاحات سياسية وديمقراطية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات ولم تتوصل إلى تأسيس مجال سياسي حقيقي، حيث انغلاق فضاء المشاركة السياسية، بالإضافة إلى شخصنة السلطة واحتكارها لفائدة فرد أو أقلية.

إن استمرار سياسات الانغلاق أدى إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وضعف الثقة لدى المواطنين بشكل يجعلهم يقاطعون الانتخابات وانصرافهم من الانضمام والمشاركة في العمل السياسي، فالتضييق على مجال الحريات السياسية والمدنية وسيطرة السلطة واستخدام

قويدر شاكري، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001 – 2011، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص 148 – 1491.

النموذج السلطوي القائم على البوليسية والسطوة الحديدية وإقدام المواطنين إلى مواجهة هذه النظم التسلطية.

كما تعاني الدول من تقييد الحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير خاصة عبر القنوات الإعلامية كالصحف والتلفزيون، إلا عن طريق الجرائد والمجلات فقط، التي تبقى تراقبها السلطات باستمرارية وفقدان مصداقية الإعلام حيث لا تفهم الأحداث ولا الوعي بها، وغياب التدفق الحر للمعلومات.

وتعد السلطة المحور الأساسي للخطاب الإعلامي، والأنظمة الحاكمة هي التي تقوم بتوجيه وسائل الإعلام على مستوى الموضوعات المتناولة والقيم التي يتم تكريسها والاختبارات السياسية مما يؤدي إلى تغييب وتهميش المعارضة. فنجد السياسات الإعلامية في الدول المغاربية تتشابه، وغياب الاستراتيجية الإعلامية على المدى البعيد وعدم الإقرار بأن ملكية الدولة لوسائل الإعلام هو ملكية الشعب لها وغياب الشفافية والحماية القانونية للصحفيين وغياب دولة القانون والحق والنهب المؤسساتي، واستغلال النفوذ والتدهور في تقديم الخدمات العامة.²

– غياب العدالة

إذ يقوم الشباب باحتجاجات للتعبير عن رغبتهم بأن يسود العدل ويصطلح القضاء ويعطي كل ذي حق حقه، إذ أن بغياب العدالة يفتح الطريق بسير أمام المتطرفين والزج بهم في مستنقعات الإرهاب ولهذا تعد العدالة صمام أمان ضد التطرف.³

– مشاكل الحدود

لعب الاستعمار دورا في خلق هذا المشكل بين الدول المغاربية حيث نجد مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس وبين الجزائر وليبيا، ثم بين تونس وليبيا وبين المغرب وموريتانيا والاشتباك المسلح بين الجزائر والمغرب⁴، وهذا راجع إلى الحدود الموروثة من الاستعمار

²ياسين سعدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص 95 – 97.
-عبد العالي زيتون، مواطنون مقاربة: غياب العدالة يمهّد الطريق نحو التطرف، 2016، من الموقع: www.irrfaasawtak.com
-زين الدين بكري، اتحاد المغرب العربي (المعوقات والرهانات)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ العالم المعاصر، (جامعة المسيلة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2015-2016)، ص 13 – 14.

والصراعات عن الزعامة والهيمنة على منطقة المغرب العربي ويعتبر النزاع المسلح بين الجزائر والمغرب من إفرازات العاملين والمذكورين.⁵

– قضية الصحراء الغربية

شكلت هذه القضية وضعا خطيرا بالمنطقة المغربية إذا اعتبر النظام المغربي الصحراء الغربية جزءا من ترابه الوطني، ما أدى إلى تدهور العلاقات بين الجزائر والمغرب إذ أن الجزائر تستضيف على أراضيها مخيمات البوليساريو بمنطقة تندوف، فهذا من أكبر التحديات التي لا تزال تضع العلاقات بين الدول المغربية في موقف حرج يعيق مسار الاتحاد المغربي.

تم الاتفاق بين الدول المغربية على قيام وبناء مغرب عربي موحد بعيدا عن قضية الصحراء الغربية لكن مع مرور فترة وجيزة تبين أنه من المستحيل بناء اتحاد دون الوصول إلى حل قضية الصحراء الغربية باعتبارها مسألة جوهرية في بناء وضع الاتحاد.

ورغم الاعتراف الدولي بالجمهورية الصحراوية والذي جاء نتيجة تلك القرارات الدولية التي أكدت على حق تقرير المصير للشعب الصحراوي إلا أن النظام المغربي مازال مصرا على ادعاءاته وانعكس ذلك سلبا على قضية مشروع بناء اتحاد المغرب العربي ونتيجة لهذا الخلاف هيمنت العلاقات الثنائية المغربية على العلاقات الجماعية وبناء مؤسسات محورية، ولاستكمال بناء الاتحاد المغربي يجب الحرص على إنهاء هذه القضية الشائكة والاعتراف بحقوق الشعب الصحراوي بالحرية والاستقلال.⁶

– اختلاف الرؤى الوجدانية

إن اختلاف الرؤى الوجدانية قد طغى على المنطلقات الفكرية للاتحاد المغربي، منذ نشأته، حيث تجاذبه تياران: **فالأول** يدعو إلى الوحدة الاندماجية بين أقطار الاتحاد، ومثله

5- جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص46.
-مومن العمري، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، 2009-2010)، ص ص369 – 370.

ليبيا⁷، أما التيار الثاني الذي يأخذ بمبدأ التدرج عبر مراحل تهيأ الطريق لتحقيق الاندماج بين دول المغرب العربي، وهو التيار الذي تبناه اتحاد المغربي العربي⁸.

– أزمة الثقة بين النخب الحاكمة

هذه الأزمة كانت موجودة حتى أثناء مرحلة الكفاح المسلح، إلا أنها ازدادت حدة بعد الاستقلال وكان كل طرف ينظر إلى الأطراف الأخرى نظرة شك وريب، مما خلق جوا من عدم الاطمئنان، حال دون تحقيق الوحدة المغاربية الفعلية في المنطقة⁹.

– اختلاف الأنظمة السياسية المغاربية

إن اختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية للدول المغاربية، يعبر عن التباين الإيديولوجي وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدد مواقفها واتجاهاتها، فنجد مثلا: المملكة المغربية تنتهج النظام الملكي، بمقتضى دستور 1962م، والجزائر تتبنى (النظام الجمهوري)، بمقتضى المادة الأولى من الدستور الجزائري المعدل لسنة 1996 بالإضافة إلى تونس التي تقترب من الجزائر في طبيعة نظام الحكم، أما ليبيا فنظام الحكم يختلف عن الأنظمة الموجودة في المغرب العربي، فهي تتبنى النظام (الجماهيري)¹⁰.

– أزمة لوكربي

من أهم القضايا التي انعكست على العلاقات التعاونية المغاربية سلبا في جوانبها الثنائية أو الجماعية حيث قضت هذه القضية على انتعاش التعاون والتكتل بين هذه الدول وتتلخص هذه الأزمة في اتهام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لليبيا بعد سقوط الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربي بإسكتلندا سنة 1988 وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الاتهام على ليبيا مع بريطانيا وشاركتها فرنسا. وفرضت عقوبات ضد ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي العسكري والدبلوماسي عليها¹¹.

- محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوزه، مجلة المفكر، العدد 05، جامعة بسكرة، 2010، ص21.

8- بكري زين الدين، المرجع نفسه، ص16.

9- مومن العمري، المرجع نفسه، ص371.

10- جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص ص46 – 52.

11- أشرار كهينة ومواسي لامية، المرجع نفسه، ص ص66-67.

(2) الحركات الاقتصادية المسببة للأمن المغربي

يتميز النمو الاقتصادي المغربي بالتفاوت من دولة إلى أخرى والصعوبة في التنسيق الاقتصادي بين الدول الخمسة واختلاف النظم الاقتصادية كونها تنتمي إلى القطاع الخاص أو القطاع العام، واختلاف الأساس النقدي الذي يشكل عقبة أساسية في هذه الدول كما يعاني الاقتصاد من ضعف القاعدة الإنتاجية، كل هذا أدى إلى اخفاق وعرقلة التجربة التكاملية المغربية.

وتتمثل اهم التحديات والمعوقات الداخلية الاقتصادية للاتحاد فيما يلي:

– ضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول وتميزها بالتبعية الإنتاجية وافتقارها للتنوع الاقتصادي ومحدودية صادراتها حيث تعتمد أساسا على سلعتين أو ثلاثة على الأكثر فمثلا (المحروقات، البترول والغاز) في الجزائر وليبيا، (الحوامض والنسيج والسياحة) في تونس والمغرب، (منتجات الصيد البحري والمواد المنجمية) في موريتانيا، مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الاستراتيجي للتنمية وضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية وذلك بالنظر لعدم استقرار أسعار المواد الطاقوية الأولية والزراعية في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الإيجابي للمنتجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة.¹²

– ضعف المبادلات التجارية المغربية، حيث نجد أن التجارة البينية بين الدول المغربية خلال سنة 2015، لم تتجاوز نسبتها 4.8% من مجمل المبادلات من الخارج، في حين وصل حجم المبادلات التجارية بين دول الاتحاد الأوروبي إلى 60%، ودول جنوب شرق آسيا إلى 22% ودول أمريكا الجنوبية 15%، وهذا مرده إلى طبيعة نظم الإنتاج بالدول الخمسة التي تشكو من محدودية القواعد الإنتاجية في البلدان المغربية.¹³

– ضعف قاعدة الصناعات التحويلية وانخفاض حجم التجارة البينية للدول المغربية:

12-قويدر شاكري، المرجع نفسه، ص152.

13- زين الدين بكري، المرجع نفسه، ص20.

بحيث تتشابه المنتجات بين الدول لأنها منتجات متنافسة فيما بينها، والامر الغريب أن هيكل المبادلات المغاربية يمر عبر شريك ثالث غالبا ما يكون الاتحاد الأوروبي فمثلا تستورد المغرب من الجزائر 5% من وارداتها من المشتقات النفطية في حين تستورد ما يزيد قيمته الاجمالية 2.5 مليون دولار من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 2% من الحمضيات من المغرب في حين تستورد ما قيمته 5 ملايين دولار من السلع الغذائية من الاتحاد الأوروبي بعضها مصنع في المنطقة، وتعد اسبانيا أكبر مصدر لأسواق الجزائر وتونس وليبيا من الثروة السمكية القادمة من الشواطئ الموريتانية التي تعد أغنى الشواطئ في العالم، ويتم تصنيع الأسماك الموريتانية في أوروبا بالتصدير لدول المنطقة بأسعار مضافة ونتيجة لغياب استراتيجية للتكامل بين الدول والاعتماد على الاتحاد الأوروبي في التسويق والإنتاج تخسر الدول سنويا 10 ملايين دولار، فهي عاجزة على التنسيق التجاري فيما بينها.¹⁴

فالاقتصاديات المغاربية ظلت ومازالت مرتبطة بالدول الصناعية الغربية والاعتماد عليها في استيراد الآلات والمعدات والتكنولوجيا والخدمات والخبرة الفنية واستيرادها لحاجياتها الغذائية منها، بالإضافة إلى ضعف الصناعات التحويلية في الدول المغاربية بحيث أن الطابع الغالب على الصناعات الأولية التي تعتمد أساسا على خامات محلية ولا يساهم فيها المدخل المعرفي التكنولوجي.

إن انخفاض نسبة الصادرات الصناعية التحويلية في هيكل الصادرات السلعية في الاقتصاديات المغاربية، يمثل أحد نقاط الضعف في التجارب الإنمائية المغاربية والتي تركز على نمط التصنيع المعتمد على المواد الأولية وكما تشير بعض الدراسات الاقتصادية فإن نقص التنوع والتكامل الإنتاجي يعد عقبة في سبيل نمو التجارة البينية المغاربية، فالتشابه في المواد يحد من إمكانية التكامل حيث أن الميزة النسبية للمنطقة تتمثل في منتجات متشابهة ،

14- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه.

كذلك فإن عدم تنوع قاعدة الصادرات خاصة في الصناعات التحويلية يحد من فرص التجارة القائمة على تنويع السلع.¹⁵

– الأمن الغذائي كمصدر لتهديد الأمن في المغرب العربي: منذ التسعينات أصبح العجز الغذائي هاجس للدول المغربية وذلك بعدم قدرة الدول على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء وضمان جد أوفر من تلك الاحتياجات بانتظام، وقد وصلت أزمة الغذاء في الوطن العربي إلى حد حرج تهدد في أمن واستقرار المنطقة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا فأدى التقارب بين معدل نمو الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية والطلب على السلع الزراعية إلى تزايد حدة الفجوة الغذائية مما تعاني المنطقة من عجز في انتاج معظم السلع الغذائية كما تعتمد الدول المغربية اعتمادا كبيرا على الاستيراد في تجارتها الخارجية الخاصة بالغذاء، وتتميز بذلك بانكشاف للخارج، مما ينتج عنه تبعية غذائية.¹⁶

فقد ساهمت السياسات غير الملائمة والاستثمار الضئيل في العلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية في تدهور الموارد الزراعية والاستخدام الغير كاف لها وانتاجاتها المتدنية. فالنمو السكاني، والطلب المتزايد على الغذاء وتحويل الأراضي الزراعية إلى الاستخدام الحضاري فهي تحديات أمام تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، ويبرز العجز الغذائي من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي البالغة 46% للحبوب، 37% للسكر، 54% للدهون والزيوتون، أي أن العجز يصل إلى نحو نصف الحاجة من المواد الغذائية الأساسية.¹⁷

– المديونية: إن أغلب بلدان المغرب العربي تعاني من مشكلة المديونية لكل من البنك الأوروبي للاستثمار وميزانية الممثلة الأوروبية والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الافتراضية العالمية، ما أدى إلى ارهاق شعوبها والتأثير على التوازنات الاقتصادية والمالية والانعكاس على الأوضاع الاجتماعية، وتؤدي المديونية الخارجية لدول المغرب العربي إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفق رؤوس الأموال في الدول المغربية.

15- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه.

16- فريزة بكدوش، المرجع نفسه، ص 67.

17- المرجع نفسه، ص 68 – 69.

وقد ساهمت المديونية في امتصاص المداخل المالية من مجمل صادرات الدول المغربية كما فرضت أيضا تبعية مالية دائمة للدول والمؤسسات الدائمة.¹⁸

- **البطالة:** من أبرز المظاهر التي تؤدي إليها المديونية والتزايد في النمو السكاني هو مشكل البطالة لان الشعوب في هذه الدول يفتقرون إلى مهارات التعلم وانتشار الفقر وعدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص العمل للشباب مما يزيد من معدلات البطالة ويهدد الاستقرار الجماعي حيث يصبح فيه الافراد يستهلكون ولا ينتجون ويصاحب ذلك مخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط.
- **واقع التنمية الشاملة في المنطقة المغربية:** إن عملية التنمية الشاملة أساس الاستقرار والرفي والازدهار في كل المجالات ولها أبعاد متعددة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إنسانية، بشرية فتسعى كل الدول المغربية لتحقيق معدلات التنمية، وذلك لامتلاكها مؤهلات عديدة. والمنطقة المغربية ذات إقليم شاسع يتميز بتنوع الأراضي و غابات وصحاري ويحتوي على ثروات سمكية وحيوانية معتبرة وقوة بشرية هائلة حوالي 84 مليون نسمة وهذا ما أعطى فرصة لهذه الدول للقيام بعدد من المشاريع التنموية لكن رغم هذه الإمكانيات والجهود والاستثمارات لم تصل هذه الدول إلى مستويات متقدمة من النمو. والتنمية السياسية ضعيفة فنجد نسب المشاركة السياسية ضئيلة، وغياب تفعيل لدور الأحزاب السياسية وعدم وجود استقلالية لمكونات المجتمع المدني فهذا لا يوحي بإمكانية تحقيق تنمية سياسية ولا يمكن الوصول إليها في ظل غياب مؤشرات مستقرة للحكم الراشد والسبب يعود إلى عدم الاستقرار، كذلك غياب العدالة في توزيع الموارد لأن المصلحة الذاتية طغت على المصلحة العامة ما أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية متفاوتة، طبقة فقيرة وأخرى فاحشة الغنى.

فقدان أداء الحكومات المغربية للتنمية المستدامة والاستغلال الغير عقلاني للمواد الطاقوية والمعدنية ولهذا فشلت الدول المغربية في مسارات التنمية نتيجة لفشل تطبيق آليات الحكم الراشد.¹⁹

18- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه.

19- قويدر شاكري، المرجع نفسه، صص 155 – 156.

– **عدم وجود تعريف جمركية موحدة:** تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين دول المغرب العربي رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

إن عدم وجود تعريف جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغربية على غرار ما تقوم به الدول والمجتمعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى، يعتبر عقبة أمام تحقيق نسبة عالمية من تجارة مغربية ببنية متطورة، ويؤدي إلى إعاقة انسياب السلع والخدمات بين دول الاتحاد المغربي نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن تخليص السلع المستوردة.

وهناك العديد من الحواجز الجمركية التي تعرقل التبادل التجاري داخل المنطقة وهي:

- لا توجد قواعد مدققة خاصة بشروط المنشأ.
- لا توجد قواعد تجانس الحواجز غير الجمركية بين الدول.
- عدم انسجام الأنظمة النقدية بين الدول المغربية.
- انعدام الأنشطة المصرفية والمالية بين هذه البلدان.
- عدم تطوير مناخ اعمال البنى التحتية.²⁰
- **قصور البنية التحتية المشتركة:** فنجد في هذه الدول نقص كبير للبنية التحتية الملائمة كشبكات النقل والمواصلات والمعلومات والاتصالات والرحلات الجوية والبحرية، التي تعتبر من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغربية وحتى إن توفرت في إطار الدولة الواحدة إلا أنها قد لا تكون مناسبة لإقامة أشكال متطورة من التكامل الاقتصادي خصوصا بين الدول المتجاورة وعدم توفير سبل المواصلات بين أجزاء الدول المغربية وصعوبة عمليات الإنتاج والتسويق وقيام الصناعات الكبرى رغم القرب المكاني والجغرافي لدول الاتحاد مما يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص والتكامل الإنتاجي ما يؤدي أيضا إلى ارتفاع

20- كهينة أشرار، المرجع نفسه ، ص72.

تكاليف النقل بين هذه الدول²¹ ونقص تنمية المبادلات التجارية فرغم وجود شبكات المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب يقابلها الضعف في كل من ليبيا وموريتانيا، فهذا غير كاف. كذلك عدم التوازن بين المناطق الجبلية والصحراوية وبين المراكز السياحية الكبرى والسواحل وبين الداخل، فالبنية التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ والمطارات أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية (مراكز تصدير المواد الأولية) فقط ماعدا شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الجزائر وتونس، المغرب أما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية محصورة على أوروبا وحوض البحر المتوسط بسبب قصور الإمكانيات ومشاكل التمويل فتطور البنية التحتية داخل الدولة والربط أمر ضروري للتكامل والتنمية.²²

– **التحدي العلمي والتكنولوجي:** يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي للتنمية في مختلف المجالات، حيث نجد في الدول المغاربية أن التطورات العلمية والتكنولوجية هي من أهم المشاكل المسيطرة فيها، فهي تعاني من:

- ضعف الانفاق في ميدان البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا.
- ضعف قاعدة المعلومات والبيانات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية، وعدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي.²³
- وحاليا أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي موضوعا أساسيا في التجارة العالمية لأنها تشكل جهود الاقتصاد العالمي، وهذا فإن الدول المغاربية بعيدة عن هذا المجال فهناك فرق بين دول الشمال ودول الجنوب، ولهذا تعاني الدول المغاربية من التبعية بسبب:
 - ✓ وجود فجوة بين البحث العلمي والميدان الاقتصادي.
 - ✓ الوضعية الاجتماعية السيئة للباحثين وخريجي الجامعات (البطالة).
 - ✓ نقص الهياكل العامة التي تشجع على تحديث البحث العلمي والتكنولوجي.
 - ✓ مشكل هجرة الأدمغة حيث تشكل هذه الظاهرة أحد الأسباب الرئيسية في فشل الدول المغاربية في تحقيق وانجاح السياسات العلمية.

21- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه.

22- محمد لمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص 31 – 32.

23- المرجع نفسه، ص 29 – 30.

وانطلاقا من هنا فإن إشكالية البحث العلمي تعتبر تحدي كبير يستوجب تكثيف الجهود على المستوى القطري وعلى المستوى الإقليمي بهدف إيجاد سياسات موحدة ومنسقة في مجال تطوير وترقية البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية والتطور في الفضاء المغربي.²⁴

المطلب الثاني: الحركات الاجتماعية والثقافية المسببة للأمن المغربي

تعد مشكلة الأقليات من بين التحديات التي ظهرت بعد الحرب الباردة والتي غالبا ما تكون سببا في نشوب نزاعات قومية إقليمية، وتنامت هذه الظاهرة خاصة بعد التطورات التي عرفت الساحة العالمية في ظل ما بات يعرف بعالم ثورة الاتصالات والمعلومات وبروز ما يسمى بالإعلام الجديد وتسارع حركة نقل الأخبار بين الناس فأدى إلى سهولة خرق الحدود السياسية للدول وتذبذب مشاعر الانتماء والولاء وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأصبحت الأقليات تهدد الدول المغربية الجزائر والمغرب وموريتانيا بدرجة كبيرة مقارنة بتونس وليبيا.

وإذا كان التعدد العرقي يظل أمرا طبيعيا طالما يبقى في حدوده الاجتماعية في ظل تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وتوزيع الأدوار المجتمعية داخل فئات المجتمع وفقا للشفافية والنزاهة والتطور العلمي والمعرفي، فإنه يتحول إلى تركيب كيان قبلي وعصبي مغلق كلما أسقطته السياسة الداخلية من حساباتها وهذا يعني أن الصراع العرقي الداخلي ليس نتيجة لوجود الأعراق في المجتمعات المغربية وإنما هو شعور هذه الأعراق بأنها مهمشة. فنظرا لفشل النظام السياسي في الدول المغربية أدى إلى تشكيل العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية، منها مشكلة الأمازيغ فهذه الأقلية مطالبة بتدرج ضمن حقوق ثقافية وسياسية أكثر والتي تعني الجزائر والمغرب بالدرجة الأولى وتونس. ويعود التطرف العرقي الأمازيغي إلى الحقبة الاستعمارية التي استخدمت كثيرا من هذه الأقليات العرقية أو الدينية في تقسيم الوطن العربي.²⁵ وهو ما يعرف بالتطرف اللغوي الذي من شأنه إنتاج أزمات على مستوى الهوية مثل أزمات الريف في المغرب.²⁶

- فتيحة شيخ، الاندماج الاقتصادي المغربي بين العولمة والإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات

24- دولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006-2008)، ص 201.

25- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه.

26- نيزاري صفية، المرجع نفسه، ص 69.

وبعد الاستقلال اصطدمت هذه الدول بمسألة الهوية العربية، إذ كانت القومية العربية طاغية على كثير من الحركات السياسية العربية كالبعثة والقومية العربية الناصرية التي تعتبر وجود الأقليات بينهم دليل ضعف في دولتهم الأمر الذي أدى إلى التساؤل عن مكان السكان غير العرب في الدولة القومية.

ولعل تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية فتح الباب أمام الأقليات لأن تجاهر بالمطالبة بحقوقها وتنظيم المظاهرات لهذا الغرض وتخلق مشكلات الدولة وتؤثر على نتائج الانتخابات وخلق نزاعات داخلية وهو ما تشكله أقلية الأمازيغ في المنطقة المغربية من تحديات مستقبلية ما يساهم في مصالح خارجية كالمصالح الفرنسية.²⁷

كما أنه توجد أكثر من فئة من الأقليات في الدولة الواحدة لكن خاملة ولا تقوم بأي نشاط لإخلال الاستقرار الداخلي، كما هو الحال بالنسبة للطوارق في الجزائر والفضل في ذلك راجع إلى تجاهل النخبة لهذه الأقليات وعدم إدراجها ضمن أولوياتها بمنطق أن هذه الأقليات يجب أن تخضع لإرادة الأغلبية العربية والمسلمة. وهذا ما نتج عنه غياب التنشئة السياسية في هذه الدول وضعف من فكرة الانتماء الوطني واحتمال بروز أشكال جديدة و متجددة من التطرف الديني واللغوي.²⁸

27- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه.
28- نيزاري صافية، المرجع نفسه، ص 69.

المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية

لقد برزت في الآونة الأخيرة في دول المغرب العربي، ما يسمى بالتهديدات اللاتماثلية التي أصبحت تشكل تحديات واسعة على الوحدات السياسية، حيث تهدد أمن واستقرار الدول خاصة في المنطقة المغربية.

وسنقوم في هذا المبحث بالحديث عن أبرز هذه التهديدات الجديدة الشائعة في الدول المغربية، حيث سنتناول في المطلب الأول التهديد الإرهابي والإتجار الغير الشرعي للأسلحة، والعلاقة الموجودة بينهما، أما في المطلب الثاني سنتطرق إلى الهجرة غير شرعية والإتجار بالبشر مع إبراز العلاقة الكائنة بينهما.

المطلب الأول: التهديدات الإرهابية والإتجار غير الشرعي للأسلحة

1) التهديد الإرهابي في المغرب العربي

أ. تعريف الإرهاب

لغة: هو الترويع وإفقاد الأمن بمعناه الأوسع بهدف تحقيق منافع معينة فيما يعرف الإرهاب دوليا بأنه: "اعتداء يصل الى حد العمل الإجرامي لكن المستهدف بهذا الإرهاب وطبيعته السياسية هو الذي يفرق في الطبيعة القانونية لهذا العمل بين الجريمة السياسية والجريمة الإرهابية".²⁹

من جهة أخرى يعرف علم الاجتماع السياسي الإرهاب بأنه: "كل تصرف او سلوك بشري ينزح الى استخدام قدر من القوة بما في ذلك الإكراه والأذى الجسدي والاستخدام غير المشروع للسلاح لتقنيات التعذيب التقليدية والحديثة المخالفة لحقوق الإنسان الأساسية التي أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية في التعامل مع إدارة العلاقات الإنسانية بما في ذلك الاختلافات في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهدف تحقيق غايات في تلك المجالات تتراوح بين الإخضاع والضغط والتعديل والتهميش".³⁰

²⁹-ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص26.

³⁰-ناصر الهاشمي، الإرهاب: الجذور وسبل المكافحة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص26-27.

ب. المعنى اللغوي للإرهاب:

لم تذكر المعاجم العربية القديمة كلمة إرهاب ولكنها عرفت الفعل " ارهب -يرهب – رهبة ورهبا – ا يخاف "، والرهبة هي الخوف والفرع، ولم يظهر لفظ الإرهاب في المعاجم الا حديثا.³¹

وهو مصدر من " أرهب" يعني الأخذ بالسيف والتهديد. والإرهابي هو من يلجأ الى العنف لإقامة سلطته والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف يعتمد إليه حكومات وجماعات ثورية لتحقيق اهداف سياسية.³²

والإرهاب إذن هو استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة او الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة.

وفي المعاجم المترجمة الى اللغتين الإنجليزية والفرنسية ورد لفظ الإرهاب بما يفيد انه وسيلة لنشر الذعر والتخويف باستعمال وسائل عنيفة لتحقيق أهداف سياسية.³³

مشيرة في ذلك الى استخدام العنف سواء من جانب الحكومة أو الأفراد، أرهب أو روع أو نشر الذعر والإرهاب، يفيد معنى (terroriser – terrorise)، واستعمال القوة للتهديد والإخضاع سواء ضد الشيء أو الإنسان والإرهاب بمعنى الرعب أو الهلع.

وفي القاموس السياسي إرهاب بمعنى محاولة نشر الذعر والفرع لأغراض سياسية. وقد اشتقت اللغة الإيطالية لفظ (tterire)، بمعنى يخيف أو يفرع او يشيع هلعاً شديداً من اللفظ اللاتيني (terror) في الوقت الذي ترجمت فيه اللغة الألمانية اللفظ الفرنسي (terrorism) الى (terrosmus)، لأنه المتعرف لفظاً مرادفاً له يمكن اشتقاقه.³⁴

³¹-محمد الباشا، المعجم الكافي: عربي حديث، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992، ص67.

³²-عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص153.

-حسن سعيد الكرمي، المعنى الأكبر: (انجليزي-عربي)، مكتبة لبنان، 1987، سهيل إدريس، قاموس المنهل(فرنسي-عربي)، ط3، بيروت، 1994، ص1055.³³

³⁴-The American heritage Dictionary ; Boston ; ma : Houghtoon Co ; 1982 ; p1255.

فالإرهاب هو الاستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما، والإرهابي هو الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات.³⁵

ويتضح لنا من المعاجم والقواميس العربية والمترجمة واللاتينية أن جوهر الإرهاب هو الرعب، فأصل كلمة إرهاب هو الرعب ولكن المعاجم أقرت كلمة إرهاب والتي تفيد الرهبة.

تعريف الفقهاء للإرهاب:

هنالك تعريفات مختلفة للإرهاب من قبل الباحثين المختصين ومنها:

تعريف الباحث الألماني "بيتر والدمان" الذي يعرف الإرهاب: "الإرهاب ضربات عنف، أعدت بصورة مخططة ومفزعة، موجهة خفية أو من وراء الستار ضد نظام سياسي ما لنشر الخوف وعدم الاستقرار، وكذلك لكسب التأييد والمساندة".³⁶

أما "بروس هوفمان" المختص الأمريكي في شؤون الإرهاب فإنه يشير من خلال تعريفه للإرهاب إلى كون هدفه إحداث التغييرات السياسية: "الإرهاب هو خلق الخوف والرعب من خلال استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بهدف إحداث التغييرات السياسية".³⁷ ويعتبر المؤرخ الألماني "والتر لاكر" الإرهاب هو: «استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لنشر الخوف والفرع في مجتمع ما من أجل إضعاف الحكام أو إسقاطهم وإحداث تغيير سياسي".

أما الإرهاب عند "كاي هيرشمان" هو: "سلاح وأسلوب يستخدمان من قبل الدول ومن قبل جهات لا تمثل الدولة لأسباب ومقاصد سياسية".³⁸

أما بالنسبة **Wilkinson** الإرهاب هو: "حصيلة عنف متطرف يرتكب بغرض تحقيق أهداف سياسية محددة، تتطلب تضحية بكل المعتقدات الإنسانية والأخلاقية".³⁹

³⁵- عبد الرحمن أبو بكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، الرياض: المرآز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ب س ن، ص 106.

³⁶- يوسف أمير فرج، مكافحة الإرهاب، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2011، ص 35.

³⁷- المكان نفسه.

³⁸- يوسف أمير فرج، المرجع نفسه، ص 36.

³⁹- يوسف أمير فرج، المرجع نفسه، ص 36.

ويعتبر الدكتور **عبد العزيز سرحان** الإرهاب بأنه: "كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية".⁴⁰

وعند **أحمد جلال عز الدين**: "الإرهاب عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه لدولة أو لجماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية".⁴¹

بينما الإرهاب عند **Bower Bell** هو: "صفة تطلق على الأعمال غير المشروعة التي تمس المجتمع وتصيب أفراداه بالفرع".

ت. مصطلح الإرهاب في القواميس والموسوعات العالمية:

حسب قاموس أكسفورد نجد كلمة "Terrorist" "الإرهابي" هو الشخص الذي يستعمل العنف المنظم لضمان نهاية سياسية، والاسم "Terrorism" بمعنى الإرهاب يقصد به "استخدام العنف والتخويف خاصة في الأغراض السياسية".

قاموس **روبير الصغير**: "مجموعة الأعمال والأفعال التي يستعمل فيها العنف كمحاولات الاغتيال وخطف المدنيين التي تقوم به منظمة أو تنظيم سياسي للتأثير والضغط على نفس البلد".⁴²

قاموس **لاروس**: "مجموعة الأفعال المتسمة بالعنف كمحاولات الاغتيال وخطف المدنيين التي تقوم به منظمة أو تنظيم سياسي لخلق جو من اللا أمن والتخويف".

موسوعة **Encarta** الالكترونية الأمريكية، تعرف الإرهاب بأنه: "استعمال العنف أو التهديد به، من أجل إحداث جو من الذعر بين الناس".

عبد العزيز سرحان، حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه من واقع القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون

⁴⁰- الدولي، مجلد 29، 1973، ص 173.

⁴¹- ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص 98.

⁴²- المرجع نفسه، ص 62 - 63.

يستهدف العنف الإرهابي مجموعات اثنية أو دينية أو حكومات، أحزاب سياسية، شركات، أو مؤسسات إعلامية.

تعرف الموسوعة السياسية: "يعني الإرهاب استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتعذيب والنسف...، بغية تحقيق هدف معين، مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد والمؤسسات أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية، أو لإخضاع طرف مناوئ لمشئنة الجهة الإرهابية"⁴³.

يتضح لنا من خلال التعريفات السابقة أن هناك اختلاف واضح حول العناصر المأخوذة في تحديد تعريف الإرهاب، وتنطلق هذه الصعوبة من مدى إدراك كل طرف لتجليات الظاهرة الإرهابية، فبين من يحصره على أنه فعل:

- يتسم بالعنف والعدوان وبيان من يعرفه على أساس أنه رعب.
- بين من يعرفه على أساس داخلي وبيان من يوسعه على أنه فعل دولي.
- بين من يعرف الإرهاب كظاهرة، وبيان من يفرق بينه وبين الكفاح المسلح.
- بين من يقصره على أفعال الأفراد والجماعات وبيان من يضيف لتلك الدول.
- بين من يركز على الفعل بحد ذاته ومن يركز على الدافع كمعيار لتمييز الأعمال الإرهابية عن غيرها من الأعمال الإجرامية الأخرى.⁴⁴

أخذت ظاهرة الإرهاب زخما كبيرا بين الأكاديميين وصناع القرار السياسيين والدبلوماسيين في دول المغرب العربي، نظرا للخطر الإقليمي الجسيم الذي تسببه للمنطقة. وتنتشر التنظيمات الإرهابية في معظم الإقليم المغربي، وهذا راجع إلى انتهاج القيادات الإسلامية العمل السري بعد رفض دول المنطقة من إقامة المشروع الإسلامي محاولة تأسيس حركات إسلامية تتولى النضال السياسي للتعبير عن ايدولوجيتها.

في حين اتخذت مجموعات أخرى طابعا عدائيا في التعبير عن موافقتها تجاه الدولة، كحركة الشبيبة الإسلامية في المغرب التي قامت ببعض العمليات التخريبية والاغتيالات

⁴³- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص34.

⁴⁴- ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص100.

المنظمة، وكان أبرزها اغتيال المعارض السياسي عمر بن جلoul سنة 1975⁴⁵، وجماعة بويعللي في الجزائر، التي قامت هي الأخرى ببعض الأعمال الإرهابية خلال الفترة ما بين (1980-1987)، كان أبرزها الهجوم المسلح على مدرسة الشرطة صومعة (ولاية البليدة) سنة 1985.⁴⁶

ومع بداية التعددية الحزبية في دول المغرب العربي، حاولت التيارات الإسلامية تحقيق مشروع الدولة الإسلامية، إلا أن جميع محاولاتها لم ترى النور خاصة بعد فشل التجربة الجزائرية بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ما دفع بالكثير من الراديكاليين في الحركة الإسلامية إلى الاقتناع بعدم جدوى النهج السياسي والدعائي، وبدأوا في التحول نحو تبني النشاط الإرهابي على اعتبار أن الدولة خارجة من أسس الشرع، وأن السبيل الوحيد إلى أحداث تغييرات سياسية هو العنف، وما لبث هذا الأسلوب أن انتقل وعم باقي دول المغرب العربي.

حيث عرفت سنة 2007 نشاطا فعليا للجماعات الإرهابية، وذلك بإعلان قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر "عبد المالك درودكال" بالانتماء رسميا إلى التنظيم الجديد تحت اسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، ثم انضمت له مجموعة المقاتلين الإسلامية الليبية بقيادة أبو الليث الليبي ومجموعة المقاتلين المغاربة بقيادة الإرهابي أبو البراء، ودخل التنظيم الجديد العمل الميداني وتم استهداف وضرب العديد من المنشآت والأهداف العامة بالجزائر، المغرب، وموريتانيا، تحت لواء القاعدة.⁴⁷

بعد التحولات التي عرفت دول المغرب العربي بداية من 2011، وما نتج عنها من أزمات بنيوية، خاصة الأزمة الليبية التي بدأ الوضع في ظلها أكثر ملأمة أمام الحركات الإسلامية الجهادية على الصعيد اللوجستي، بسبب انتشار السلاح واتساع المناطق غير الخاضعة لسلطة الدولة، وكذا تفريغ السجون في ليبيا وتونس من السجناء، وأدى إلى خروج العديد من الإرهابيين وعودتهم إلى النشاط في ظل الوضع الملأم.⁴⁸ وقد لقي هذا الوضع

⁴⁵ - Abderrahmane Lemchichi, **Transition politique au Maroc**, Revue confluence Méditerranée, édition l'harmattan, 1999, p. 42.

⁴⁶ - ياسر الزعائرة، **الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول، تجارب وتحديات وأفاق**، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 59.

⁴⁷ - Luis Martines, **Al Qaida au Maghreb Islamique, européen union, Instule for sécurité**, studios, 2007.

-الطيب بوعزة، القاعدة في المغرب الإسلامي: من موقع الجزيرة، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/Knowledgegatelopinions/2007/8/19/%48>

ترحبيا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي باعتبار التحولات قامت ضد الأنظمة التسلطية الموالية للغرب، وأصبحت تحركات القاعدة في المغرب العربي أكثر تعقيدا حيث أصبح يشكل خطرا كبيرا في المنطقة. وبعد سقوط النظام التونسي والليبي شهدت المنطقة ميلاد تنظيم إرهابي جديد تحت اسم "أنصار الشريعة" بقيادة سيف الله بن الحسين، الملقب بشيخ الجهاديين في تونس، وفي ليبيا بزعامة محمد علي الزهاوي، حيث قام هذا التنظيم بالعديد من العمليات في تونس كان أبرزها الهجوم على السفارة الأمريكية هناك، واغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، أما في ليبيا فقد قامت إحدى خلايا التنظيم باغتيال السفير الأمريكي في سبتمبر 2012 ببغازي، وفي الجزائر أعلن منشقون عن القاعدة من كتبية الهدى عن إنشاء فرع "جند الخلافة" التابع للدولة الإسلامية، وفي ليبيا أعلنت جماعة ناشطة في شرق مدينة درنة عن قيام "إمارة إسلامية" تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، أما في تونس فقد أعلنت كتبية "عقبة بن نافع" عن انضمامها إلى تنظيم الدولة الإسلامية.⁴⁹

(2) الاتجار غير الشرعي للأسلحة في المنطقة المغاربية:

من المعروف ان تجارة الأسلحة لا تقتصر فقط على التجارة الرسمية ما بين الدول ، ولكن هناك تجارة سرية تتم في الخفاء، سواء ما بين بعض الدول أو ما بين بعض الدول ومنظمات عسكرية، أو إرهابية أو غير ذلك، أو ما بين بعض الشركات المنتجة. وبواسطة متخصصين في هذا المجال، وقد يكون ذلك بمعرفة السلطات الرسمية في البلد المصدرة أو بدون معرفتها.

وتعد التجارة غير الشرعية للأسلحة أحد أوجه الجريمة المنظمة الأكثر خطورة، لما لها انعكاسات على الواقع الأمني في أي منطقة من العالم.

وتشير العديد الدراسات إلى أن تهريب الأسلحة والذخيرة الخفيفة والإتجار بهما، أصبح مربحا أكثر من أي نشاط تهريبي آخر، وحسب الإحصائيات الدولية هناك أكثر من 800 مليون قطعة سلاح تروج سنويا عبر العالم.

⁴⁹- ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص102.

لكن رغم فزع الدول عبر العالم من هذا الخطر، لم تكن المنطقة المغاربية قلقة بشأن هذا الموضوع بشكل عميق، ومع التطورات الأمنية التي عصفت بالمنطقة، والناجمة عن تلك التحولات السياسية منذ 2011، بدأ هذا النوع من المخاطر يبعث القلق لدى دول المنطقة حيث بفتح مخازن الأسلحة الليبية من طرف العقيد معمر القذافي، وتسليح الدول الأجنبية للكثائب المناوئة لنظامه، فهي معضلة حقيقية نحو اتساع تعقيدات الأزمة الليبية التي بات منطق السلاح فيها حاضرا بقوة.⁵⁰

في حين أشار تقرير أعده فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة، على استمرار تدفق الأسلحة الى ليبيا، ومنها يجري تهريبها الى 14 دولة على الأقل. ويؤكد التقرير على الانتهاكات المستمرة كلها على ليبيا والذي يشكل إحدى العقبات الكبرى لتحقيق الاستقرار في ليبيا والمنطقة المغاربية، ويعتبر مشكل ضعف مراقبة الحدود أكبر عائق يواجه ليبيا من أجل إعادة بناء قطاعها الأمني للمليشيات المسيطرة على السلاح بتهريبه خارج الحدود الليبية، هذا ما يزيد من أعباء الدول المجاورة فيما يخص مراقبة حدودها، ويضاعف من تفويض فرص إعادة بناء الدولة الليبية في ظل الانتشار المتزايد للسلاح الليبي.⁵¹

اما على الصعيد الإقليمي فقد باتت مخاوف كبرى تنتاب المنظومة الإقليمية، وينطلق هذا القلق من تلك الأدوار التي أصبحت تضطلع بها جماعات متطرفة وأخرى متمردة في المتاجرة بمئات الأطنان من ترسانة الأسلحة الليبية وتهريبها عبر الحدود، حيث أضحى هذا التهديد يلقي بظلاله الكئيبة على أجندة وتحركات دول الجوار الليبي التي تأثرت في العمق بالأزمة الليبية في ظل انتعاش الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود.⁵²

أما في الجزائر فقد كانت ابرز العمليات الناجمة عن تعاظم مصائب السلاح الليبي، هو استخدامه في حادثة منشأة الغاز بجنوب شرق الجزائر، وهذا ما أكدته مختار بلمختار أحد أمراء التنظيم الإرهابي، والذي أعلن عن شراء كميات كبيرة من هذا السلاح، وأن أغلب الهجمات التي تتعرض إليها الجزائر مصدرها السلاح الليبي، وفي تونس أثبتت تحقيقات أمنية كذلك

⁵⁰ - ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص105.

⁵¹ - عبيد إمجين، انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21، ص4.

⁵² - عبيد إمجين، المرجع نفسه، ص4.

استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، حيث أكد وزير الداخلية التونسي آنذاك لطفي بن علي أن اغتيال المعارضين التونسيين شكري بلعيد ومحمد البراهيمي تم بواسطة أسلحة ليبية تورط في جلبها الإرهابي التونسي بوبكر الحكيم. وأن كميات كبيرة من هذا السلاح وصلت الى تونس عن طريق ليبيا، بهدف تنفيذ سلسلة اغتيالات وإقامة معسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة، كما شهدت ولاية تطاوين التونسية من قبل معركة بين أهالي منطقتي رمادة وذهيبة استعملت فيها بنادق الكلاشينكوف المهربة من التراب الليبي، مما يشير إلى انتشار ظاهرة السلاح داخل البلاد.⁵³

وقد يظهر مع خطر المتاجرة بالأسلحة غير الشرعية خطرا كبيرا على المنطقة المغاربية الذي يتجلى في تهديد وبالتالي إمكانية متزايدة لاندلاع حروب أهلية في ظل نشر ثقافة التسلح غير القانوني داخل الأنسجة العرقية والدينية في المنطقة.

3) العلاقة الموجودة بين التنظيمات الإرهابية والتجارة غير الشرعية للأسلحة

اتخذت التجارة غير الشرعية للأسلحة بعدا منذ التسعينات نظرا لكثرة النزاعات المسلحة وزيادة الطلب عليها، إضافة إلى ضعف الرقابة على بيعها بالسوق السوداء خاصة في إفريقيا التي فيها النزاعات الداخلية المسلحة وما يتجه ذلك من ضعف فرص رقابة الدولة على حدودها وهذا بوجود جماعات متمردة مما تسهل من عمليات تهريب الأسلحة خاصة بين المنظمات الارهابية.

إن هذا النشاط يهدد استقرار وأمن الدول المغاربية ابية وهذا على جبهتين رئيسيتين تتمثلان في النزاعات المسلحة التي يعرفها الجوار المغربي من جهة، والأنشطة الإرهابية والاجرامية المنظمة من جهة أخرى، فالحدود الجنوبية الافريقية للدول المغاربية تشهد حروبا ونزاعات داخلية مسلحة بين القوى الحكومية لهذه الدول والجماعات المتمردة كما هو الحال في التشاد، مالي، النيجر، وتحصل هذه الفصائل المسلحة على الأسلحة من خلال الاتجار غير المشروع بها ما يشكل خطر القضاء على الأمن والاستقرار المغربي.

⁵³ - المرجع نفسه، ص5.

إن ما يزيد من خطورة هذا النشاط اتجاه المنظمات الاجرامية إلى تهريب السلاح واحتمال تلاقي الاجرام الدولي بالإرهاب الدولي في المنطقة. فيتوفر السلاح في السوق السوداء العالمية التي تعد إفريقيا أحد أهمهم نقاط تسويقه ازدادت خطورة الجماعات الإرهابية على الامن المغاربي، وتسليح المجموعات الإرهابية في المنطقة من خلال السلاح المهرب وذلك عبر قنوات الاجرام الدولي، إن هذا السلاح مكن تلك الجماعات المتطرفة الأصولية من استخدامه لتخويف الشعوب في شمال إفريقيا من أجل تحقيق أهدافها السياسية وتجسيد رؤياها الأيديولوجية.⁵⁴

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر

1. تعريف الهجرة غير الشرعية

❖ **الهجرة:** هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان آخر بحثاً عن وضع أفضل

اجتماعيا، سياسيا، دينيا، اقتصاديا. وهي ظاهرة بشرية قديمة، فمند ظهور الإنسان

على سطح الأرض وهو يتنقل من مكان نحو مكان آخر بنية الإقامة في الدولة

الأخيرة بصفة دائمة، والحق في الهجرة يعد أحد فروع حرية التنقل دون عوائق.⁵⁵

فتعرف الهجرة على لسان العرب: "على أنها الخروج من أرض إلى أرض، وأصل

المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن غير أن المعنى يتسع لأن تكون أرض

المغادرة أو الوصول معنوية لا طبيعية فيقال: "هجرت الشيء هجرا".⁵⁶

أ- **الهجرة غير الشرعية:** تعتبر الهجرة غير الشرعية تلك الهجرة التي تتم بالطرق الغير

قانونية والغير شرعية، وذلك إما عن طريق وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات التهريب

والجريمة، كما يمكن أن تكون أول الأمر تأشيرة صالحة لكن هذا المهاجر يبقى حتى

بعد انتهاء صلاحية التأشيرة ودون الحصول على موافقة السلطات.

⁵⁴ -فايزة غنام، المرجع نفسه، ص 245 – 246.

⁵⁵ - عتيقة بلجيل، الهجرة غير الشرعية والاستغلال البشري،

⁵⁶ - ونيسة الحمروني الورقلي، الهجرة غير الشرعية في دول غرب المتوسط، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015، ص65.

وتأخذ الهجرة غير الشرعية صورا عديدة تؤدي في النهاية إلى نتيجة واحدة ومن تلك الصور نجد:

- دخول الشخص حدود دولة ما دون إجراءات قانونية (تسلل-تهريب).
- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق لفترة معينة وبقاؤه إلى ما بعد انتهاء الفترة القانونية دون موافقة السلطات المعنية.
- وقد عرف علم السكان الهجرة غير الشرعية على أنها: "الانتقال فرديا أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا".
- أما مفهوم الهجرة غير الشرعية في الجزائر: هو الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت، بتأثيرات مزورة أو الذهاب للسياحة دون رجعة.

ب- **التعريف القانوني:** هي ظاهرة عرفت الحدود الدولية وهي اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدول المستقبلية، فينتقل بأساليب غير مشروعة كتزوير الوثائق أو غيرها. ويكون ذلك بعيدا عن المراقبة الأمنية والجمركية.⁵⁷

ج- **تعريف علم الاجتماع:** الهجرة غير الشرعية تنشأ بتأثير عدة عوامل، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما حيث ان الفرد يملك استعدادا للهجرة فيندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك، فيصبح مخالفا بذلك القيم والمعايير التي يشترك فيها غالبية الناس.⁵⁸

ونتيجة للأوضاع السيئة التي يعيشها شباب مختلف الدول، ومع تضيق الخناق على الهجرة القانونية، فإن الحل الوحيد للراغبين في الهجرة هو الطرق غير القانونية.

بناء على ما تقدم فإنه يلزم لبيان مفهوم الهجرة غير الشرعية النظر إليها من زاويتين، فالأولى هي زاوية نظر الدولة المهاجر منها، حيث تعرفها بأنها: "الخروج من دولة ما بطريقة

- فائزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: علم الإجرام والعقاب، (جامعة باتنة):
⁵⁷كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، (2011 - 2012)، ص16.
⁵⁸ فائزة بركان، المرجع نفسه، ص 15.

غير مشروعة من المنافذ المحددة للخروج وذلك باستعمال طرق غير مشروعة، أو من غير هاته المنافذ".

أما بالنسبة لزاوية النظر الثانية، فهي تعرف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها حيث تعتبرها: "متى وصل الأفراد إلى حدود إقليمها بأي طريق مشروع أو غير مشروع، ومهما كان غرضهم طالما كان هذا الأمر بغير موافقة من تلك الدولة".

بخصوص المغرب العربي فإن أصل الظاهرة بشكلها الحالي يعود إلى ثمانينات القرن الماضي كأحد نتاج إفرازات الدول الإفريقية المأزومة، بسبب استمرار النزاعات ومختلف أشكال الاضطهاد والعنف وفشل جهود التنمية لاسيما في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، حيث دفع هذا الأمر بفئات عديدة إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر بالانتقال إلى مناطق أكثر أمنا في الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي كانت المنطقة المغاربية من الفضاءات المستهدفة بتوافد الأفارقة خصوصا عبر حزام ليبيا والجزائر والمغرب، حيث تم إحصاء أكثر من 35 جنسية لمهاجرين قادمين من الدول الإفريقية خلال هذه الفترات، استمر هذا التوافد لسنوات عديدة عبر مسالك في جنوب الصحراء تلتقي بمدينة "لاغوس" و"بنن سيتي" جنوب غرب نيجيريا، وصولا إلى "كانوا" و"سيكوتوا" في شمالها، ومنهما عبر الحدود إلى "ميرادي" و"زندر" جنوب النيجر، ثم إلى "أورليت" شمالا، ومنها إلى منطقة تمرست جنوب الجزائر، ومن هناك يتشتت المسافرين باتجاه الشمال. أما الطريق الثاني فيمر من مالي، انطلاقا من باماكو في الجنوب مرورا بموبتي وتيساليت ومن ثم إلى برج باجي مختار، وبعدها إلى نقاط مركزية في تمرست وغرداية بوسط الجزائر.

أما الطريق الشرقي فيمتد عبر طرق عديدة امتدادا من تشاد والنيجر والسودان، وصولا إلى ليبيا ومن ثم يتفرع المهاجرون عبر طرق إما للمكوث أو للوصول إلى الشمال الليبي، وعبور البحر نحو إيطاليا، في حين يمتد الطريق الغربي من مالي إلى موريتانيا عبر الساحل الغربي وصولا إلى مناطق مختلفة بالمغرب، للبحث عن فرص العبور عبرها إلى إسبانيا.

يعتبر القرب الجغرافي عاملا محفزا لأعداد كثيفة من الأشخاص للانتقال إلى دول المغرب العربي، رغم الظروف الطبيعية الصعبة والتي ساهمت في الكثير من المرات في

هالك عدد كبير مهاجرين، إلا أنه لم يبقى حاجزا أمام رغبتهم في الانتقال نحو ضمان ظروف حياة أفضل، سواء كان هذا بالاستقرار في هذه الدول أو بالتوجه عبرها إلى دول أوروبا.

وبالنظر للوضع الحالي للدول المغربية والذي يتميز بعدم الثبات نتيجة التحولات البنيوية خاصة في ليبيا، فإن ذلك يقود للقول ان حركة الهجرة غير الشرعية تتجه نحو تزايد مستمر للبحث عن حياة أفضل، ويمكن ان تشكل معضلة أمنية حقيقية للشركاء المغربية من جهة وفي علاقاتهم الأمنية مع الدول التي لا تقوم بجهود كبيرة للحد من هذه الظاهرة.

(2) تعريف الإتجار بالبشر

تعتبر جريمة الإتجار بالأعضاء البشرية جريمة منظمة تقوم بها جماعات منظمة، ولا شك أنها من الجرائم اللاإنسانية والتي تترك أثرا نفسية على الضحايا والمجتمع لذا كان على المجتمع الدولي مكافحة هذه الجريمة والتصدي لها.⁵⁹ والإتجار بالبشر هو مفهوم مركب من مصطلحين: الاتجار والبشر.

❖ **الإتجار:** هو مصطلح مشتق من التجارة وهي مزاولة أعمال التجارة بتقديم السلع إلى الغير بمقابل عن طريق البيع والشراء.

❖ **البشر:** هم أشخاص يتم المتاجرة بهم باعتبارهم سلعة يمكن تداولها ومصادرتها داخليا أو عن طريق ترحيلها من بلدها الأصلي إلى بلدان أخرى بمقابل، وبذلك يصبح الإنسان محلا للعرض والطلب.⁶⁰

أ- **التعريف الفقهي:** تبرز أهم التعريفات الفقهية للتجارة بالبشر فيما يلي:

"هو عملية تطويع الأشخاص ونقلهم من خلال استعمال العنف أو التهديد باستخدامه أو استغلال سلطة منصب أو باستغلال الظروف الخاصة بالضحايا أو الخديعة أو بعمليات الإكراه الأخرى، وذلك لاستغلال هؤلاء البشر جنسيا أو اقتصاديا، الإجبار على الخدمة، الاسترقاق، الاستبعاد، سرقة الأعضاء لمصلحة أشخاص آخرين كالمهربين والوسطاء، وملاك بيوت

- هيثم عبد الرحمن البقلي، الحماية الجنائية لنقل وزراعة الأعضاء البشرية بين الشريعة والقانون المقارن، ط2، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010، ص10.

- سهام ديه وإزواون نسمة، المكافحة الدولية لجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص: القانون
60 الخاص والعلوم الجنائية، (جامعة: بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم قانون الخاص، 2016 – 2017)، ص25.

الدعارة، ومنظمات الجريمة، ولكل من لديه القدرة المالية ويريد شراء الأشخاص أو أعضائهم".⁶¹

ويعرف أيضا بأنه: "استدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة أو استغلال النفوذ أو الغش أو الخداع لأغراض الاستغلال في ممارسة الدعارة وأعمال الرق"، فجريمة التجارة بالبشر تتعلق بالتجارة -في العالم الأعم- بسلع مادية بحيث يمكن بيعها وشراؤها نظير مقابل مادي محدد، وهذه السلع يمكن مصادرتها في أحوال معينة.⁶²

كما يعرف بكونه: "كل عملية تتم لغرض بيع أو شراء أو تهريب أو خطف الأشخاص واستغلالهم لأغراض العمل القسري أو الخدمات الجنسية أو غيرها من المنتجات مثل المواد الإعلانية الإباحية والزواج حسب الطلب أو أي عمل آخر مرتبط بالجنس".⁶³

ويرى فيه جانب من الفقه بأنه: "التصرفات المشروعة التي تحول الإنسان لمجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيها بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية قصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدني أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواء تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو بأي صورة أخرى من صور العبودية".⁶⁴

ويعرفه البعض الآخر بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم بالقوة أو الإكراه أو الخداع لأغراض الاستغلال بشتى صورته ومن ذلك الاستغلال الجنسي، العمل الجبري، الخدمة القسرية، التسول، الاسترقاق، تجارة الأعضاء وغير ذلك".⁶⁵

ويعرف أيضا على أنه: "نقل الأشخاص بواسطة العنف أو الخداع أو الإكراه لغرض العمل القسري أو العبودية أو الممارسات التي تشبه العبودية".

- أميرة محمد بكر البحيري، الاتجار بالبشر وبخاصة الأطفال من وجهة النظر العلمية والنفسية والاجتماعية والقانونية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ص31.
- سعيد أحمد علي قاسم، شرح قانون الاتجار بالبشر العماني (دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والأجنبية)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011، ص30.

⁶⁴- سوزي عدلي ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2011، ص16.
- فتيحة محمد قوراري، المواجهة الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الامارات العربية، عدد40، 2009، ص175.

ويرى جانب آخر بأنه: "كل فعل أو تصرف قانوني أو غير قانوني يرد على الإنسان فيجعله مجرد سلعة تباع وتشترى بغرض استغلاله في كامل أعضائه الجسدية أو جزء منها، سواء تم ذلك بموافقة الضحية أو قسرا عنه، وأيا كان وجه الاستغلال أو وسيلته سواء داخل حدود الدول أو خارجها".⁶⁶

ويعرف أيضا: "بالاستخدام والنقل والاختفاء والتسليم للأشخاص من خلال التهديد أو الاختطاف واستخدام القوة والتحايل أو الإكراه أو من خلال إعطاء أو أخذ دفعات غير شرعية أو فوائد لاكتساب موافقة وقبول شخص يقوم بالسيطرة على شخص آخر بهدف الاستغلال".⁶⁷

والإتجار بالبشر حسب الدكتور محمد مختار القاضي: "أي فعل أو تعامل يتم بمقتضاه نقل أي شخص أو مجموعة من الأشخاص سواء كان طفلا أو رجلا أو امرأة إلى أشخاص آخرين نظير مقابل، وذلك لاستغلالهم جنسيا (في كافة الأنشطة الجنسية) أو استغلالهم في البحوث العلمية، وفي الحروب كمرتزقة، واستغلالهم تجاريا في بيع أعضائهم واستغلالهم في الهجرة غير الشرعية والتسفير الوهمي، سواء تمت هذه الأفعال بمقابل أو دون مقابل وسواء تمت بإرادتهم الحرة أو رغما عنهم".⁶⁸

ب- تعريف الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية:

عرف بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيطهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة واستعمالها أو غير ذلك من أشكال الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء".⁶⁹

⁶⁶ - محمد علي العريان، عمليات الاتجار بالبشر وآليات مكافحتها، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011، ص30.

⁶⁷ - محمد مختار القاضي، الاتجار في البشر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011، ص61.

⁶⁸ - المرجع نفسه، ص62.

- خيرة طالب، جرائم الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية في التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017 - 2018، ص25 - 26.

اما اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بالعمل ضد الاتجار بالبشر فقد عرفت هذه الأخيرة على أنها: "تجنيد أو نقل أو إيواء أو استلام الأشخاص عن طريق التهديد باستعمال القوة أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استخدام السلطة أو استغلال مواقف الضعف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر".⁷⁰

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن جريمة الاتجار بالبشر تقوم على ثلاثة عناصر وهي:

- الأفعال: وهي أفعال تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم.
- الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة: تشمل كل أنواع التهديد بالقوة أو استعمالها، أو الاختطاف أو الاحتيال أو إساءة استعمال السلطة....
- أغراض الاستغلال: تشمل استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستعمال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.⁷¹

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا الخطر الحقيقي الذي ينتج عن الإتجار بالبشر الذي يعد من أكثر المشاكل التي تهدد الامن دول واستقرارها، ولقد ساعد على ظهور هذه الظاهرة في منطقة المغرب العربي خاصة من العوامل والأسباب المحلية والدولية:

- البطالة المتفشية بكثرة بين شعوب منطقة المغرب العربي وسوء أنظمة التأمين الاجتماعي.
- الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، الصراعات والنزاعات الأثنية ومشاكل الفقر والحرمان وانعدام الأمن الغذائي والعدالة بين شرائح المجتمع.

⁷⁰ - المكان نفسه.

⁷¹ - خيرة طالب، المرجع نفسه، ص 27.

- سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المؤدية إلى الفساد التدريجي لحياة الشعوب، إذ شجعت هذه المؤسسات العديد من الشعوب على تطوير صناعة السياحة والتجارة الجنسية.

ومن مظاهر هذا التهديد في القارة الإفريقية بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة إنتشار بالنساء وانتشار أمراض خطيرة كالإيدز.

إن الواقع يثبت أن الاتجار بالبشر يصعب مقاومته، ، ولذا يجب على شعوب المنطقة التي أغلبيتها تدين بالإسلام العودة إلى تعاليم الدين والإستفادة من أحكامه الذي يرفع من شأن الإنسان الذي يضمن حقوقه ويقر واجباته.⁷²

(3) علاقة الهجرة غير الشرعية بالاتجار بالبشر

تعتبر كلا من الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ظاهرتين معقدتين، ورغم الانفصال بينهما إلا أنه تشتركان في أمور كثيرة، ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بينهما، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجؤون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها والعيش فيها مقابل مبالغ مالية⁷³، حيث أن المتاجرة بالبشر يمثل نقطة هامة في الهجرة، وتعد مرادفا لمصادرة الحرية وخرق حقوق الإنسان، فالأشخاص التي تقوم عصابات التهريب بجلبهم يجدون أنفسهم في الغالب مجردين من أوراق السفر و تستغل هذه العصابات غياب سياسة الهجرة متعددة الأطراف وغياب التعاون بين الدول، فيجبر أفراد هذه العصابات، النساء والفتيات على البقاء ويزداد عدد الصغار من الذكور والإناث متواجدين في غير صحبة أحد. وتشير الإحصائيات أن ما يقارب من 80% من ضحايا التهريب هم من النساء.⁷⁴

⁷² - مصطفى ونوغي، جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 37، جامعة القاهرة، 2015، ص273.

⁷³ - فيصل الشنطاوي، حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، ط2، الجزائر: مكتبة البلدية للنشر والتوزيع، 2001، ص95.

⁷⁴ - علي فايز الجحني، الهجرة غير الشرعية، السعودية: مكتبة العبيكان، 2001، ص 47

استنتاجات الفصل الثاني

في ظل التكتلات الإقليمية التي ظهرت على الساحة الدولية استطاعت العديد منها الوصول إلى قمة التقدم والتطور بفضل تحقيق التعاون والتكامل بين دول أي تنظيم إقليمي، ومن خلال إلغاء الحواجز والقيود، فالدول العربية التي تتمتع بأهمية استراتيجية ومؤهلات وامكانيات ضخمة من موارد طبيعية، زراعية، معدنية، طاقوية، بشرية، مالية وتجارية تؤهلها لتمثل قطب تكاملي بين التكتلات العالمية.

فهي ما تزال تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات انطلاقا من مخلفات الاستعمار والمشاكل الحدودية كالخلاف الليبي التونسي، وأزمة الصحراء الغربية، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية. فنظرا للتكتلات الدولية الكبرى المتنامية نجدها تفرز عراقل لاقتصاديات الدول المغربية خاصة في ظل موجة العولمة.

زيادة على ذلك انتشار التهديدات الأمنية الجديدة في الدول المغربية التي انتجت هشاشة أمنية، كتنامي ظاهرة الإرهاب وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة، كذلك ظهور المشاكل الاجتماعية كالبطالة، المخدرات، الهجرة غير الشرعية، فباتت الدول المغربية تعيش حالة من التخلف والتبعية والمتاهة وساحة للحروب، وليس من المعقول أن يستمر هذا التنافر في السياسات والتباعد في الإجراءات، بحيث تعيش كل دولة بمعزل عما يجري في الدولة المجاورة.

الفصل الثالث: استراتيجيات بناء الأمن المغاربي

تقديم

يتوجب على أية عملية وظيفية للدولة ضرورة توفر البنية المؤسسة الحقيقية لتفعيل الأداء، بحيث يسمح ذلك للنظام السياسي القيام بمهامه بشكل مؤسسي وقانوني يضمن الأمن ويوفر الحقوق والحريات للمواطنين وتحقيق جميع الرغبات وآمال الشعوب في المجال السياسي والاقتصادي ولهذا جاء هذا الفصل من خلال المبحث الأول ليركز ويولي اهتماما كبيرا لدور الدولة في تحقيق الأمن والبناء السليم و اتباعها بجملة من السياسات لمواجهة الأخطار والتهديدات وتنسيق السياسات الأمنية بين دول الاتحاد المغربي، وعلاقة ذلك بالمدخل السياسي في المبحث الثاني الذي يساهم هو الآخر في تحقيقه وخدمته الذي يقوم على حماية الموارد والاستغلال العقلاني والأمثل لها والتنويع الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية فيما بين دول الاتحاد وتوجيه الاستثمار، كما يأتي المبحث الثالث ليتضمن أهم الاقتراحات الاجتماعية والثقافية البديلة لبناء مجتمع مغربي عادل تسوده المساواة والتفاهم الذي يعتبر جزءا لخدمة وتكملة المدخلين السابقين.

المبحث الأول: الاستراتيجية السياسية والأمنية لبناء أمن إقليمي مغربي

إن بناء الأمن الإقليمي المغربي يصاحبه تحديات وعراقيل مختلفة في جميع الميادين، فبناء دولة قوية وتحقيق رغبات الشعوب وضمان الحريات والحقوق يجب التركيز على العملية البنوية في أبعادها القانونية والمؤسسية بالإضافة إلى رسم واختيار توجهات اقتصادية صحيحة من أجل اتحاد متكامل وكذا تجنب اختلالات التي تحدث على المستوى الاجتماعي والثقافي والتحسب لها فإذا ما طبقت هذه الاستراتيجيات وتمت في إطارها المرسوم فإنها كفيلة بالانتقال بالدول إلى طريق البناء السليم وتحقيق الأمن الدائم.

المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية

إن تراجع الاتحاد المغربي يعود بالدرجة الأولى إلى العوامل السياسية، إذ يعتبر المدخل السياسي هو الأهم لتفعيل الاتحاد ثم تليها مداخل أخرى، ولهذا لا بد من وضع استراتيجيات وبدائل لتجاوز ذلك.

1) البناء القانوني في دول المغرب العربي:

أ- إعادة البناء الدستوري والعدالة الانتقالية: تحظى عملية وضع الدستور بأهمية بالغة باعتبارها تعكس في غالب الأحيان الخطوة الأولى نحو البناء الدولاتي، حيث تبنى الدساتير في سياق التحولات السياسية والاجتماعية الأوسع نطاقا وقد تكون مرتبطة بعملية سلام أو بناء دولة، كما يرتبط كذلك بالحاجة إلى المصلحة والمشاركة والتوزيع العادل للثروات خلال الفترات التي تعقب الصراعات، فهو يشكل ثنائية العلاقة بين النظام السياسي ومكونات المجتمع المدني، بشكل يقود إلى تشكيل هوية مشتركة وخلق المساحات المؤسسية التي يتفاعل من خلالها المواطنون على قدم المساواة مع حكامهم، حيث يكون الدستور هو الضابط لكل الممارسات داخل الدولة.

فمثلا في ليبيا تمثل عملية وضع الدستور أهم حدث للانتقال نحو البناء الديمقراطي والقضاء على كل مظاهر الانهيار الدولاتي وإعادة تأهيل مجتمع بأسره والحق في العدالة والتعويض وتجاوز مآسي الماضي وهو أمر يتطلب مجموعة من الإجراءات لإقامة دولة القانون ورغبة

المجتمع في إعادة بناء الثقة بين مؤسساته وأفراده ضمن أطر إصلاح قانونية شاملة، بغية الدفع بمسار الانتقال السياسي والوصول إلى بناء نظام حكم ديمقراطي في البلاد.

أي أن هذه الرغبة لا تنفي المطالب الشعبية في ضرورة تطبيق العدالة قبل الحديث عن أي مصالحة لا اعتبارهم بأن الخوض في مسار المصالحة قبل تبيان الحقيقة، تعد خطوة بديلة عن العدالة لا مكملتها لها.

كذلك في تونس يكون ترسيخ البناء الدستوري والعدالة الانتقالية لتجنب الفراغ بإعادة بناء وتفعيل الأداء المؤسساتي في البلاد والانطلاق في إعداد دستور جديد للبلاد المؤسساتي والقانوني، ضف إلى ذلك تبني خيار الديمقراطية في الوفاقية والجزائر والمغرب وموريتانيا فقد دستوري أما البناء الدستوري في الإصلاح الذي يتجاوز التنافس الأيديولوجي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية إلى إيجاد مواصفات بناء التحالفات وترسيخ ثقافة التوافق السياسي لبناء الدولة وتطبيق العدالة الانتقالية، لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي كمطلب شعبي وشعار مركزي دون اللجوء إلى العنف.

تلعب الإصلاحات الدستورية دورا فعالا في تنشيط وعقانة العمل السياسي والمدني لخدمة المواطنين وتوفير احتياجاتهم إضافة إلى بناء دولة الحق والقانون والحريات وضمن الحقوق، وتوسيع مجال المشاركة، فقد مرت الجزائر بتعديلات دستورية خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أعطى الحريات والحقوق للشعوب في بلده، كذلك التعديلات في المغرب.

أما التعديلات في موريتانيا منعت من الانقلابات العسكرية وبناء الدولة الموريتانية ومنع الاسترقاق والتمييز العنصري فيها، والاقرار والتنوع الثقافي في البلاد، وإقرار كذلك مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة في المجالس النيابية¹

¹ياسين سعيدي، المرجع نفسه، ص ص 116 - 126

ب- تسوية قضية الصحراء الغربية وتطبيع العلاقات الجزائرية المغربية:

حيث أن المغرب العربي لم يعرف مشكلة أكبر تعقيدا وخطورة مثل مشكلة الصحراء الغربية التي وقفت عثرة في طريق بناء المغرب العربي منذ سنة 1975، وإلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية².

ولقد تعددت المحاولات والمسااعي الدولية لحل القضية الصحراوية، إلا أن كل الحلول المقترحة لم يكتب لها النجاح واصطدمت بالعديد من العراقيل التي تشمل كل المستويات منها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، العسكرية³.

فكلما كان هناك حلا وحاولت المنظمة الدولية -الأمم المتحدة- تطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، انفجرت عدة مشاكل واختلفت بشأنه وجهات النظر، وبذلك تجمدت كل المحاولات والمسااعي الدولية، سواء القانونية أو السياسية. إذ لا يمكن قيام مغرب عربي متكامل بدونهما، لذا يجب وضع حل جذري لهذا النزاع، والذي لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير، كما يجب النظر في القضايا العالقة وأهمها فتح الحدود الجزائرية المغربية⁴.

(2) البناء المؤسسي في دول المغرب العربي:

● إعادة بناء المؤسسات في ليبيا: فما يحدث في ليبيا يختلف عن متطلبات البناء الديمقراطي الذي تسعى إليه الدول المغربية إلى تحقيقه، فهي تحتاج إلى إعادة بناء الدولة ككل من خلال استحداث مؤسسات جديدة خلافا لتلك المؤسسات الغربية خلال عهد القذافي، بالحرص على إقامة مؤسسات ضامنة للحقوق الديمقراطية الأساسية للشعب الليبي في مجال الحريات بما فيها حرية الرأي والنشر، وممارسة المواطنون لحقوقهم وعدم تقييد حرياتهم وبدون رقابة إلا ما يهدد النظام ويحرض العنف السياسي، وإقرار التعددية السياسية والحق في المشاركة، ومنع أي شكل من أشكال احتكار التمثيل السياسي من قبل حزب حاكم واحد.

²- عائشة مصطفاوي، المرجع نفسه، ص 110

³- زين الدين بكري، المرجع نفسه، ص 24 - 25

⁴- عائشة مصطفاوي، المرجع نفسه، ص. 110

ويعد تردي الوضع الأمني من أهم أسباب عرقلة تقدم المسار السياسي، اذ يشكل وجود مؤسسات أمنية نظامية أحد أبرز آليات الدفع بمسار بناء الدولة ككل خاصة في ليبيا التي لم تعرف هذا النوع من الأنظمة⁵.

• **تقوية البناء المؤسساتي في تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا:** إن المنطلق في مؤسسة السلطة، هو مؤسسة العملية السياسية التي تعني احتواء عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية مما يسهل على النظام السياسي اكتساب قدر يعتد به من الشرعية السياسية.

- وهناك جملة من الإصلاحات التي تتبعها الدول المغربية في الإطار السياسي والمؤسساتي، والتي يجب أن تشمل ضرورات منها:
- إدارة النخب الحاكمة للوضع الراهن بأكثر عقلانية وحكمة باتخاذ إجراءات تباشر في التغيير الفعلي لا التغيير الشكلي، من خلال عقلانية الممارسة السياسية في سياق الحكم الراشد وبناء الصرح المؤسساتي للدولة الحديثة وتحول المقاربات البوليسية إلى مقاربات تنموية في سياق التنمية والتنمية المستدامة.
- اصلاح أجهزة الدولة وبناء الثقة بين الحكام والمحكومين.
- تعزيز الحريات والحقوق ورعاية شؤون المواطنين على قدر من العدل والمساواة.
- إعادة صياغة العلاقة بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وتبني إصلاحات قانونية سياسية من خلال فتح المجال لإنشاء الأحزاب السياسية، وسن قوانين انتخابية، وذلك لما للأحزاب من دورها في عملية المؤسسة وتبني الديمقراطية الداخلية⁶.

• **إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية:**

من أجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الانتخابي، من الضروري أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها لبناء المغرب العربي، باعتبارها واجهات للرأي العام

⁵-سعيد ياسين، المرجع نفسه، ص 127.

⁶- المرجع نفسه، ص 128، 129.

الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه، وهذا ما صرح به وزير الخارجية الجزائري السابق "الأخضر الابراهيمي" إذ يقول: "أن الوحدة المغربية ممكنة وضرورية طبعا ولدي الانطباع أن الشباب يشعرون بهذه الحاجة أكثر من الكبار، وإذا اعطيناهم الفرصة للتقارب سيقومون بأشياء كثيرة أحسن لما فيه لصالح الجزائر والمغرب"⁷.

• الابتعاد عن النزعة القطرية وتوحيد الرؤى الوجدوية:

فنجاح أي تكتل يكمن في التصور المشترك ووحدة الهدف والابتعاد عن السيادة القطرية، فلن تستطيع الدول المغربية أن يبني اتحاد مغربي دون تقديم تنازلات لصالح مؤسسات العمل الوجدوي⁸.

• إقامة مراكز دراسات استشرافية:

إن الانطلاق من تجارب التكتلات الاقتصادية، أصبح من الأهمية إقامة مراكز دراسات مستقبلية مغربية، لتقييم الواقع واستشراف المستقبل في واقعة المحلي والإقليمي والدولي بناء على المستجدات وتقديم البدائل لصانعي القرار في المنطقة، إذ أنه وفي ظل تسارع الأحداث وتشابك العلاقات الدولية، أصبح من الصعب اختيار المنهج السليم دون الاستعانة بالدراسات المتخصصة والمعمقة للواقع من كل جوانبه قصد التوصل إلى الطريق الأمثل لإقامة التعاون المغربي، فبدون المدخل السياسي الذي له أهمية لا يمكن أن يكون هناك اتحاد مغرب عربي، فهذا المدخل هو المنطلق لأية عملية تكاملية ولكن لابد من مداخل أخرى لنجاح الاتحاد⁹.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية

يعيش الاتحاد المغربي في جو تسوده النزاعات والتحديات التي جمدت مسيرته التكاملية والتطور والتنمية فيما بين الدول، ولتحقيق ذلك لابد من الاتجاه نحو خطط بديلة وهي:

⁷- زين الدين بكري، المرجع نفسه، ص26

⁸- عائشة مصطفاوي، المرجع نفسه، ص110

⁹- زين الدين بكري، المرجع نفسه، ص27

1) الاعتماد الأمني المتبادل: التعاون والتنسيق الثنائي بين دول المغرب العربي لمجابهة التحديات الأمنية:

الاعتمادية كمفردة مهمة لتحليل الديناميكيات السلوكية بين دول الإقليم، هي ببساطة وجود دولتان أو أكثر تعتمد على بعضها في مجالات معينة بحيث لا تعكس صيغة الاعتماد المتبادل مسألة التساوي بين أطراف التفاعل، وهذا المصطلح (الاعتماد المتبادل) يفسر بعض درجات التأثير المتبادل حول قضية تستدعي توحيد الجهود بغرض تحقيق عملية مشتركة تكون الأهداف فيها واقعية ومحددة¹⁰.

وإن التعاون ميزة الأقاليم في العالم، ولعل من أهم صيغ التعاون الأمني هي الإجراءات الأمنية المشتركة سواء ما كان بصفة رسمية أو غير رسمية، من خلال رابط الحفاظ على المصلحة المشتركة بين دول الأقاليم المجاورة إذ كلما وجدت علاقات اعتماد متبادل مكثفة بين مجموعة من الدول كلما نشأت علاقات تعاون أمني تجمع مصالح الطرفين.

وتتركز الشراكة الأمنية من خلال الاعتماد المتبادل على إجراءات الأمن التعاوني وبناء الثقة بين وحدات العملية التعاونية، وتتجسد عمليا عبر تبادل المعلومات والتنسيق في مجال المراقبة والتنفيذ والتعاون لتخفيض العنف وتعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة بتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات¹¹.

لجأت الدول المغربية إلى تبني خيار التعامل الثنائي المباشر لمجابهة التحديات الأمنية الطاغية وذلك بقيامهم بالعديد من الزيارات والنشاطات فيما بينهم بهدف تفعيل العمل الثنائي وإيجاد آليات تنسيقية تعاونية من شأنها التقليل من المخاطر المتنامية في المنطقة، وذلك عن طريق القيام بمبادرة متعددة الأطراف في يناير 2013 بمدينة "غدامس" الليبية والتي نوقشت فيها العديد من القضايا الأمنية التي تجمع اهتمامات الدول لمواجهة التهديدات الأمنية لها، وانتهت هذه القمة بوضع استراتيجية التنسيق الأمني تتضمن ما يلي:

— بناء منظومة معلوماتية مشتركة لمراقبة الحدود.

¹⁰-ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص136.

¹¹-حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص47

- إقامة لجان دورية مشتركة لتبادل المعلومات بين الحكومات الثلاث.
- تفعيل دور المجتمع المدني في توطيد العلاقة بين شعوب الدول خاصة في المناطق الحدودية.
- تأكيد المسؤولين في المملكة المغربية حرصهم على اتحاد المغرب العربي وأنه يبقى على رأس أولوياتهم، حينما عرض عليهم الانخراط ضمن مجلس التعاون الخليجي.

وبالتالي فالاعتماد المتبادل والتنسيق الجهوي تبدو المراقبة الأفضل لوصف وتفسير واقع الاستجابة للمشاكل الأمنية الموجودة في المغرب العربي، ويشار في هذا الصدد إلى طبيعة الدولة المخولة بمواجهة مثل هذه التحديات الجديدة ومدى قدرتها على التكيف والالتزام¹².

(2) مآزق الاختراق الكوني:

أ- الأجندة الأوروبية في المغرب العربي:

فقد وقعت الدول الأوروبية اتفاقيات الشراكة مع دول المغرب العربي كل على حدى، ففي البداية لم يحظى المجال الأمني في علاقات أوروبا بدول المغرب العربي باهتمام كاف، نظرا لسعي الدول الأوروبية إلى تبني سياسة كسب النقود و نظرا للتهديدات الأمنية القادمة من الخارج للدول الأوروبية سعت هذه الدول إلى بلورة رؤية أمنية مشتركة، وسعت من خلال الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل العمل الجماعي في علاقاتها الخارجية. حيث بدأ ذلك بعقد مؤتمر برشلونة في 1995 الذي كان هدفه بناء علاقات مميزة بين ضفتي المتوسط الجنوبية والشمالية تكون قاعدتها الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي والتنسيق والتشاور في مختلف القضايا و المجالات، ويسعى المشروع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق منطقة تبادل حر أوروبية متوسطة وتشجيع التعاون للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ويهدف إلى الشراكة السياسية والأمنية لاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل، واحترام حقوق

¹²- ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص139.

الإنسان وبناء دولة القانون قائمة على أساس النهج الديمقراطي وعدم استخدام العنف ومنع انتشار الأسلحة ومحاربة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة¹³

وأعطت وثيقة برشلونة الأولوية للتعاون السياسي والأمن لتحقيق:

- مبدأ السلم والاستقرار والأمن في حوض المتوسط.
- ترقية النظام الإقليمي عبر نظام يقوم على مفهوم الأمن الشامل، وهذا لمواجهة التحديات الأمنية الجديدة كظاهرة الإرهاب وزيادة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، ومن أهم البرامج التي قدمتها لدول الشراكة نجد:
- برنامج لتعزيز آليات العدالة في دول المغرب العربي.
- برنامج لتعزيز التعاون الاتصالي في مجال مكافحة الإرهاب لمراقبة الحدود لأوروبا.
- بالإضافة إلى آلية (5+5) التي تضم دول غرب أوروبا وهي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا ودول جنوب المتوسط: الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا. يركز دورها في مجال التعاون الأمني والسياسي من أجل تطوير التنسيق في مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية¹⁴.

(ب) الأجندة الأمريكية في المغرب العربي:

قامت العلاقات الأمريكية-المغربية لعقود طويلة على أساس اقتصادي وخلق شراكة قوية مع دول المغرب العربي خاصة الجزائر، تونس، المغرب. ولكن مع أحداث 11 سبتمبر طغى الهاجس الأمني على الخطاب السياسي الأمريكي، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لبناء سياسة جديدة تهدف إلى حماية الأمن القومي الأمريكي والمصالح الأمريكية في المنطقة المغربية بالتركيز على المقاربة الأمنية، وأكدت على أن ظاهرة الإرهاب في المنطقة ترجع إلى التطرف الملازم لمظاهر التخلف والاستبداد والشمولية، وعدم ممارسة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ما دفع الإدارة الأمريكية الدول المغربية لممارسة الديمقراطية

¹³ ياسين سعيدي، المرجع نفسه، ص 139

¹⁴ -جريدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية ومتوسطية في التعاون والأمن، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 - 2011)، ص 94.

ومراعاة الحقوق والحريات ودعم المشاريع التي تروج لثقافة المجتمع المدني والإصلاح، إضافة إلى ضغط الولايات المتحدة الأمريكية الدول المغربية تبني سياسات إصلاحية تحاكي الطرح الأمريكي للنموذج الديمقراطي وتقودها للانخراط في منظومة كونية لمحاربة الإرهاب.

وفي ظل التنافس الأمريكي على النفوذ في المنطقة، قامت بتعزيز علاقاتها مع الدول المغربية وإقامة برامج التعاون العسكري بينها وبين دول المغرب العربي بهدف محاربة التهريب، الإرهاب، والجريمة الدولية في المنطقة وإنشاء قيادة أفر يكوم وهي آلية عسكرية لتحديث الجيوش الإفريقية، لكن قوبلت بالرفض من الدول المغربية لهذا الأخير. وعليه استمر النمط الأمريكي لكن بتكثيف العلاقات الأمنية وتبادل المعلومات والمحافظة على المصالح الاقتصادية مع عدم تراجعها، ما دفعها للمحافظة على هدوئها حيال مختلف التطورات في مقابل تراجع النفوذ الأوروبي، وتوجيه هذه الأحداث بما يخدم المقاربة الأمنية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة¹⁵.

(3) الوظيفة الأمنية للاتحاد المغربي:

تتجلى أهداف الاتحاد لتحقيق الأمن المغربي في صيانة السلام المرتكز على العدل والانصاف والدفاع المشترك بين الدول الأعضاء حيث أن كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى¹⁶، وسعيها لرد العدوان الخارجي، لكن فشل الاتحاد المغربي في ذلك بحيث نشوب نزاعات عديدة، زيادة على النزاعات، فالأهمية الاستراتيجية والاستقطاب الدولي للمغرب العربي والتهديدات الأمنية الجديدة المكتشفة فيه وجب على الدول المغربية الانتقال في علاقتها الصراعية إلى تفعيل فرص التكامل والتعاون وتجاوز التحديات الأمنية المستعصية وذلك بتوحيد الرؤى والجهود، فعملت هذه الدول على عقد اجتماعات ومؤتمرات وبيانات مثل بيان الجزائر الصادر في جويلية 2012 حول إشكالية الأمن ومكافحة المخاطر في إطار مقاربة متكاملة ضمن استراتيجية شمولية تدمج البعد التنموي بالروح التضامنية والبعد الديني والثقافي والتربوي

¹⁵-ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص 143 - 144.

¹⁶-جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 93.

المستند على مبادئ الاعتدال والوسطية، وبلورة رؤية مشتركة وتحسين التنسيق بين دول المغرب لمواجهة التحديات الأمنية، إضافة إلى مؤتمر أمن الحدود بطرابلس 2012 الذي تضمن: الاهتمام بالتنمية البشرية المستدامة وتحقيق الأمن الحدودي بتوفير التدريب التخصصي في مجال أمن الحدود أو توظيف قوانين التقنيات الالكترونية المتقدمة لأمن الحدود.

كما نص مجلس وزراء داخلية اتحاد المغرب العربي بالرباط في 21 أبريل 2013 على:

- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك باجتثاث جذوره والتتديد به وتوحيد الجهود والتعاون من خلال تبادل المعلومات والخبرات واحباط أساليب التنظيمات الإرهابية والعمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول الاتحاد.
- مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، حيث شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار، وتشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية، والحد من جرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي، ما يترتب عليه من مخاطر الجريمة المنظمة.
- كما تكثف من الآليات والطرق لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وما ينتج عنها¹⁷.

(4) هندسة المنظومة الأمنية المغربية نحو بناء أمني مغربي:

وذلك بإيجاد حلول أمنية وتنموية بحيث:

- تقليص أكبر لخصائص السيادة للدول الأعضاء من أجل الحد من حريتها المطلقة في إثارة النزاعات والصراعات التي تؤثر على الأمن القومي الشامل.
- إنشاء مجلس أمن مغربي توكل إليه المهام الرئيسية في نظام الأمن المغربي، وإن كانت تفضيلات تشكيل هذا المجلس، ونظام التصويت فيه وحدود صلاحياته واختصاصاته هي أمور تحتاج إلى دراسات، إلا أنه يجب أن يكفل

¹⁷- ياسين سعدي، المرجع نفسه، ص ص 151، 156.

- لمجلس الأمن المغربي أكبر قدر ممكن من سرعة التحرك، والقدرة على اتخاذ القرار الحاسم الذي لا يجب أن لا تقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض، سيما حيث يقع عدوان على إحدى الدول الأعضاء¹⁸.
- إقامة منتدى للأمن المغربي للتعامل مع القضايا الأمنية.
- إنشاء صناعة عسكرية مغربية مستقلة.
- التركيز على تبني مقاربة تنموية تتسم بالواقعية والموضوعية، التي تبرز الخصوصية الثقافية والفكرية وتتصف بالمصادقية الشعبية للمشاركة وضمن الثقة والقدرة على التعبئة.
- إنشاء قوات أمن مغربية من قبل مجلس وزراء الدفاع المغربية لوقف النزاع بين دول الاتحاد، وترتبط هذه القوات بمجلس الأمن المغربي، ثم تتطور إلى جيش مغربي موحد.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية

إن العامل الاقتصادي له أهمية بالغة بالنسبة لمسار تفعيل الاتحاد المغربي من خلال المشاريع التي بإمكانها فتح آفاق تخرج الاتحاد إلى بر الأمان، لكن الاتحاد يواجه تحديات تعرقل اقتصاده وبالتالي فشله، لذا لا بد من إيجاد جملة من الحلول لهذه المعوقات وبذل مجهودات لتجاوزها ومن بينها:

(1) المنهج التنموي اللازم لنجاح استراتيجية التكامل المغربي:

لما كان اختلاف المذاهب الاقتصادية والنظم المرتبطة بها وتباين النظم السياسية من معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول المغربية، فقد أصبح من الضروري الاسترشاد بمنهج تنموي يتميز بالواقعية والموضوعية ويتسم بالمرجعية الحضارية التي تبرز الخصوصية

¹⁸-سعيد ياسين، المرجع نفسه، ص158.

الثقافية والفكرية ويتصف بالمصادقية الشعبية من حيث المشاركة لضمان عنصر الثقة والقدرة على التعبئة والمساهمة الإيجابية في العملية التنموية.

فبعد النتائج السلبية التي ترتبت على تطبيق المناهج التنموية المستوردة ونماذج النمو وسياسات التنمية المرتبطة بها سواء على مستوى التكامل بين الدول المغربية أو على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري لا يجب أن تكرر نفس التجربة في ظل الموجة العالمية الحالية التي تريد تعميم وفرض الاتجاه الليبرالي بشكل يؤدي إلى إعادة هيكلة الدول النامية بما يحقق مصالح الدول المتقدمة ويخفف من أزماتها، فإن هذا التوجه سيدعم السياسات التنافرية القطرية ويزيد من تفاقم المشكلات الداخلية فالدول المتقدمة نفسها لا تؤمن ولا تطبق من السياسات المستمدة من فلسفة الاقتصاد الرأسمالي في تطوراتها الحالية إلا بمقدار ما يحقق مصالحها ويؤمن لها نموها الاقتصادي، ويخفف من أزماتها.

اذن على الدول المغربية استنباط معالم هذا المنهج التنموي الذي يتلاءم مع خصوصياتها الحضارية ويتناسب مع امكانياتها وظروفها الواقعية بصورة تزيد من التقارب والتعاون وتعظيم منافع الاستغلال الجماعي للثروات المتاحة¹⁹.

(2) تنسيق السياسات الاقتصادية المغربية وذلك ببلورة استراتيجية تكامل واندماج اقتصادي:

تعمل على تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغربية آخذين بعين الاعتبار حجم السوق المغربية والمواد المتوفرة والكامنة لإقامة تكامل صناعي مغربي يكون دعامة لمجابهة تحدي الشراكة الأجنبية، والامتناع عن التعامل الفردي، بل توظيف عملية التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغربية عبر تفعيل دور الاتحاد ضمن السياق الدولي²⁰، إضافة إلى الإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والإصلاح الضريبي والجمركي²¹.

¹⁹-رقية بلقاسمي، المرجع نفسه

²⁰-عائشة مصطفى، المرجع نفسه، ص111

²¹-زين الدين بكري، المرجع نفسه، ص29

(3) الاستراتيجية البديلة:

هدفها يتمثل في قدرة دول الاتحاد المغربي على تغطية الاحتياجات الأساسية للسكان بشكل يضمن الأمن الاقتصادي وهذه القدرة تتجاوز المفهوم البسيط للاكتفاء الذاتي الذي يمثل نسبة الإنتاج المحلي إلى إجمالي الاستهلاك دون مراعاة ضعف القوة الشرائية الفردية نتيجة لتزايد الفقر وبالتالي فإن المفهوم الصحيح للاكتفاء الذاتي الذي يتحقق في إطاره الأمن الاقتصادي القطري والجماعي لدول الاتحاد المغربي يركز على الاكتفاء الذاتي الحقيقي الذي يراعي ضرورة ارتفاع القدرة الشرائية في إطار التطور الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعاتنا وما يترتب عنها من زيادة كمية ونوعية في الطلب على السلع والخدمات، كما يؤدي المفهوم إلى توفير العائدات اللازمة لتغطية قيمة الاحتياجات المستوردة المكملة للإنتاج المحلي اللازم لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

تهدف الاستراتيجية البديلة إلى توفير الإنتاج والاستغلال الرشيد للإمكانيات المتاحة والموارد الكامنة للحد من التبعية للعالم الخارجي، ويتطلب توفير هذا الحجم من السلع والخدمات إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الحالية لاستغلال الموارد في دول الاتحاد حسب ما تقتضيه ضرورة توفير المتطلبات الأساسية وبه القضاء على سوء التغذية والفقر في المنطقة²².

(4) تطور البنية التحتية المشتركة:

التي تعتبر الأساس لإقامة المشاريع المشتركة بين الدول المغربية، بالإضافة إلى أنها مجال أوسع للتعاون المغربي²³، فالعمل على تطوير شبكة المواصلات واستكمال شبكة الطرق البرية وتدعيم الشحن الجوي ومواصلات انجاز شبكة السكة الحديدية بين الدول المغربية والطريق السيار الذي يوصل بين الدول المغربية الخمسة، وقد سبقت الإشارة إلى الدور الذي تلعبه البنية التحتية في تنمية وتطوير التكامل بين الدول وتسهيل المبادلات التجارية²⁴.

²²-رقية بلقاسمي، المرجع نفسه

²³ سعيد ياسين، المرجع نفسه، ص 28.

²⁴-عائشة مصطفاوي، المرجع نفسه، ص 112.

(5) نظام استغلال الموارد في إطار الاستراتيجية البديلة:

لقد كان الاضطراب في نظام الاستغلال للموارد المتاحة على مستوى الدول المغربية عاملاً مساعداً على تدهور وضعيتها حيث تميزت بالتغيرات الارتجالية المتوالية تبعاً لتغيير الأنظمة المستردة بدءاً من محاولات تطبيق النظام الاشتراكي أو الاسترشاد به كما هو الحال في الجزائر وتونس وليبيا وما ترتب عنها من نظام الاستغلال وتحجيم القطاع الخاص، وبعد التحولات التي شهدتها العالم بدأت دول المغرب العربي في إصلاحات كبيرة تتماشى مع التوجهات الليبرالية للاقتصاد على المستوى القطري أو في علاقة تلك الدول بالسوق الدولية باستثناء السوق المغربية.

ولنجاح هذه الاستراتيجية يجب التخلص من ذلك الاضطراب ونظام استغلال الموارد بمراعاة الضوابط التالية:

- الوضوح والثبات النسبي في القوانين والتشريعات التي تحدد طبيعة الملكية ومجالاتها والقيود التي ترد إلى استغلالها بحيث تحفظ الملكيات العامة الموجودة في ظل استغلالها بالطرق التي تعظم منفعتها الجماعية والفردية التي تبنت تجربتها الأساسية كفاءتها بصورة تضمن ملكية الأصل وتبيح خوصصت عملية استغلالها.
- إزالة العوائق القطرية وإتاحة فرصة التملك بشكل يؤدي إلى نمو المشاريع المشتركة وتطورها.
- الحفاظ على الموارد وتأمينها والحفاظ على البيئة بتحديد طرق الاستخدام²⁵.
- توحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدءاً من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها وكيفية انتقالها في المجال الاتحادي مروراً بتوحيد أسعار الضرائب على السلع وتثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الاتحاد المغربي وحرية التحويل بينها، وصولاً إلى توحيد جهات تحصيل الضرائب الجمركية واعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع

²⁵--محمد لمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص 32 - 33

والسلع المستوردة والمصدرة، وأخيرا إلغاء الازدواج الضريبي على أن يتم لاحقا الاتفاق على تعريف جمركية موحدة الضبط وإيرادات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغربية على بعضها البعض²⁶.

(6) استحداث شبكة من المؤسسات التمويلية:

يمكن التعامل معها على المستوى المغربي يتوخى فيها حماية المودعين والملاك والمستثمرين بغية الانطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المشتركة، الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة المتوسطة التي تستوجب الاعداد المتزايدة من الطاقات البشرية وبالتالي القضاء على البطالة تدريجيا²⁷.

(7) توجيه الاستثمارات نحو الأولويات:

إن توجيه الاستثمارات عن طريق التشجيع والتحفيز والدعم مسألة هامة لأنه يترتب عنها توجيه عوامل التنمية والتكامل نحو انتاج الضروريات اللازمة ثم الحاجيات ثم التحسينات، وهذا التوجيه يستند بالطبع إلى الإمكانات والموارد المتاحة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي وهذا ما ينتج عنه مسألة حدوث التخصص في الإنتاج لبعض السلع والخدمات وحدث تكامل واكتفاء على المستوى المغربي والتخلص من التبعية المطلقة للأسواق الخارجية²⁸.

كما يتوجب على الدول المغربية توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الهامة التي تحتاج إليها الجماهير وخاصة الإنتاج الغذائي، عن طريق تشجيع القطاع الزراعي اذ يشكل قطاعا استراتيجيا حيويا حيث يمكن أن يستوعب ما يفوق 50 % من اليد العاملة في دول المغرب العربي، ونظرا لأن الزراعة أصبحت سلاحا خطير جعل كل بلد يفكر في أمنه الغذائي محاولا تأمين عجزه، ومن هنا يمكن تدعيم المشاريع الخاصة بتأمين العجز الغذائي بدول الاتحاد من خلال محاولة الاستفادة من الصحراء الكبرى التي تمثل 6/5 المساحة الاجمالية

²⁶- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه

²⁷- محمد لمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص33

²⁸- رقية بلقاسمي، المرجع نفسه

لدول المغرب العربي، وذلك عن طريق استصلاح الأراضي وتدعيم الفلاحة الصحراوية والزراعة المحمية لتأمين الغذاء خاصة الحبوب التي تستورد حاليا من الخارج، وجعل الطاقة الشمسية لكهربة الصحراء²⁹ ، وفي مجال الصيد البحري يمكن للدول المغربية أن تستثمر فيه من خلال إقامة شركات مختلطة على أن تكون المغرب وموريتانيا هما الرائدتان في هذا المجال من خلال إقامة مصانع تجفيف وتجميد وتعليب الأسماك والاستفادة من التجربة المغربية هذا المجال واعطائها ثقلها الحقيقي في التعامل من الضروري إقامة مشاريع مشتركة للبحث والاستكشاف مع الشريك الأجنبي³⁰.

وفي مجال الاستخراج والاستكشاف وتوزيع البترول بين الجزائر وليبيا بحيث تقدم الجزائر الخبرة البشرية والمعدات في هذا المجال وتقدم ليبيا التمويل، ومن هنا تتكامل الدولتان ويمكنهما مجابهة الشريك الأجنبي عن طريق التعامل معه بمبدأ الشراكة الفعلية وإمداد بقية دول المغرب العربي بهذه المادة الحيوية بأسعار معقولة في إطار التبادل بين أعضاء الاتحاد كذلك ضرورة تدعيم الجزائر في مسعاها الرامي إلى استغلال الغاز الطبيعي والتخصص فيه فيما يخص الاستخراج والنقل والتوزيع بما يعود بالفائدة على الدول الأخرى للاتحاد التي تفتقد لهذا المورد، ويمكن الإشارة هنا إلى انبوبي الغاز الطبيعي العابرين لأوروبا عبر المغرب وتونس وتمديدها نحو ليبيا وموريتانيا وأفريقيا.

أما بالنسبة للمجال الصناعي فهناك إمكانية إقامة شركات مختلفة للصناعات الحديدية، مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة خاصة بين الجزائر وتونس وتسويقها بدول المغرب العربي بدون التأثيرات الخارجية مما يخلق تبادل جديد بين دول المغرب العربي ويشغل نسبة معتبرة من عمال الدولتين³¹.

بالإضافة إلى إمكانية تنسيق الجهود بين تونس والمغرب فيما يخص الصناعات النسيجية والوقوف في وجه الإجراءات الحمائية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي وصناعة الجلود لفائدة دول الاتحاد.

²⁹--محمد أمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص 34 - 35.

³⁰ - ، المرجع نفسه، ص 35.

³¹-رقية بلقاسمي، المرجع نفسه

ومن خلال ما سبق يمكن تحقيق التكامل المغربي والتنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق إقامة المشاريع المشتركة³².

(8) توزيع وتسويق وحماية الإنتاج داخل السوق الاتحادية:

أ- التوزيع:

يتوقف استخدام الموارد المتاحة بكفاءة بدرجة كبيرة، على كفاءة توزيعها، والتوزيع يشمل عدة مراحل:

فالتوزيع الأولي قبل عمليات استغلالها يعد من أهم مراحل التوزيع واستعمال آلياته يؤثر على استخدام الثروات المتاحة في المجتمع، ويسميه بعض الاقتصاديين بالتوزيع القاعدي أو توزيع المصادر المادية للإنتاج ومرحلة توزيع عوائد عوامل الإنتاج، ولقد أهملت الدول المغربية هذه المرحلة سواء تلك التي استرشدت بالمنهج الاشتراكي سابقا أو التي اتبعت المنهج الرأسمالي.

وانطلاقا من ذلك فإن تصحيح مسيرة التنمية يترافق مع إعادة النظر في عملية توزيع المصادر المادية للثروة، بما يضمن تحفيز الناس على الاستثمار والتملك والانتفاع بثمار الجهد المبذول، وفي نفس الوقت تزال مظاهر الاستئثار والاحتكار والتسلط وغيرها من الطرق غير المشروعة للهيمنة على مصادر الثروة المجتمعية.

إن توزيع عوائد عوامل الإنتاج يشكل إشكالية مكافأة عوامل الإنتاج ويسميتها بعض الاقتصاديين بالتوزيع الوظيفي، ولإحداث نتائج إيجابية في الاقتصاديات المغربية يستدعي الأمر اتخاذ إجراءات على مستوى تنظيم عوامل الإنتاج وضبط آليات توزيع عوائدها.

وإن عملية توزيع عوائد عوامل الإنتاج التي تتم في محيط السوق التي تتحرك في إطارها قوى العرض والطلب في ظل ضوابط مرشدة لا يمكن لوحدتها أن تحقق التوزيع العادل، فقد تفرز تفاوتات كما هو ملاحظ اليوم في معظم الدول المغربية، لعدم كفاية تلك الدخول خاصة بالنسبة للعمالة العادية مما يستدعي ضرورة استحداث آليات التوزيع التوازني

³²-رقية بلفاسمي، المرجع نفسه.

للدخول تأخذ بعين الاعتبار الكثير من المؤسسات التي ساهمت في حركية التوزيع في الاقتصاديات الإسلامية مثل مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف.

كما أن تلك التحولات سوف تترتب عنها تكاليف ومنافع سواء على مستوى الأفراد والطبقات أو على مستوى الأجيال أو على مستوى الدول، ولذا يستدعي الأمر توزيع تلك التكاليف والمنافع بشكل متوازن يضمن الحركية الاقتصادية، وما يرتبط بها من توازنات اجتماعية³³.

ب- تسويق وحماية الإنتاج:

لا نتوقع نموا معتبرا يتناسب مع نمو الاحتياجات إلا في ظل حماية الإنتاج من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وفتح السوق المغربية وإزالة الحواجز القطرية أمام انتقال عوامل الإنتاج وكذا مخرجات الجهاز الإنتاجية.

حيث شهد اليوم صراعا كبيرا من أجل إعادة فتح أسواق الدول النامية من قبل الدول المتقدمة التي تمارس سياسة حماية انتاجها كاليابان والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية³⁴.

وعليه كان من الضروري على الدول المغربية أن تعمل على حماية أسواقها ومن ثم منتجاتها خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو شبه مطلقة، لأجل البقاء في السوق الدولية ويتحقق هذا من خلال انفتاح الأسواق القطرية المغربية على بعضها البعض وخلق عملة واحدة للتداول داخل السوق المغربية والعمل على تيسير عملية توزيع وتنقل السلع والخدمات وحتى الموارد الاقتصادية داخل السوق المغربية من خلال تدعيم الطرق البرية والبحرية، وفي هذا الصدد يمكن الحث على:

- إعادة تشغيل شبكة الحديد العابرة للمغرب العربي وتحديثها وتوحيد تسعيراتها وأنماط عربات النقل ومحاولة توسيعها لربط ليبيا عن طريق تونس وموريتانيا عن طريق المغرب.
- تدعيم الطرق البرية السريعة في الدول المغربية³⁵.

³³ رقية بلقاسمي، المرجع نفسه

³⁴ -رقية بلقاسمي، المرجع نفسه.

– التفكير في بعث النقل البحري بين الدول المغربية عبر شركات مختلطة لنقل السلع والبضائع والأشخاص، إذ لا يعقل أن نجد أساطيل بحرية تنقل البضائع والأشخاص نحو أوروبا من كل بلد مغربي، ونفتقد لهذا بين الدول المغربية، هذه المبادرة تساهم في تحسين التبادلات التجارية بين الدول المغربية، هذا بالإضافة إلى تدعيم الموانئ والعمل على تخصيص البعض في النقل البترولي والموارد الأولية والبضائع والأشخاص³⁶.

ت- حركية رؤوس الأموال

عن طريق تشجيع حركة رؤوس الأموال وتنتقل الأشخاص بين أقطار المغرب العربي، وذلك تماشياً مع أهداف المعاهدة من جهة وتطبيقاً لاتفاقية تشجيع الاستثمار وترقيته³⁷.

ح- بناء شبكة معلومات بين الدول المغربية

وذلك بتعزيز الاتصالات بين الجامعات ومراكز البحوث لمزيد من الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة والخبرات المتبادلة، وهذا من شأنه أن يساعد مؤسسات الإنتاج على تعزيز قدراتها التنافسية عن طريق استخدام البحث العلمي والتكنولوجي في إنتاج منتجاتها³⁸.

خ- إقامة المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية

وذلك من أجل في المساهمة في إقامة اقتصاد مغربي متكامل والعمل على تمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة، وإيجاد عملة موحدة تساعد على تطوير المبادلات المغربية البينية واستقطاب مساهمات أجنبية بهدف تمويل المشاريع المشتركة³⁹.

³⁵-محمد لمين لعجال أعجال، المرجع نفسه، ص 37.

³⁶-رقية بلقاسمي، المرجع نفسه

³⁷-زين الدين بكري، المرجع نفسه، ص 29.

³⁸-عائشة مصطفى، المرجع نفسه، ص 113.

³⁹ عائشة مصطفى، المرجع نفسه، ص 111.112.

د- فصل السياسة عن الاقتصاد:

أي التعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الأيديولوجيا والمصالح الشعبية الضيقة وترسيخ ثقافة إيجابية لإرادة الخلافات والاختلاف بعين الاعتبار موقع المغرب العربي وموارده وإمكانياته وطموحات شعوبه⁴⁰.

فيجب على الدول المغربية اتباع هذه البدائل وتبني هذه الخيارات التنموية الجديدة لبناء اقتصادياتها حيث يلعب الاقتصاد دور هام كعامل مؤثر في أي عملية انتقالية أو تحويلية وهو من تجارب التحول الديمقراطي، بحيث أن الدول المغربية فشلت في خياراتها التنموية، فعليها رسم سياسة اقتصادية ذات توجهات جديدة تهدف إلى التخفيف من وطأة الاقتصاد الريعي والتنويع والتوزيع العادل للثروات إضافة إلى بناء قدرة انتاج التكنولوجيات الحديثة.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاجتماعية والثقافية

إضافة إلى الخطط والبدائل السياسية والاقتصادية لابد على المجتمع المغربي القضاء على الاختلالات التي يعاني منها من الناحية الاجتماعية والثقافية فيجب اتباع:

1) الاستراتيجية الاجتماعية:

– نشر ثقافة الوحدة الوطنية، وتوحيد الولاءات القبلية والعشائرية تحت راية الولاء الوطني.⁴¹

– وفي مسألة الأقليات حيث يجب ادماجهم ضمن الهوية الوطنية الجامعة، مع احترام خصوصياتهم الدينية والثقافية ليعيشوا بانتماءاتهم لوطنهم ومساواتهم مع غيرهم، وتحقيق مبدأ العدالة التي تضمن احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان.⁴²

– تفكير وفهم الدول المغربية لمعنى الهوية الأقلية من أجل مستقبل أكثر ديمقراطية.

⁴⁰-زين الدين بكري، المرجع نفسه، ص29

⁴¹-إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2001، ص313.

⁴²-حسان أبو عرقوب، مشكلة الأقليات من وجهين، المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام-الأردن. رئيس التحرير الأب رفعت بدر، 2018، أطلع عليه من الموقع: www.abouna.>content>...

- توفير بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق الجمعيات والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها.
- توحيد الجهود وتكاملها من أجل إحداث تغيير جذري في المجتمع، وهو المدخل الملائم لمواجهة التحديات وافشال مخططات التفتيت والانقسام، وهذا التوحيد يستند بطبيعة الحال إلى تعزيز الوعي وإقرار التنوع والاعتراف بالآخر وتطوير ثقافة وطنية تقبل التعامل مع الثقافات الأخرى، وتجيز تعزيز الصلات مع الآخر وبالتالي بناء ثقافة سياسية تقوم على المشاركة وتقبل الآخر.
- توفير الفرص والخدمات للمواطنين وتنمية قدراتهم وتحسين مستوى معيشتهم وهذا ما سيزيد من فرص انخراط المواطنين في الحياة السياسية والمشاركة فيها.⁴³
- امتلاك مواطني الدولة المقيمين في أقاليم الأقليات الشجاعة والتواضع لتعلم اللغات المحلية وفق مبدأ الجهوية في تلك الأقاليم.
- ترقية دور المجتمع المدني لأنه يعتبر الوجه السياسي للمجتمع، حيث أنه يحمي حقوق المواطنين ويسهل اتصال الأفراد بالحياة العامة،⁴⁴ الذي يضم منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، ومنظمات التنمية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، وتعتبر منظمات تطوعية والتي تلعب دوراً مهماً بين الأسرة والمواطن من جهة والدولة من جهة أخرى، لتحقيق مصالح المجتمع في السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي ونشر ثقافة (لا عنف، لا تمييز، لا ترهيب، ولا قمع) بكل أنواعه (الديني، والقومي والمذهبي والسياسي والفكري وغيرها).⁴⁵

⁴³ - إسماعيل قبيرة وآخرون، المرجع نفسه، ص 313

⁴⁴ - المكان نفسه

⁴⁵ - قتيبة قاسم العرب، دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، 19 أغسطس 2018، من الموقع: <https://democraticav.de>

ويقوم المجتمع المدني على ترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتعاون والتراضي والتعايش السلمي والاحترام وقبول الآخر والشفافية والتعامل بين أفراد من كل الأطياف بلطف ومصادقية، وتجنب سوء المعاملة والكراهية والحد فذلك ما يؤدي إلى تحقيق التنمية.

ويتمثل دور المجتمع المدني كذلك في رعاية ودعم الطلاب والشباب وأغلب هذه المنظمات غير حكومية تقوم بالإغاثة الإنسانية والتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والرياضية، والتراثية والبيئية وحقوق الانسان، فأى مجتمع بدون منظمات مجتمع مدني ومؤسساته يكون ناقص.⁴⁶

(2) الاستراتيجية الثقافية:

– الاعتراف بالتنوع اللغوي داخل حدود الدولة، والتأكيد الرمزي للمساواة بين اللغات.

– تبني لغة مشتركة تحقق التواصل بين جميع مواطني الدول.

– المساواة بين مختلف المجموعات وإعطاء الحقوق الثقافية والحريات وحسن المعاملة.⁴⁷

– دور المنظومة التعليمية في بناء الوعي الوطني، حيث يعد شباب أي أمة بمثابة أحد المدخلات الرئيسية في دراسة مركز ثقلها الحضاري وهو من زاوية أخرى أحد الدعائم في بنية الرصيد الاستراتيجي لحركة التنمية فيها، فالتزايد في الاهتمامات لجودة التعليم الجامعي بحيث انتاج المادة والأفكار العلمية التي تساهم في تغير المستقبل، إلى جانب إعداد الكفاءات المتخصصة التي تضطلع لمهام التنمية لأن مخرجات التعليم الجامعي هي في الوقت نفسه مدخلات لسوق العمل.

⁴⁶ - قتيبة قاسم العرب، المرجع نفسه.

⁴⁷ - أحمد عزوز ومحمد الخايم، العدالة اللغوية في المجتمع المغربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، اطلع عليه من موقع:

<https://book/google.dz>books>

– اصلاح التعليم لما ينتجه من علماء ومتخصصين بإدخال مضامين وأساليب جديدة عليها في التدريس، والعامل الأساس في تقييم جودة الأداء الجامعي هو ما يتعلق بنموذج شخصية المواطن وإعداده مواطنا نشيطا مدركا لواجباته ومسؤولياته، وحفز ارادته تجاه العمل الوطني وفق صورة رمزية يأملها لمجتمعه في عالم المستقبل.

– تأصيل روح المواطنة وتكوين الشباب الجامعي والتأكيد على حق الوطن لتحقيق ذاته ومكانته وتنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي ما يؤدي إلى رفاهية المجتمع والقدرة على العطاء لتحقيق مزيد من تطور المجتمع واستقراره.

ومن آليات تدعيم مناخ التربية والتعليم العالي لاكتساب قيم المواطنة والتفوق العلمي وتنميتها:

- حسن تمثيل مفردات الخطاب الوطني على مسؤوليات الدور الوظيفي للطلبة وواجباتهم العلمية والوطنية.
- وعي الطلبة بالدستور والقانون والقنوات الشرعية لعلاقاتهم بالمنظومة التعليمية وبمؤسسات الدولة ونظمها.
- وحدة حركة الشباب الجامعي مع الأهداف الاجتماعية والوطنية لبناء صورة المستقبل.
- تشجيع روح المنافسة العلمية وقداسية الحرم الجامعي.
- تأكيد مكانة الشباب الجامعي في النسيج المجتمعي فهو الأساس للنهضة العلمية والتنمية الوطنية.
- الايمان بالأهداف والمصالح الوطنية بما يعكس صورة رمزية لمجتمع المستقبل في عيون أبنائه.
- تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي تفض تنمية الوعي بالأهداف الوطنية للدولة، وتعزيز قيم الانتماء، المسؤولية والثقة.

- بناء الثقافة الوطنية، ومواجهة ظاهرة العولمة التي تأثرت فيها بعض عناصر الهوية الوطنية بالتأكيد على دور الجامعة في اكتساب طلابها ثقافة المواطنة من أجل التفوق العلمي.⁴⁸

⁴⁸- ثامر كمال محمد، دور المنظومة التعليمية في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي، نشر في الأيام الجزائرية يوم 2009، من الموقع:

<https://www.djazairss.com>elayem>

استنتاجات الفصل

هناك مجموعة من الاستراتيجيات البديلة التي يجب أن تلتزم بها الدول المغربية على جميع الأصعدة السياسية والأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق الأمن والتنمية والعدل، فعلى المستوى السياسي فإن أكبر تحدي يمكن معالجته هو السعي لتسوية قضية الصحراء الغربية التي تقف أمام المسار التكاملي للاتحاد المغربي وكذلك إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية والبناء القانوني والمشاركة السياسية وإعطاء الحريات والحقوق وإعادة البناء المؤسسي، أما في المجال الاقتصادي وإعطاء فرص عمل للشباب وتشكيل آليات الرقابة ومحاربة الرشوة، بالإضافة إلى التوزيع العادل للثروة وتجنب الاقتصاد الريعي خاصة في كل من الجزائر وليبيا، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإقامة التجارة البينية وبناء شبكة معلومات وتطويرها من أجل تحقيق التنمية والتكامل والقضاء على الصراعات وعدم الاستقرار المغربي وإحلال التفاهم محل النزاع، فالتكامل أهم استراتيجية أمنية بديلة للمغرب العربي، كما يجب اتباع استراتيجيات اجتماعية وثقافية في هذه الدول ما يستدعي توحيد الولاءات القبلية ودمج الأقليات ضمن الهوية الوطنية واحترام خصوصياتهم والعدالة اللغوية لأجل تحقيق المساواة.

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

جاءت التحولات السياسية العالمية التي ظهرت بعد الحرب الباردة بمجموعة من الديناميات الجديدة على الساحة الدولية وأوجدت مفاهيم جديدة للأمن استجابة للبيئة الدولية الجديدة، وهذا عن طريق إخراجها من المفهوم الضيق في بعده العسكري حسب النظرية الواقعية إلى المفهوم الموسع ليشمل أبعادا جديدة، وكانت الإسهامات الأولية في ذلك لمدرسة كوبنهاجن التي على رأسها باري بوزان.

وهذا التحول الذي عرفه مفهوم الأمن ارتبط بطبيعة التهديدات والمخاطر التي تهدد أمن الدول والتي ظهرت بشكل جديد عابر للحدود والقارات كالجريمة المنظمة، الإرهاب والهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة ... الخ، وأصبحت الدول غير قادرة على حماية حدودها وأمنها بمفردها، ما استدعى هندسة وترتيبات أمنية تعاونية إقليمية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات والمعضلات الأمنية الجديدة.

وتعتبر المنطقة المغاربية من المناطق المتأثرة بهذه التحولات التي باتت تهدد أمن دول المغرب العربي، ولقد حظيت هذه المنطقة بمكانة متميزة عبر التاريخ مما أثارت ومازالت تنير اهتمام القوى الكبرى التي تركز مصالحها في هذه المنطقة.

وتناولت دراستنا بالبحث والتحليل واقع الدولة المغاربية من ناحية أمنية من خلال التحديات والتهديدات الجديدة التي أحدثت خلافا أمنيا كبيرا في هذه الدول، وفي بحثنا هذا إدراك وإبراز الحركات التماثلية من ضعف الديمقراطية وضعف المجتمع المدني وغياب الحريات ودولة القانون، واقتصاد مهمش فالتوزيع الغير العادل للثروات والاستغلال المفرط إضافة إلى التهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير الشرعية والإرهاب والمخدرات بحيث أنتج تعقيدات في دراسة الظاهرة الأمنية في دول الاتحاد المغاربي ونمو عناصر اللأمن فيها. فرغم توسع مفهوم الأمن الذي أصبح يشمل أبعادا جديدة وانتشاره في العديد من الدول إلا أن ظاهرة ضعف الأداء الوظيفي للدولة في المغرب العربي وهشاشة الأنظمة السياسية واختلاف توجهاتها بالإضافة إلى انعدام مناخ مناسب للتعبير عن الحريات والحقوق والمطالب وانتشار القبضة الأمنية كذلك التراكمات السلبية الناتجة عن الخلل الوظيفي للدولة المغاربية على المستويات

المختلفة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كان سببا مباشرا في انطلاقة العراقيل وانتشارها في المنطقة، مما سمح بتعقيد الوضع الأمني وتوسيع مختلف التهديدات.

فبروز الإرهاب في المنطقة كظاهرة جديدة تعود إلى تسعينات القرن العشرين ما صاحبها ظاهرة انتشار السلاح خاصة في ليبيا الذي أحدث فوضى خارقة مما أدى إلى تقوية الظاهرة الإرهابية وظهور العنف الذي عين خطوط الهجرة غير الشرعية في هذا الإقليم، كلها تعقيدات أمنية يستلزم تفكيكها بهدف الانطلاق في إعادة البناء المغربي.

نستخلص مما سبق أن قيام الاتحاد المغربي جاء لرد المستعمر وبناء الوطن لتحقيق مشروع الوحدة خاصة بعد استقلال كل الأقطار المغربية وتطور مسار التجربة الوحدوية وبناء الأسس الاقتصادية. فظهر الاتحاد نظرا للمتغيرات الجديدة التي برزت في الساحة الدولية من أبرز ملامحها نهاية الحرب الباردة وبروز العامل الاقتصادي كمؤشر في العلاقات الدولية وبهذا تشجعت هذه الدول في بناء كتل مغربي يهدف لتمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتنسيق بين دوله وتحقيق خطوات التكامل الاقتصادي بالتدرج وصولا إلى الوحدة السياسية لكن الاتحاد في تدهور متواصل إذ يواجه تحديات تعرقل مسيرتهم منها السياسية والاقتصادية، فبدون تسوية جذرية النزاع في الصحراء الغربية لن يكون هناك مغربا عربيا موحدًا. فيجب على الاتحاد مواجهة المشاكل بشفافية وعدم تركها تتراكم حتى لا تؤثر على مسيرة بناء الاتحاد المغربي، فيعد توفير الإرادة السياسية لدى صناع القرار سببا لتحقيق التعاون والتكامل، إذ يجب مراجعة سياسية تقوم على نبذ الخلافات وتجاوز الصراعات وتوفير الثقة المتبادلة والاهتمام بالمصالح المشتركة بدون تهميش دور المجتمع المدني كونه يساهم في اندماج مغربي.

وفي الأخير يمكن القول أن مشروع اتحاد المغرب العربي لا يمكن تجاهله أو الاستغناء عنه في ظل التحديات والتهديدات الراهنة فيه، فهو بمثابة مخرج أساسي لحل مختلف الاختلالات الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والثقافية التي تعاني منها هذه الدول، وهو وسيلة لمواجهة التكتلات الاقتصادية وتحديات العولمة، فعلى الاتحاد رسم استراتيجيات بديلة تنطلق من واقع الدول المغربية لتحقيق هوية مغربية يسمح إنشاء كتل مغربي من خلاله يمكن

مواجهة كل العراقيل التي تواجهها الدول المغاربية على فرادى، ما يعني الاستقرار والاستمرار.

فتجاهل ذلك تبقي أرضية الاتحاد المغاربي مشحونة بالخلافات السياسية واختلاف وجهات النظر حول طبيعة التكامل المنشود وأن الإتحاد لن يذهب بعيدا في تحقيق الرهانات التي جاءت في معاهدة نشأته كما هو الحال لهذه الدول حاليا.

1. المصادر

- (1) إدريس، قاموس المنهل (فرنسي-عربي)، ط3، بيروت، 1994، ص1055.
- (2) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص153.
- (3) محمد الباشا، المعجم الكافي: عربي حديث، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1992، ص67.

(1) الكتب

- (1) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2001.
- (2) الحجني علي فايز، الهجرة غير الشرعية، السعودية: مكتبة العبيكان، 2.
- (3) سعيد أحمد علي قاسم، شرح قانون الاتجار بالبشر العماني (دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والأجنبية)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011.
- (4) سوزي عدلي ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2011.
- (5) الشنطاوي فيصل، حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني، ط2، الجزائر: مكتبة البليدة للنشر والتوزيع، 2001، ص95.
- (6) شيبلي لخميسي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية – فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)، ط1، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.
- (7) عبد الرحمن أبو بكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، الرياض: المرآز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ص106.
- (8) عبد الرحمن أبو بكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، الرياض: المرآز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ب س ن.
- (9) مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
- (10) محمد مختار القاضي، الاتجار في البشر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011.
- (11) ناصر الهاشمي، الإرهاب: الجذور وسبل المكافحة، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016، ص26-27.
- (12) عبد العزيز سرحان، حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه من واقع القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد29، 1973.
- (13) ياسر الزعاطرة، الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول، تجارب وتحديات وآفاق، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، 1973.
- (14) يوسف أمير فرج، مكافحة الإرهاب، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2011.

(3) المقالات والمجلات

- (1) عبد الله الحربي سليمان، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، الكويت.
- (2) عبيد إمجين، انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014/10/21
- (3) لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوزه ذلك، مجلة المفكر، العدد 05، جامعة بسكرة، 2010.
- (4) مصطفى ونوغي، جدلية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 37، جامعة القاهرة، 2015

(4) الرسائل الجامعية

- (1) _____، الواقع الأمني الراهن للنظام الإقليمي الأوروبي من منظور مركب الأمن الإقليمي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، (جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017).
- (2) أشرار كهينة وموايسي لامية، رهانات بناء اتحاد المغرب العربي بين المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطة، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم
- (3) المصطفى عائشة، اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات) 1964-1999، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، (جامعة الوادي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم السياسية، شعبة التاريخ، 2013 – 2014).
- (4) بكدوش فريزة وقاسمي أمازيغ، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي دراسة حالة ليبيا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطة، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016).
- (5) بكري زين الدين، اتحاد المغرب العربي (المعوقات والرهانات)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: تاريخ العالم المعاصر، (جامعة المسيلة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2015-2016).
- (6) بلقاسمي رقية، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011).
- (7) بوزناد حليلة وأحسن دلال، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط – أكراد سوريا نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- تخصص: دراسات استراتيجية، (جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016).
- (8) تيباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات متوسطة ومغربية، الأمن والتعاون، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015).
- (9) حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 - 2011).
- (10) حمزاوي جويده، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية ومتوسطة في التعاون والأمن، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 - 2011).
- (11) حموته فاطمة، البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011).
- (12) داودي هشام، الأبعاد الأمنية في ظل التنافس الاوروأمريكي على المنطقة المغربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، (جامعة السعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015).
- (13) رسولي أسماء، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018).
- (14) روابحي كمال، التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: استراتيجية وعلاقات دولية، (جامعة المسيلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018).
- (15) سعيدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 - 2016).
- (16) شاكري قويدر، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية 2001-2011، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014 - 2015).

17) شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغربي بين العولمة والإقليمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006 – 2007).

18) عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مقارنة، (جامعة بسكرة: 2010).

19) العمري مومن، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2009 – 2010).

20) غنام فايزة، التعاون الأمني الأورو-مغربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001 – 2011)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في دراسات متوسطة والمغربية في الأمن والتعاون، (جامعة تيزي وزو: كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012).

21) فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: علم الاجرام العقاب، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011 – 2012).

22) لاميني حبيلة وحساني مليكة، الاستراتيجية الأمريكية اتجاه دول المغرب العربي دراسة حالة ليبيا (2000-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطة، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016 – 2017).

23) ليندة بوعافية وشهيدة برباش، الهجرة غير الشرعية ومكافحتها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، فرع القانون الدولي وحقوق الانسان، (جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، 2012 – 2013)، ص 10.

24) مقدم عبد الجبار، التنافس الاوروامريكي في المنطقة المغربية وأثره على التعاون المغربي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تحليل سياسة خارجية، (جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018).

25) هنون نصر الدين، التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغربية (مقاربة أمنية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغربية، (جامعة السعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015).

باللغة الأجنبية

1) Abderrahmane Lemchichi, Transition politique au Maroc, Revue confluence Méditerranée, édition l'harmattan, 1999.

2)Luis Martinez, Al Qaida au Maghreb Islamique, européen union, Instule for sécurité, studios, 2007.

المواقع الالكترونية

(1)لمياء محمود، الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطي "الأخطار وأدوار الفاعلين"، المركز الديمقراطي العربي، 15 ديسمبر 2017، من الموقع: <http://democraticac.de>...

(2)عبد العالي زيتون، مواطنون مقاربة: غياب العدالة يمهد الطريق نحو التطرف، 2016، من الموقع: www.irrfaasawtak.com

(3)حسان أبو عرقوب، مشكلة الأقليات من وجهين، المركز الكاثوليكي للدراسات والإعلام-الأردن. رئيس التحرير الأب رفعت بدر، 2018، أطلع عليه من الموقع: www.abouna.content...

(4)قتيبة قاسم العرب، دور المجتمع المدني في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والديمقراطية، المركز الديمقراطي العربي، 19 أغسطس 2018، من الموقع: <https://democraticav.de>...

(5)أحمد عزوز ومحمد الخايم، العدالة اللغوية في المجتمع المغربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أطلع عليه من موقع: <https://book/google.dz>books>

(6)ثامر كمال محمد، دور المنظومة التعليمية في تنمية قيم المواطنة والتفوق العلمي، نشر في الأيام الجزائرية يوم 2009، من الموقع: <https://www.djazairess.com>elayem>

(7)الطيب بوعزة، القاعدة في المغرب الإسلامي: من موقع الجزيرة، على الرابط: <http://www.aljazeera.net/Knowledgegatelopinions/2007/18/19>

(8). ، اتحاد المغرب العربي: الدور الحاسم للجزائر، نشر يوم 2010-07-16، أطلع عليه من الموقع: www.djazairess.com

02.....	مقدمة
10.....	الفصل الأول: الأمن الإقليمي المغربي (دراسة مفاهيمية)
11.....	المبحث الأول: مفهوم الأمن الإقليمي
11.....	المطلب الأول: تعريف الأمن
18.....	المطلب الثاني: تعريف الأمن الإقليمي
21.....	المطلب الثالث: تعريف التهديدات الأمنية الجديدة
27.....	المبحث الثاني: جيواستراتيجية المنطقة المغربية
27.....	المطلب الأول: تعريف الاتحاد المغربي
33.....	المطلب الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة المغربية
36.....	المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية للدول المغربية
43.....	الفصل الثاني: التهديدات الأمنية في الدول المغربية
44.....	المبحث الأول: التهديدات التماثلية في الدول المغربية
44.....	المطلب الأول: الحركات السياسية والاقتصادية المسببة للأمن المغربي
55.....	المطلب الثاني: الحركات الاجتماعية والثقافية المسببة للأمن المغربي
57.....	المبحث الثاني: التهديدات اللاتماثلية في دول الاتحاد المغربي
57.....	المطلب الأول: التهديدات الإرهابية والاتجار الغير شرعي للأسلحة
66.....	المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر
77.....	الفصل الثالث: استراتيجيات بناء الأمن المغربي
78.....	المبحث الأول: الاستراتيجية السياسية والأمنية
78.....	المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية
82.....	المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية
88.....	المبحث الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية
88.....	المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية
97.....	المطلب الثاني: الاستراتيجية الاجتماعية والثقافية